العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية

١٩٢١ م – ٢٠٠٩ م

إعداد

حمزة سليمان عبدالكريم السلامات

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ، ٢٠١٠ م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية ١٩٢١-٢٠٠٩م) وأجيزت بتاريخ ٣ /١/ ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيـــــــــــــــع
الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية ، مشرفاً أستاذ – علاقات دولية	....
الدكتور محمد حمدان المصالحة عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الدكتور غازي إسماعيل ربابعه ،عضواً أستاذ مشارك ــ علاقات دولية	....
الدكتور محمود جمعة علي ، عضواً أستاذ مشارك– العلوم السياسية (جامعة العلوم التطبيقية)	....

الإهداء

إلى والدي الحبيب

وإلى والدتي الحنونة

إلى أخواني وأخواتي

وإلى كل من ساندني أو دعا لي ... بالتوفيق والنجاح

إلى هؤلاء جميعا أهدي جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

بعد حمد الله تعالى على إعانته لي وتوفيقي لإتمام هذه الرسالة ، لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى الأستاذ الدكتور سعد أبو دية ، لما قدم لي من مساعدة واهتمام في كل خطوة من خطواتي ، وقد كان بمثابة الأب والأستاذ ، وتابع رسالتي بكل أمانة وإخلاص بكل تفاصيلها ، مما كان له الدور الكبير في اخراج هذا العمل .

واتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة .

وكما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي في قسم العلوم السياسية ، الذي يعود لهم الفضل في ارتقائي أكاديمياً ، واشكر كذلك كل من أعانني في اتمام هذه الرسالة .

فهرس المحتويات :

الفصل الثاني :

الحدود الأردنية السورية :

الفصل الثالث :

الحدود الأردنية السعودية :

العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية

١٩٢١ م – ٢٠٠٩ م

إعداد

حمزة سليمان السلامات

بإشراف

الأستاذ الدكتور سعد ابو دية

الملخص

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية ، ضمن افتراض أن الحدود تعدل دائما في ظل علاقات سياسية جيدة ، لأن العلاقات تعتبر عاملا مؤثراً في الوصول إلى ترسيم الحدود وتخطيطها ، وجاءت الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول كما يلي :

وقد تناول الفصل الأول الموضوع بإيجاز عن تاريخ ترسيم الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية مبيناً دور الانتداب البريطاني والفرنسي في ترسيم الحدود .

وتناول الفصل الثاني الحدود الأردنية السورية وما طرأ عليها من تطورات منذ (١٩٢١ م – ٢٠٠٩ م) وجاء في ستة مباحث :

وتناول الفصل الثالث : الحدود الأردنية السعودية (١٩٣٠ م – ٢٠٠٩ م) وجاء في خمسة مباحث :

وتناول الفصل الرابع (١٩٤٧ م – ٢٠٠٩ م) الحدود الأردنية العراقية وجاء الفصل في خمسة مباحث .

يلاحظ بشكل عام أن هناك علاقة وطيدة بين السياسة وترسيم الحدود وان العلاقات الجيدة تساهم في حل قضايا الحدود وهذا هو افتراض الدراسة .

وبالنسبة للحدود الأردنية السورية كانت علاقات دول الانتداب فرنسا وبريطانيا هي الأساس في حل كل القضايا المرتبطة بالحدود وان ترسيم الحدود بدأ في ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٠ م ، وان الاتفاقيات القانونية الخاصة بحركة السكان (العشائر) قد ظهرت للوجود ويلاحظ ان العلاقات السياسية الجيدة ساهمت في الهدؤ على الحدود وبعد الحرب العالمية الثانية فأن قضايا الحدود ارتبطت بنفس العوامل ولكن يلاحظ ان ترسيم الحدود الأردنية السورية تأخر عن باقي الدول مثل العراق والسبب ان العلاقات السياسية كانت هي الفصيل النهائي في سرعة ترسيم قضايا الحدود .

وتتطورت العلاقات الأردنية السورية ايجابيا لفترات بسيطة ولم تستثمر في قضايا الحدود مثل علاقات الأردن الذهبية في فترة من فترات حكم الرئيس السوري حافظ الأسد عام

(١٩٧٥ م وما بعدها) .

وبالنسبة للعراق فأن علاقات العاهلين الأردني والعراقي وهما هاشميان كان المفروض ان يكون عاملاً مساعداً في ترسيم الحدود اكثر مما وصلت اليه اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٣١ م ولكن الأردن حصل على وضع أفضل في عهد صدام حسين بسبب قوة العلاقات الثنائية التي ربطت بين الحاكمين .

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد ساهم الأنجليز في ترسيم الحدود بعد ان تم نشر الأمن في الصحراء عام ١٩٣٢ م .

بيد ان الأردن حصل على وضع افضل في عهود لاحقه بسبب العلاقات السياسية المميزة بين العاهلين الأردني والسعودي .

وهكذا بشكل عام فأن العلاقات السياسية هي الفيصل النهائي بالنسبة للأردن للحصول وضع حدودي مميز وهذا ما حصل في عهود تميزت بها العلاقات الثنائية بين قادة البلدين بحيث حصل الأردن على افضل مما يسعى .

المقدمة :

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية ، ضمن افتراض أن الحدود تعدل دائما في ظل علاقات سياسية جيدة ، لأن العلاقات تعتبر عاملا مؤثراً في الوصول الى ترسيم الحدود وتخطيطها ، وجاءت الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول كما يلي :

وقد تناول الفصل الأول الموضوع بإيجاز عن تاريخ ترسيم الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية مبيناً دور الانتداب البريطاني والفرنسي في ترسيم الحدود .

وتناول الفصل الثاني الحدود الأردنية السورية وما طرأ عليها من تطورات منذ (١٩٢١ م – ٢٠٠٩ م) ، ودراسة العلاقات السياسية بين البلدين ودورها في ترسيم الحدود الأردنية السورية ، وجاء هذا الفصل مقسماً إلى مقدمة وستة مباحث وخلاصة كما يلي :

حيث جاء المبحث الأول (١٩٢١ م – ١٩٤٥ م) وتناول فترة الانتداب وتأثيرها على الحدود في ضوء الاتفاقيات .

وجاء المبحث الثاني (١٩٤٦ م – ١٩٥٧ م) وهي فترة عهد المملكة الأردنية الهاشمية وظهور الافكار الوحدوية بعد استقلال سوريا .

والمبحث الثالث (١٩٥٨ م – ١٩٦١ م) وهي فترة ما قبل تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين والجمهورية العربية المتحدة .

والمبحث الرابع (١٩٦٢ م – ١٩٧٠ م) ما قبل الرئيس حافظ الأسد والحرب الباردة بين البلدين ومشكلات الحدود .

المبحث الخامس : (١٩٧١ م – ٢٠٠١ م) فترة عهد الرئيس حافظ الأسد الذي فتح الحدود السورية الأردنية .

المبحث السادس (٢٠٠٢ م – ٢٠٠٩ م) وهي فترة الرئيس بشار الأسد وما صاحبها من محاولات عملية لتعديل الحدود الأردنية السورية .

وتناول الفصل الثالث : الحدود الأردنية السعودية (١٩٣٠ م – ٢٠٠٩ م) وجاء بمقدمة وخمسة مباحث وخلاصة كما يلي :

المبحث الأول (١٩٣٠ م – ١٩٣١ م) فترة تأسيس قوة البادية ، وتطوير الصحراء الشرقية ، أضواء على مشكلات الحدود (الرعي والغزو).

المبحث الثاني (١٩٣٢ م – ١٩٣٤ م) تناول فترة ما بعد وقف الغزوات ونشر الأمن في الصحراء في تموز (١٩٣٢ م) .

المبحث الثالث (١٩٣٥ م – ١٩٥٣ م)وهي فترة التنمية وتطوير الصحراء وبداية عهد الاتفاقيات .

المبحث الرابع (١٩٥٤ م – ١٩٩٠ م) وهي فترة التعاون الأردني السعودي والعلاقات أمام التيار الناصري .

المبحث الخامس (١٩٩١ م – ٢٠٠٩ م) فترة ما بعد أزمة الخليج والتوتر في المنطقة على حساب العلاقات مع دول الخليج وخصوصاً السعودية .

وتناول الفصل الرابع (١٩٤٧ م – ٢٠٠٩ م) الحدود الأردنية العراقية وجاء الفصل مقسماً إلى خمسة مباحث كما يلي :

المبحث الأول (١٩٤٧ م – ١٩٥٨ م) فترة العهد الثاني وتأثر القيادة الأردنية بوجود الملك المؤسس عبد الله الأول .

المبحث الثاني (١٩٥٨ م – ١٩٧٩ م) منذ أنتهاء الأتحاد العربي وحتى بداية الحرب العراقية الأيرانية .

المبحث الثالث (١٩٨٠ م – ١٩٩٠ م) فترة الرئيس صدام حسين وتمتع الزعيمين بعلاقات ثنائية انعكست على الحدود الأردنية العراقية وخاصة في فترة الحرب العراقية الثانية .

المبحث الرابع (١٩٩١ م – ٢٠٠٣ م) فترة فرض العقوبات على العراق بعد دخول الكويت وتأثر العلاقات الأردنية العراقية بما جرى في المنطقة .

المبحث الخامس (٢٠٠٣ م – ٢٠٠٩ م) فترة الاحتلال الأمريكي للعراق وما صاحبها من توتر على الحدود ومن تغير في السياسة الخارجية العراقية .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف إلى العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع ثلاث دول مجاورة وهي سوريه ، العراق ، والسعودية ، ومدى تأثير العلاقات السياسية الجيدة على تعديل الحدود إذ إنه عندما تكون العلاقات السياسية بين الدول جيدة لا تكون هناك أي مشكلة في ترسيم الحدود ، ولكن عندما تكون هناك علاقات سياسية سيئة بين الدول تحدث هناك مشكلة في ترسيم الحدود . وقد تؤدي إلى نزاعات قد تصل إلى درجة الحرب ، و هذا الموضوع لم يدرس من قبل وهو موضوع هذه الدراسة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبين العوامل السياسية المؤثرة على تعديل الحدود ومدى تأثير العلاقات السياسية بين الدول على تعديل الحدود . وتركز الدراسة على الحدود والعلاقات السياسية بين الأردن وكل من الجمهورية السورية والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ، إذ إن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت مشكلات الحدود إلا أن أغلبها كان يركزعلى الحدود مع إسرائيل ، وتتميز هذه الدراسة في تركيزها على الحدود الأردنية مع الدول

العربية الثلاث المذكورة سابقا ، إذ لا توجد دراسات تناولت هذا الموضوع . وسيحاول الباحث توضيح مدى دور العلاقات الجيدة بين الدول في الاتفاق على تعديل الحدود وترسيمها دون أي مشكلات أو نزاعات قد تؤدي إلى حروب ، وذلك من خلال فرضية أن الحدود تعدل دائما في ضوء علاقات سياسية جيدة .

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى ما يلي :

١ – التعرف إلى العوامل السياسية المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية .

٢ – التعرف إلى اثر العلاقات السياسية على تعديل الحدود الأردنية .

٣ – التعرف إلى آخر التطورات على تعديل الحدود الأردنية مع سوريه .

منهج الدراسة :

تقوم الدراسة على المنهج التاريخي :

وذلك لتحليل واقع العلاقات بين الأردن وسوريا ، والأردن والعراق ، والأردن والسعودية .

وذلك من خلال دراسة الوثائق التاريخية وتحليل تأثير العوامل السياسية على تعديل الحدود بين هذه الدول .

وسوف يتم استخدام الطريقة التحليلية من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها .

الفرضية :

افترض إن الحدود دائما تعدل في ظل علاقات سياسية جيدة .

فترة الدراسة :

الحدود الزمنية : (١٩٢١ م – ٢٠٠٩ م)

الدراسات السابقة :

١ – دراسة عبد القادر رزيق المخادمى(٢٠٠٤ م) بعنوان:(نزاعات الحدود العربية)
وتناولت هذه الدراسة مشكلات الحدود والحدود والعلاقات الدولية والحدود السياسية العربية والحدود والموارد الاقتصادية ودور الجامعة العربية في حل النزاعات الحدودية والنزاعات الحدودية في دول المشرق العربي والنزاعات الحدودية والبعد العسكري للنزاعات الحدودية .

٢ – دراسة ناظم عبد الواحد الجاسور(٢٠٠١م) بعنوان :(إشكالية الحدود في الوطن العربي)
تناولت هذه الدراسة الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية – العربية و دور القوى الاستعمارية في التكوين الاجتماعي والسياسي لدول المنطقة والحدود الدولية في القانون الدولي .

٣ – دراسة إبراهيم عبد الكريم (١٩٩٩ م) بعنوان : (حدود فلسطين مع سورية ولبنان)
و تناولت هذه الدراسة تبلور الحدود ضمن التنافس البريطاني الفرنسي والحدود السورية بعد قيام إسرائيل ، والحدود بين فلسطين ولبنان والاقتطاعات الحدودية من الأراضي اللبنانية .

٤ – دراسة محمود توفيق محمود (١٩٧٧ م) بعنوان : (الجغرافيا السياسية لإسرائيل) :
وتناولت الدراسة الحدود الإسرائيلية مع الدول المجاورة وهي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية وكذلك لبنان ومصر .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة إن هذه الدراسة تقوم على دراسة العوامل السياسية المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مع ثلاث دول مجاورة وهي (سوريا ، العراق ، السعودية) وهو موضوع لم يتم دراسته من قبل ، وقد أهتمت الدراسة هنا بالتعديلات على الحدود منذ نشأة أمارة شرق الأردن (١٩٢١ م إلى ٢٠٠٩ م) .

الفصل الاول :

لمحة عن تاريخ الحدود الأردنية مع سوريا والعراق والسعودية :

تمهيد :

تعد الحدود من أهم العناصر المؤثرة في العلاقات الدولية ، إذ ترسيم الحدود وتخطيطها بين الدول قد يؤدي إلى نزاعات وحروب ، ويهدف الباحث من خلال هذا الفصل الى تسليط الضوء على تاريخ ترسيم الحدود الأردنية مع دول الجوار(سوريا ، العراق والسعودية) ،والتحدث عن دور الانتداب البريطاني والانتداب الفرنسي في ترسيم الحدود وتخطيطها ،

وقبل البدء بالتفاصيل يقدم الباحث عرض موجز لقضايا الحدود مع ثلاث دول مجاورة للأردن وهي :

أولا : سوريا : كانت إمارة شرق الأردن جزءاً من سوريا الطبيعية :

سبقت الثورة العربية الكبرى عام (١٩١٦ م) ، التي انطلقت من مكة المكرمة بقيادة الشريف الحسين بن علي ضد جماعة الاتحاد والترقي ، اتصالات بين الشريف الحسين بن على ومكماهون ،وتمخضت عن وعود بالاستقلال للعرب اذا تمكنوا من تحرير أراضيهم من الاتراك ، وان تكون هناك خلافة للدولة العثمانية حكومة عربية من العرب انفسهم ، ولكن الجنرال اللنبي استقبل فيصل بن الحسين وطلب منه ان يقوم بتأسيس إدارة عسكرية عربية في المنطقة الممتدة من الطفيلة وحتى دمشق ، و يكون مسؤولا أمامه طوال فترة الحرب (١) ، وقام الامير فيصل الأول بتشكيل حكومة عربية عسكرية بتاريخ ٥ / تشرين أول / ١٩١٨ م في دمشق برئاسة علي رضا الركابي.

وبعد حوالي تسعة اسابيع من آخر رسالة وجهها السير هنري مكماهون الى الشريف حسين قام ممثل بريطانيا السير مارك سايكس ، وممثل فرنسا المسيو جورج بيكو بإخلاف الوعود

---

(١) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، تاريخ الاردن المعاصر ، (عمان : الجامعة الاردنية) ، ص ١١

البريطانية للشريف الحسين بن علي بتوحيد البلاد العربية واستقلالها ، ووضعت أتفاقية (سايكس بيكو) التي قسمت البلاد العربية الى مناطق نفوذ مقسمة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا (١) . وتم تقسيم تلك المناطق على هذا النحو :

اولا : منطقة النفوذ الفرنسية وهي من أسكندرونة شمالا إلى صور جنوبا .

ثانيا : منطقة النفوذ البريطانية وهي تشمل الأراضي الممتدة من فلسطين في حيفا وعكا إلى العراق البصرة وبغداد .

ثالثا : تنشأ دولة عربية برئاسة زعيم عربي وتعترف بها بريطانيا وفرنسا وتقسم هذه الدولة إلى قسمين :

القسم الاول : يضم حلب والموصل وحماه وحمص ودمشق حيث يكون لفرنسا في هذا القسم حق الأولوية في المشروعات وحق تعيين الموظفين والمستشارين .

القسم الثاني : كركوك وشرقي نهر الأردن والعقبة والنقب ويكون لبريطانيا في هذا القسم الأولوية في المشروعات وتعيين الموظفين والمستشارين .

رابعا : منطقة تنشأ فيها إدارة دولية وهي السامره (فلسطين) بالاتفاق مع روسيا وبقية الحلفاء.

وظلت هذه الاتفاقية سرا حتى تشرين ثاني / ١٩١٧ م وبموجبها لاحقا دخل شرق الأردن تحت منطقة النفوذ البريطاني (٢) ، وعقد بعد ذلك مؤتمر صلح في عام ١٩١٩ م ومثل دول آسيا الملك فيصل الاول حيث تقدم إلى المؤتمر بالمطالب العربية التي تتلخص بـــ " الاعتراف باستقلال العرب وسيادتهم على أراضيهم " ، وطلب الملك فيصل العون والمساعدة من الرئيس

---

(١) الماضي ، منيب و موسى ، سليمان (١٩٨٨ م) ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ط ٢ (عمان : مكتبة المحتسب) ، ص ٨٢

(٢) موسى ، سليمان (١٩٩٠ م) ، أمارة شرقي الأردن نشأتها وتتطورها في ربع قرن – ١٩٢١ م – ١٩٤٦ م ، (عمان : جمعية عمال المطابع التعاونية ، لجنة تاريخ الأردن) ، ص ٤٣

الامريكي(ويدرو ويلسون) ونتيجة لتدخله اتخذ المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في جلسته ٢٥ / اذار /١٩١٩م، قرارا بإرسال لجنة تحقيق دولية إلى سوريه وفلسطين والعراق للتعرف إلى رغبة الشعوب في البلاد العربية ، إلا أن فرنسا وبريطانيا رفضتا الاشتراك في هذه اللجنة ، فقرر الرئيس ويلسون إيفاد لجنة أمريكية ، فزارت فلسطين وسوريه في شهري حزيران وتموز عام ١٩١٩ م ، وتلقت العرائض والتقت الهيئات المختلفة وقدمت تقريرها في تاريخ ٢٨ / آب /١٩١٩ م (١) .

وجاء في تقريراللجنة الامريكية إن رغبة العرب تنحصر فيمايلي :

أولا : القبول بنظام الانتداب تحت وصاية عصبة الامم .

ثانيا : المحافظة على وحدة بلاد الشام .

ثالثا : ترشيح الامير فيصل للدولة السورية .

إلا أن فرنسا وبريطانيا لم تأخذا بقرار اللجنة وعقدتا لجنة ثنائية بينهما وانتهت باتفاق ١١ / ايلول / ١٩١٩ م الذي تضمن مايلي :

اولا : أن يكون شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني .

ثانيا : الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق .

ثالثا : الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين .

رابعا : انسحاب القوات البريطانية فورا من سوريا (باستثناء فلسطين) ومن (كيليكليا) على أن تحل محلها القوات العربية في سوريه الداخلية والقوات الفرنسية في الساحل وكيليكليا(٢)

ونتيجة لمخاوف العرب من تشكيل لجنة (كنج – كرين) ومن زيارتها للبلاد العربية ، عقد

---

(١) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سابق ، ص ١٢

(٢) سعيد ، امين (د ، ت) ، الثورة العربية الكبرى ، مج ٣ (القاهرة : مطبعة عيسى الحلبي) ، ص ص ٤٨ – ٥٠

في دمشق بتاريخ ٢ / تموز / ١٩١٩ م مؤتمرٌ يمثل سوريا الطبيعية واتخذت القرارات في هذا المؤتمر الذي عرف (بالمؤتمر السوري) :

أ – استقلال سوريا الطبيعية استقلالا تاما .

ب – رفض جعل فلسطين وطن هجرة لليهود كما تدعي الصهيونية .

ج – أختيار الامير فيصل بن الحسين ملكا على سوريا .

د – إعلان انتهاء حكومات الاحتلال العسكرية في المناطق السورية على أن تقوم مقامها حكومة نيابية عربية مسؤولة تجاه المجلس النيابي في كل ما يتعلق باستقلال البلاد (١) .

انعقد المؤتمر مرة اخرى في ٨ / اذار / ١٩٢٠ م وأصدر قراراً بإعلان استقلال سوريا والمناداة بفيصل بن الحسين ملكا عليها ، وقام الامير فيصل بتشكيل حكومة سورية مدنية برئاسة علي رضا الركابي ، وطلب من بريطانيا وفرنسا ان تعترفا بالحكومة الجديدة ولكن الحكومتين الفرنسية والبريطانية رفضتا الاعتراف وأصدرتا انذاراً مشتركا لتحذير الامير فيصل من الإقدام على أي اجراء معارض لمؤتمر الصلح وكذلك المشاركة في المباحثات الجارية بينهم (٢) . وعقد اجتماع للمجلس الاعلى لعصبة الامم في مدينة (سان ريمو) في ايطاليا بين ١٨ – ٢٦ / نيسان / ١٩٢٠ م حيث قرر في جلسته بتاريخ ٢٥ / نيسان / ١٩٢٥ م ، وضع البلاد العربية الواقعة ضمن المستطيل الممتد من شاطىء البحر المتوسط إلى الحدود الايرانية تحت الانتداب ، وكذلك أيضا تجزئة سوريا الكبرى إلى ثلاثة اقسام مستقلة وهي فلسطين ، لبنان ، شرق الأردن ، سوريا الشمالية ، وقرر المجلس تنفيذ وعد بلفور على فلسطين ، والانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا وبسرعة بعد أن انسحبت القوات البريطانية وصلت محلها

---

(١) المرجع نفسه

(٢) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سابق ، ص ١٣

القوات الفرنسية وبدأت تحشد وتتأهب على حدود المنطقة الشرقية ، وفي ١٤/تموز/ ١٩٢٠م ، بعث غورو إنذاراً إلى الملك فيصل بضرورة إعلان قبول الانتداب الفرنسي على سوريا، وبدأ بعد ذلك التقدم بقواته إلى ميسلون مما ادى إلى اضطراب في العاصمة وأعلنت الحكومة الجهاد. في صباح ٢٤ / تموز / ١٩٢٠ م ، قام الجيش الفرنسي بالتقدم من ميسلون إلى دمشق بعد قتال عنيف دار بين الفرنسين والجيش العربي ،فاضطر الملك فيصل إلى مغادرة سوريا متجهاً إلى فلسطين بتاريخ ٢ / اب / ١٩٢٠ م ، مما أدى إلى أنهيار المملكة السورية الكبرى واستطاعت فرنسا أن تسيطر على لبنان وسورية (١) .

كان شرق الأردن في ذلك الوقت ، وبموجب القرار الذي اتخذه مجلس المديرين في دمشق بتاريخ ١٥ / أيلول / ١٩١٩ م مقسماً الى ثلاثة ألوية وهي كمايلي :

أ – لواء الكرك ومركزه بلدة الكرك وتتبعه أقضية الطفيلة ومعان والعقبة ونواحي الشوبك والعراق وذيبان وتبوك .

ب– لواء حوران ومركزه درعا وتتبعه أقضية أزرع والمسمية وبصرى الشام وعجلون وجرش .

ج – لواء البلقاء ومركزه السلط وتتبعه أقضية الجيزة وعمان وناحية مادبا . (٢) .

وبعد ذلك بدأ عهد الحكومات المحلية في شرق الأردن من اب / ١٩٢٠م– نيسان / ١٩٢١ م: إذ قام المعتمدون البريطانيون الموجودون في كل من السلط والكرك وجرش بتهيئة اجتماعٍ عامٍ للمندوب السامي البريطاني في السلط مع الأهالي حيث عقد في السلط بتاريخ ٢١ / اب / ١٩٢١ م ، وقام صموئيل بشرح سياسية بريطانيا وخططها في شرق الأردن وتتمثل بمايلي :

---

(١) الماضي ، منيب وموسى ، سليمان (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص٨٦– ٨٧

(٢) محافظة ، محمد (٢٠٠٩) ، العلاقات الأردنية السورية – ١٩٢١ – ١٩٤٦ ، (عمان : (د، ن) ، ص ١١

١ – فصل شرق الأردن عن سوريا والتأكيد على فرض الانتداب البريطاني عليها .

٢– فصل الأردن عن فلسطين وعدم خضوعها للإدارة في فلسطين و طلب تشكيل إدارة محلية .

٣ – إرسال عدد من الموظفين والمعتمدين والعسكرين إلى شرق الأردن للإشراف عليها .

٤ – حرية التجارة مع فلسطين .

٥ – عدم نزع السلاح ، وعدم الخضوع للخدمة العسكرية الاجبارية ومنع إرسال السلاح إلى فلسطين (١) .

تشكلت الحكومات المحلية في شرق الأردن من الشمال والجنوب على هذا الأساس :

١ – حكومة عجلون يرأسها علي خلقي الشراري ومركزها اربد ، ونجم عن هذه الحكومة العديد من الانشقاقات وهي :

أ – حكومة دير يوسف يرأسها نجيب الشريدة .

ب – حكومة ناحية عجلون يرأسها راشد الخزاعي .

ج – حكومة جرش يرأسها محمد المغربي .

د – حكومة ناحية الوسطية يرأسها الشيخ ناجي العزام .

ه – حكومة ناحية الرمثا : يرأسها ناصر الفواز (٢) .

٢ – حكومة السلط مركزها بلدة السلط ويرأسها مظهر رسلان .

٣ – حكومة الكرك مركزها بلدة الكرك ويرأسها رفيفان المجالي .

واستمرت هذه الحكومات تمارس اعمالها حتى ١١ / نيسان / ١٩٢١ م ، غير انها كانت

---

(١) الماضي ، منيب وموسى ، سليمان (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق،ص١٠١

(٢) ابو دية ، سعد و مهدي ، عبد المجيد (١٩٨٧ م) ، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء ،(عمان : مطابع القوات المسلحة الأردنية)، ص ٣٤

عاجزة عن مواجهة المشكلات والعوائق القائمة ومعالجة الاوضاع المتدهورة في البلاد ، وعمت الفوضى والمشكلات وحوادث الغارات على الضفة الغربية والمناطق السورية القريبة من شرق الأردن (٢) .

بعد سقوط الحكومة العربية السورية التي كان ملكها فيصل بن الحسين ، لم يستطع الشريف الحسين بن علي قائد الثورة العربية أن يقف مكتوف اليدين ويتجاهل صوت الثوار العرب وهم يطلبون أحد ابنائه ليقود ثورتهم من جديد ضد الانتداب الفرنسي ، وهكذا قام الشريف الحسين بن علي استجابة لهم بإرسال ابنه الأمير عبد الله الأول لكي يشارك إخوانه أبناء سوريا الكبرى ثورتهم ، فسار من مكة المكرمة ومعه ٥٠٠ رجل من حرسه ، ووصل معان بعد رحلة استغرقت ٢٧ يوما وكان ذلك بتاريخ ٢١ / تشرين ثاني / ١٩٢٠ م (٢) ، وأصدر عند وصوله معان قراراته السياسية وأعلن نفسه نائبا لأخيه الملك فيصل بن الحسين وبين سبب قدومه واستنكر ما أصاب السوريين على يد الفرنسيين ، ووجه نداءه إلى أعضاء المؤتمر السوري للحضور إلى معان ، وفي نفس الفترة وصل الشريف علي الحارثي إلى عمان ليكون بمثابة ممثل للأميرعبد الله في عمان ، وكان قد وصل إلى زيزياء على رأس قوة تتراوح بين(٢٠٠ – ٥٠٠) رجل ، واستقبله الشيخ مثقال الفايز ومعه حوالي الألف من الفرسان من بني صخر والبلقاء ، وكانت بريطانيا في نفس الوقت توزع مناشير ضد الامير عبد الله ، وقام الشريف علي الحارثي بمنع المناشير في عمان وأصدر بياناً في عمان وعجلون ضد فرنسا ، وكذلك قام الشريف علي الحارثي بزيارة إلى السلط (٣) .

---

(١) موسى ، سليمان (١٩٩٠م) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨– ٦٠

(٢) الزعبي ، أحمد (٢٠٠٢ م) ، هربرت صموئيل وتأسيس امارة شرق الأردن ، (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي) ، ص ٧٧

(٣) موسى ، سليمان (١٩٨٧ م) ، تأسيس الامارة الأردنية ، ط٣ ، (عمان : مكتبة المحتسب)، ص ٦٠

تباينت المواقف من وجود الامير عبد الله بن الحسين في معان على النحو التالي :

١ – موقف بريطانيا : تعارض وجوده ، لأنها لا ترغب في محاربته .

٢ – موقف فرنسا : تعارض وجوده وترغب بمحاربته إذا اضطرت إلى ذلك .

٣ – موقف أبناء شرق الأردن : استقبله أهل معان عند وصوله استقبالا حارا وجاء كثيرون من أبناء شرق الأردن للسلام عليه.

٤ – موقف أعضاء المؤتمر السوري : كان موقفهم غير مشجع إذ أعضاء المؤتمر السوري لم يلبوا نداء الامير عبد الله ولم يحضر منهم إلا عدد قليل .

٥ – موقف الوطنيين الأردنيين في عمان : قاموا بدعوة الامير عبد الله إلى القدوم الى عمان على إثر اجتماع عقدوه في شباط ١٩٢١ م ، و لهذا السبب قرر الامير التحرك نحو عمان بتارييخ ٢٩ / شباط / ١٩٢١ م (١) .

منذ اللحظة الأولى لوصول الأمير عبد الله إلى عمان في الأول من آذار / ١٩٢١ م ، تجمع حول مقره العديد من السوريين ، وكان معظمهم من اللاجئين السياسيين أو العسكريين في عهد الملك فيصل او موظفين حكوميين ،على أمل أن يعود الامير عبد الله بن الحسين إلى دمشق ويتبع ذلك أيضا عودة الملك فيصل للحكم في سوريا ، وبعد ذلك برزت فكرة أقامة حكومة سورية في المنفى من أبناء سوريا الشمالية ، ومن جهة اخرى ترأس (تشرشل) وزير المستعمرات الذي انتقلت إليه المسؤولية للإشراف على الشرق الأوسط مؤتمرا بتاريخ ١٢ / اذار / ١٩٢١ م في القاهرة لدراسة الوضع السياسي والمصالح البريطانية في البلاد العربية وخصوصا على ضوء الثورة السورية ضد فرنسا والثورة العراقية ضد بريطانيا ،

---

(١) الزركلي ، خير الدين (٢٠٠٩ م) ، عامان في عاصمة شرق الأردن من ١٩٢١ م – ١٩٢٣ م ، (عمان : الاهلية للنشر) ص ص ٦٥ – ٦٦

وبتاريخ ١٧ / اذار / ١٩٢١ م بدأ المؤتمر اجتماعة بحضور (تشرشل ، ولورنس ،صموئيل ، والتر كونجرف ، سالموند ، ديدز ، نيومان ، تيلر ، بل ، سمرست ، بيك ،و بادكوك) لبحث قضية فلسطين وشرق الأردن (١) .

ووضعت العديد من المقترحات للتعامل مع الامير عبد الله وهي :

١ – المواجة العسكرية وإخراج الأمير عبد الله بن الحسين من البلاد بالقوة .

٢ – الاعتماد على القوى المحلية والتخلص من الأمير عبد الله بن الحسين .

٣ – التعامل مع الأمير عبد الله والاتفاق معه على حكم البلاد .

ونتيجة للمشاورات بهذه المقترحات وتأييد(تشرشل ، ولورنس) لفكرة التعامل والاتفاق مع الامير عبد الله ، تم الاتفاق بين المؤتمرين على هذا المقترح واتفقوا على إرسال قوات بريطانية إلى شرق الأردن من أجل احتلاله ، وذلك لحماية الحدود السورية ومنع اي أعمال ضد فرنسا في سوريا وحماية حدود فلسطين ، واقترح تشرشل استثناء شرق الأردن من وعد بلفور ووافقت الحكومة البريطانية .

وطلب الشريف الحسين بن علي برسالة إلى الأمير عبد الله أن يقابل (تشرشل) ، وبنفس الوقت وجه (هربرت صموئيل) دعوة إلى الأمير لمقابلة (تشرشل) في القدس .

اتجه الأمير عبد الله إلى القدس بتاريخ ٢٦ / اذار / ١٩٢١ م ، واستقبله في السلط (الكولونيل لورنس) و (المارشال سالموند) ورافقاه حتى القدس ، وفي السلط أوضح لورنس للأمير عبد الله الخطة البريطانية بخصوص تثبيتة في شرق الأردن واستحالة عودة الملك فيصل إلى سوريا، وبدأت المحادثات في مؤتمر القدس ٢٨ / اذار / ١٩٢١ م (٢) .

وكان يمثل الجانب البريطاني (تشرشل وصموئيل وديدز ولورنس) ، وأما الأمير عبد الله فكان معه سكرتيرة الخاص عوني عبد الهادي .

---

(١) ابو دية ، سعد و صالح ، قاسم (١٩٩٧ م) ، الجيش العربي، (عمان: القوات المسلحة الأردنية) ، ص٩٥

(٢) موسى ، سليمان (١٩٨٧ م) ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ص ١٣٠

ونتيجة لهذا المؤتمر انتهت المباحثات بين تشرشل والامير عبد الله بن الحسين بالاتفاق على مايلي :

١ – إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين .

٢ – تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا إداريا تاما .

٣ – تساعد بريطانيا الحكومة ماديا لتوطيد الأمن .

٤ – تسترشد الحكومة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان .

٥ – تنشيء بريطانيا قاعدتين للطيران في عمان و زيزياء .

٦ – تحافظ على الحدود مع سوريا وفلسطين من الاعتداءات .

٧ – تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الامير عبد الله والسلطة الفرنسية في سوريا .

٨ – تعتبر الاتفاقية مؤقتة ولمدة ستة أشهر(١) .

واعتبر الامير عبد الله هذه الاتفاقية حلا مرضيا لانه حظي بدعم دولة كبرى كبريطانيا لتحقيق آماله ، ويتضح ذلك من خلال رسالته إلى والده الشريف الحسين وقال فيها :

" ولما كنت أعلم شدة الرغبة السنية في تطبيق المقررات بخصوص القضية العربية ،ولتأكدي بعدم الاقتدار على استخلاص سوريه بحرب نقيمها نحن بدون معاونة دولية ،ولوقوفي هنا على حقيقة عدم اقتدار الشعب السوري على ذلك ، وتأكدي أيضا من عدم إمكان رجوع الأخ فيصل إلى سوريه برضى فرنسا ، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا ، وتعهدت أن أدير شرق الأردن بصفتي ممثلا لجلالة ولي النعم ، آملا بالحصول على الغرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانيا ممكنة " (٢) .

كانت من أهم المشكلات والصعوبات التي واجهت الحكومة الأردنية وكانت من أولويات

---

(١) الزركلي ، خير الدين (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٨٨

(٢) موسى ، سليمان (١٩٧٨ م) ، المراسلات التاريخية ، المجلد الثالث ، (عمان : (د ، ن) ، ص ٢١٦

الأمير عبد الله بعد الاعتراف البريطاني هي مشكلة حدود أمارة شرق الأردن ، أي ترسيم وتحديد حدود الأمارة مع الدول المجاورة لها ، وظلت تعاني من هذه المشكلات لعدة سنوات ، بحكم انها شيء ضروري من أجل السلام والأمن في المنطقة، ومن أجل إقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار ، وعلى الرغم من مؤتمر القدس الذي أصدر فيه المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صموائيل في عمان بتاريخ ٢٥ / أيار / ١٩٢٣ م (١) تصريحا ، أكد فيه أن بريطانيا سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن وتكون تحت حكم الامير عبد الله ، ورغم ذلك كله بقيت أمارة شرق الأردن من الناحية القانونية الدولية جزءاً من الدولة العثمانية حتى وقعت معاهدة لوزان بتاريخ ١٤ / تموز/ ١٩٢٣ م من قبل الحكومة التركية وحكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا من جهة اخرى ، إذ نصت المعاهدة على فصل شرق الأردن عن الدولة العثمانية اعتبارا من تاريخ التصديق بتاريخ ٦ / اب / ١٩٢٤م (٢) .

تخطيط الحدود وترسيمها بين شرق الأردن وسوريا فقد تم بتاريخ ٢٣ /كانون أول/ ١٩٢٠م ، و قد تم الاتفاق بين دول الانتداب على ذلك ، بريطانيا في شرق الأردن وفرنسا في سوريا وأودع لدى الامانة العامة لعصبة الامم بتاريخ ٦ / شباط / ١٩٢٤ م (٣) .

و بقي قسم من جبل الدروز وشرق الأردن من هذه الحدود دون تحديد حتى ١٩٣١م ، ومن الملاحظ أنه تم ترسيم الحدود قبل تأسيس الامارة ، تبدأ من منتصف نهر اليرموك إلى

---

(١) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سايق ، ص ٥١

(٢) الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع ٣٢٩ ، ١٦ / ١٢ / ١٩٣١ م ، ص ٥١٨

(٣) محافظة ، علي (١٩٧٣) ، العلاقات الأردنية البريطانية، (عمان : دارالنهار للنشر) ، ص ص ٥٨ – ٥٩

المزيريب ، ومن الجنوب الغربي لدرعا حتى نصيب ومنها أمتان فجنوب جبل الدوز ثم إلى " ابو كامل " على نهر الفرات (١) .

وبالنسبة للغزوات والحركات على الحدود فمنذ مؤتمر القدس اذار / ١٩٢١ م وافق الأمير عبد الله على أن يبذل جهوده لمنع وقوع أي حركات على الحدود السورية ، ولذلك بعث تشرشل إلى غورو في دمشق كتاباً بهذا الخصوص أكد فيه على أن الترتيبات قد اتخذت مع الامير عبد الله في مؤتمر القدس لمنع وقوع أي اضطرابات في منطقة الانتداب الفرنسي ، وكما أنه أكد الصعوبات التي تواجه الامير عبد الله في شرق الأردن بوجود السوريين المبعدين من بلادهم ، وألمح تشرشل إلى إنه يفضل أن يصدر عفوا عاما عنهم .

وأن حوادث الحدود جعلت العلاقة اكثر ما تكون عداء عند وقوع حوادث على الحدود ، وبخاصةعند فرار المتهمين بهذه الحركات إلى داخل الحدود الأردنية ، وقد حصل حادث أثر في العلاقة بين شرق الأردن وسوريا ،وذلك عندما وقعت محاولة اغتيال الجنرال غورو قريبا من القنيطرة في هضبة الجولان في ٢٣ / حزيران / ١٩٢١ م ، حيث أصيب الجنرال وكذلك مرافقه حقي بك العظم وقتل الليوتنان برانيه المترجم ، وفر منفذو الحادث الى قرية كفرسوم الأردنية في منطقة الكفارات وأصبحوا دخلاء على شيخ ، ولقد تكررت هذه المواقف البريطانية أثر حوادث ٣ – ٤ / اب / ١٩٢٤ م في جنوب سورية وعلى طريق درعا المزيريب والتي أدت إلى إصابة عدد من بينهم سيدة فرنسية أصيبت ، وكل ذلك دفع حكومة فلسطين إلى إبلاغ الحكومة الأردنية انها قررت اعطاء الضابط البريطاني فردريك بيك صلاحيات كاملة على الحدود لأعادة الأمن وأرسال فصيل جنود بريطاني إلى منطقة الحوادث ووضعها تحت قيادة بيك حتى تعود الامور إلى طبيعتها (٢) .

---

(١) محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٦

(٢) محافظة ، محمد (١٩٩٠ م) ، أمارة شرق الأردن ، (عمان : دار الفرقان)، ص ١٠١

ثانيا : العراق :

في الفترة التي كان فيها الأمير عبد الله في معان ، انحسرت الثورة العراقية الكبرى (حزيران – تشرين الثاني /١٩٢٠ م) التي قامت ضد الانتداب البريطاني وكلف إخمادها بريطانيا كثيراً من الخسائر المادية والبشرية ، مما أدى إلى قيام حملة في بريطانيا تطالب بتخفيض الانفاق في الخارج (١).

وعقد مؤتمرٌ في القاهرة من أجل توطيد المصالح البريطانية في البلاد العربية بتاريخ ١٢ / اذار/١٩٢١م و افتتح برئاسة تشرشل وحضره كل من (بيرسي كوكس ،وهربرت صموئيل) المندوبان الساميان في العراق وفلسطين وكذلك حضره عدد من المختصين بالشؤون العربية . ونتيجة للمؤتمر تبين لهم ان عدم الوفاء بالوعود للاسرة الهاشمية يؤدي إلى زعزعة واهتزاز صورة بريطانيا في العالم العربي ، وصرح تشرشل هناك قائلا (سنصلح ما الحقناه بالعرب والاشراف في مكة من أذى) واصدر المؤتمر القرارات التالية وهي :

١ – ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق .

٢ – أن تقدم شرق الأردن للأمير عبد الله .

٣ – و للحد من المعارضة في العراق قرر المؤتمر استبدال الانتداب بمعاهدة تحالف تعقد مع الامير فيصل عند تسليم العرش .

بعد ذلك طلبت بريطانيا من الملك فيصل أن يقنع أخيه الأمير عبد الله بأنها لن تسمح باتخاذ شرق الأردن قاعدة للثوار ضد الفرنسيين في سوريا ، وأنها تخشى أن تحدث حرب بين الأمير عبدالله في شرق الأردن وفرنسا في سوريا ويخسر الامير عبد الله لأن شرق الأردن لا

---

(١) الحسيني ، عبد الرازق (١٩٨٨ م) ، تأريخ الوزارت العراقية ، الجزء الاول (بغداد : دار الشؤون الثقافية) ، ص ص ٣٥ – ٣٦

يملك القوة الكافية للدفاع عن نفسه ، مما يمكن فرنسا من احتلال شرق الأردن وهي خاضعة لنفوذ بريطانيا ، ورد الملك فيصل ان الامير عبد الله لن يلحق اي متاعب بالحلفاء .

كان هناك دور قوي للتنسيق بين شرق الأردن والعراق ومصالحهما المشتركة ، مما أدى إلى ان توفر الحكومة البريطانية اوجدت اتصالاً برياً بين الأردن والعراق .

وذلك من خلال اتفاقية (حده) بتاريخ ٢/تشرين ثاني١٩٢٥م التي عقدت بين نجد وأمارة شرق الأردن ، ومن خلال التطبيق للمادة الاولى للاتفاقية لم تسمح بريطانيا باتصال الحدود بين نجد و سوريا لأن ذلك يؤدي إلى قطع أي أتصال بري مع شرق الأردن وبالتالي تنقطع الطريق البرية بين البحر المتوسط وبغداد ، ونتيجة لذلك ظهر مايسمى(بالممر الضيق) بعرض ١٠٠ كم بين نجد وسوريا ، واصبحت هناك حدود مشتركة بين شرق الأردن والعراق وهو ما سعت اليه بريطانيا من خلال اتفاقية (حده) . (١)

ونتيجة للعلاقات الودية بين الأمير عبد الله بشرق الأردن و أخيه الملك فيصل في العراق ، قرر المجلس التنفيذي الأردني ، الموافقة على أن تكون الحدود الأردنية العراقية خطا مرسوما من تقاطع الدائرة (٣٩) طول شرقا وموازيا لدائرة عرض (٣٢) وذلك عند قمة جبل عنيزة تقريبا ، أي أقرب نقطة بين الحدود السورية الأردنية الخط الموازي (٣٣) شمالا ، وبتاريخ ١٩٣٢م خططت الحدود بين البلدين من جبل طنيف على حدود نجد حتى حدود سوريا . (٢)

ومن المشكلات الحدودية بين شرق الأردن والعراق ، ما حدث بسبب عدم وضوح الحدود حيث ان العراقيين بنوا مخفرا داخل الحدود الأردنية بطريق الخطأ، وكان سبب ذلك

---

(١) العبداللات ، أرشيد فالح (١٩٩٣ م) العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ م – ١٩٥٦ م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، (أربد : جامعة اليرموك) ، ص ص ٨ – ١٠ ، (حده ، حداء) ، واعتمد الباحث (حده) لذكر المراجع الأردنية لها ، مثل غالب ابو جابر في كتابه مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الاردنية .

(٢) الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع ١٩١ ، ١ / ٥ / ١٩٢٨ م

الخطأ أن الحدود كانت تحدد بطريق الوصف ، ومن اجل حل المشكلة ذهب الشريف محمد هاشم وكان معه (فريد عازر) ، وكان عازر من الذين ساهموا في رسم الخرائط لأن الوصف لا يكفي لتحديد الحدود ، وأثبت الشريف محمد وعازر للعراقيين أن المخفر داخل اراضي الأردن وليس في الاراضي العراقية ، وساهمت فيما بعد الخرائط للحد من المشكلات الحدودية التي تنتج عن الوصف . (١)

وحرصا من الملك فيصل وأخيه الأمير عبد الله على المحافظة على العلاقة بين البلدين ،وصل وفد عراقي برئاسة نوري السعيد بتاريخ ٢٥ / اذار ١٩٣١ م ، لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق وشرق الأردن ، ووقع عليها الطرفان ، عن العراق نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي ، وعن شرق الأردن عبد الله سراج رئيس الوزراء الأردني .

حيث ورد في ديباجة المعاهدة (انه وبناء على رغبة كل من الملك فيصل والأمير عبد الله في تأسيس علاقات ثنائية و ودية بين بلديهما ، وفي تقديم نموذج عملي لحسن التفاهم الذي يرغب في وجوده بين ملوك العرب والحكومات العربية فقد تقرر عقد هذه الاتفاقية) واعترفت كل من الحكومتين ببعضهما البعض واتفقتا على ان تكون العلاقات قائمة على أساس التعاون الوثيق على مراقبة الأمن على الحدود و منع التعديات كل منهما على الاخر .

وعلى أثر هذه المعاهدة وقعت الحكومة الأردنية اتفاقية مع شركة البترول العراقية من أجل مد خط انابيب البترول ، لأن هذه الانابيب تمر عبر الاراضي الأردنية من حدود العراق غربا إلى فلسطين وانتهى مد الانابيب في عام ١٩٣٤ م . (٢) .

ثالثا : الحجاز ونجد : وهي في تلك الفترة لم تكن تعرف باسم السعودية ، ولذلك سوف نتحدث عنها كما كانت مقسمة إلى قسمين : (الحدود مع الحجاز ، الحدود مع نجد) .

---

(١) ابو دية ، سعد (١٩٩٨ م) ، صفحات مطوية من تاريخ الأردن ،(عمان : البنك الاهلي الأردني) ، ص ٢٩٤
(٢) محافظة ، محمد (١٩٩٠ م) ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٥ – ١٥٦

أ – الحدود مع الحجاز :

ظلت الحدود الجنوبية لشرقي الأردن هي الحدود القديمة لولاية الشام العثمانية والتي تنتهي إلى الشمال قليلا من معان ، ولكن بدأت مسألة الحدود بين شرقي الأردن والحجاز تشغل أذهان الانجليز والحكومة الأردنية بعد تدهور الاوضاع ، و تنازل الشريف الحسين بن علي عن عرشه لولده الأمير علي وخروجه من الحجاز إلى العقبة وبعد ذلك إلى المنفى بقبرص (١) ، وقبل ذلك اتفقت بريطانيا مع الحكومة الأردنية لضم معان والعقبة وجرت مباحثات بين الحكومتين الأردنية والحجازية حول الحدود ، وانتهت بتوقيع اتفاق بتاريخ ٥ /حزيران/ ١٩٢٥م ، ونص الاتفاق على مايلي :

١ – التصريح بسلامة المشرق العربي (شرق الأردن) .

٢ – عدم ازعاج جلالة الخليفة الأعظم نظرا لمقامه في العالم العربي والاسلامي ، أي أنه لا يجري التسليم إلا بعد تشريف جلالته لجدة .

٣ – لا يجري التسليم إلا بعد صدور الأوامر لموظفي ولاية معان .

٤ – عدم التعرض لناقلات الحجاز الحربية .

٥ – السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتها إلى أي محل تريده (٢) .

وأعلن الأمير عبد الله بتاريخ ٢٤ / حزيران / ١٩٢٥ م أن الملك علي ملك الحجاز و قد اعترف رسميا بضم ولاية العقبة ومعان إلى أمارة شرق الأردن وفي اليوم التالي قام الأميرعبد الله بزيارتها حيث جرت مراسيم الضم (٣) .

---

(١) الماضي ، منيب و موسى ، سليمان (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠

(٢) عبيدات ، ميسون (١٩٩٣ م) ، التطور السياسي لشرق الاردن في عهد الامارة ، (عمان : الجامعة الاردنية ، لجنة تاريخ بلاد الشام) ، ص ص ١٠٥ – ١٠٦

(٣) الماضي ، منيب وموسى ، سليمان (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص٢٥١

وبالنسبة لتحديد الحدود بين أمارة شرق الأردن والحجاز فلم يتم بصورة رسمية ، فلقد بعث السير جلبرت كلايتون مذكرة بتاريخ ١٩ / ايار / ١٩٢٧ م إلى الملك عبد العزيز آل سعود اقترح فيها (أن تبدأ الحدود من نقطة تقاطع خط طول ٣٨ مع خط عرض ٢٩ – ٣٥ الذي يعتبر نهاية الحدود بين نجد وشرق الأردن ، وتمد بخط مستقيم إلى نقطة تقع على سكة الحديد الحجازية على بعد ميلين من المدورة جنوبا ، ومن هذه النقطة خط مستقيم إلى نقطة على خليج العقبة وعلى بعد ميلين من بلدة العقبة جنوبا) غير أن الملك عبد العزيز لم يعترف بما جاء بالمذكرة البريطانية (١)

ب – الحدود مع نجد :

كانت العلاقات النجدية الأردنية في هذه الفترة (١٩٢١ م) ، تتصف بالعداء والعنف ، وكان ذلك انعكاسا للعلاقات الحجازية النجدية ، فقد استولى عبد العزيز آل سعود على جبل شمر في مطلع عام ١٩٢١ م وأصبح يهدد شرق الأردن والعراق .

وبعد ذلك، ورغبة من بريطانيا بحل النزاعات العربية والعمل على استقرار الحالة في المنطقة العربية ، ارتأت بريطانيا ان الحل لذلك هو عقد اجتماع بين زعماء العرب على شكل مؤتمر يرأسه بريطاني ، ويكون مكان عقده في الكويت في آخر عام ١٩٢٣ م (٢) ، وحتى يتناقش الزعماء معاً حول أسباب النزاع ومظاهره ، للوصول إلى أتفاق بينهم ، حيث انه في تشرين ثاني ١٩٢٣م،أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية الى الوكيل البريطاني في جدة من أجل عقد مؤتمر الكويت في ١٥/تشرين ثاني/١٩٢٣م وبرئاسة (كولونيل نوكس) الذي كان يشغل منصب مقيم سياسي بريطاني بالخليج ، وتحضره نجد والعراق و الحجاز و الأردن

---

(١) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سابق ، ص ٦٢

(٢) السعودية ، العربية (٢٠٠٨ م) ، السعودية ومراحل التأسيس في القرن العشرين ، (الرياض : الوراق للنشر) ، ص ص ٥٢ – ٥٤

وبعد ذلك تم ارسال البرقيات إلى حكومات الدول المعنية من أجل حضور المؤتمر وكان رد زعماء الدول المعنية كما يلي :

١ – موقف نجد وتوابعها : حيث كان موقف السلطان عبد العزيز آل سعود ، انه عين ممثلين عنها وهم : (رئيس الوفد : حمزة غوث ، الدكتور عبد الله دملوجي ، وحافظ وهبة ، عبد العزيز القصيبي ، السكرتير هاشم الرفاعي) .(١)

٢– موقف الحجاز : كان موقف الشريف الحسين بن علي ، رد الشريف الحسين بعد دعوة موجهة له من وكيل القنصل في رسالة الى الوكيل البريطاني في جدة بتاريخ ٣ / تشرين ثاني / ١٩٢٣ م انه تلقى الدعوة بكل احترام وتقدير ، ولكنه دهش لقرارها وتاريخ المؤتمر الذي حدد ، وقال إن هذا الموعد لن يعطي الفرصة حتى لمجرد التفكير في تعيين ممثل مناسب ، حتى لو كان له فرصة في الوصول بالموعد المحدد ، وبناءً على ذلك ارسل وكيل بريطانيا إلى وزارة الخارجية البريطانية برقية بتاريخ ٤ / تشرين ثاني / ١٩٢٣ م قال فيها إن الملك حسين يشكر جلالة ملك بريطانيا ولكنه يرفض دعوة مؤتمر الكويت بحجة ضيق الوقت ، ولكن بعد فترة من عقد المؤتمر وفي الجولة الثانية منه ، وافق الملك على تعيين ابنه زيد ممثلا له ، واشترط أن تجري المفاوضات على أساس العودة الى حدود ما قبل الحرب .

٣ – موقف العراق : وافق الملك فيصل على الاشتراك ، وبعث انه قد عين وزير الاشغال العامة لديه(صبيح بيك) ممثلا له في مؤتمر الكويت واعطاه الصلاحيات اللازمة من أجل المناقشة والتوقيع ، وتمنى نجاح المؤتمر ، وأن تسود الصداقة والأخوة في كل أجزاء الجزيرة العربية .

٤ – موقف شرق الأردن : وجهت اوراق اعتماد علي خلقي الشراري كمبعوث عن الأمارة

---

(١) عبد العزيز ، موضى بنت منصور (١٩٩٢ م) ، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ، ط ٢ ،(بيروت : دار الساقي) ، ص ١١٢

في مؤتمر الكويت ، إلى الممثل البريطاني لدى مؤتمر الكويت ، وتم تعين علي خلقي كمبعوث وله كامل الصلاحيات للتوقيع على ما ينجح المؤتمر من الوصول اليه .

وعقد في المؤتمر العديد من الجلسات ، ولكن الباحث سوف يحاول إلقاء الضوء على الجلسات التي تخص الخلافات على الحدود بين شرق الأردن و نجد فقط . (١)

إذ قدم الوفد الأردني مطالبة في الجلسة السادسة التي كانت بتاريخ ٢٣ / كانون أول / ١٩٢٣ م ، وفي الجلسة السابعة التي كانت في ٢٦ / كانون أول من العام نفسه ، ومنها : كان موقف شرق الأردن التمسك بلزوم احترام جلالته ومن معه و الصلات التعهدية في زمن الدولة العثمانية ، ولذلك طلب ان تكون الحدود مع نجد على الاعتبار القديم .

وطلبت شرق الأردن من حكومة نجد التخلي عن الجوف وسكاكه وما يتبعها لابن شعلان لتكون الامارة مصونة بذاتها ، وانه من الضروري لمستقبل المواصلات بين شرق الأردن والعراق ، ولذلك لا بد من جعل هذه الأماكن تحت اشراف شرقي الأردن (٢) . ويجب أن تتعهد كل من حكومتي شرق الأردن ونجد بمنع الغزوات بينهم ، وعند وقوع شيء من ذلك فأن الحكومة التي يقع من عشائرها الغزو، تكون مجبرة على إعادة المنهوبات عينا أو بدلا ودفع ديات القتلى .(٣) وقال(كولونيل نوكس) أنه يعتقد أن المشكلة في عرب (الرولة) وهي مرتبطة في مشكلة امتلاك وادي السرحان الذي يصر شرق الأردن على انه يخص القبائل السورية وانه كان

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١١٧ – ١٢٣

(٢) الزيدي ، مفيد (٢٠٠٢ م) ، عبد العزيز آل سعود وبريطانيا ، (بيروت : دار الطليعة) ، ص ٢٣٤

(٣) السعودية ، العربية (٢٠٠٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ – ٥٤

جزء من سوريا الطبيعية ، وكذالك الوفد النجدي يصر أيضا على انه كان جزءاً مما كان تحت سيطرة ابن الرشيد ، وانه بقي كذالك قرابة مائة وعشرين سنة .

ونتيجة لأصرار الطرفين على مطالبهم ققرت بريطانيا إنهاء المؤتمر، وهكذا فشل مؤتمر الكويت . (١)

وبعد سنة تقريبا عام ١٩٢٥ م ، بناءً على العلاقات الودية بين الحكومة البريطانية من جانب و سلطة نجد وتوابعها من الجانب الاخر ، ونظراً لرغبة الطرفين في تعيين الحدود بين نجد وشرق الأردن ومن أجل تسوية الخلافات في بعض المسائل المتعلقة بالحدود .

عينت الحكومة البريطانية (السير جلبرت كلايتون) مندوباً مفوضاً عنها من أجل عقد اتفاق مع السلطان عبد العزيز آل سعود وتم وضع مواد الاتفاقية (٢) ، وهي على النحو التالي :

المادة الأولى : يبتدىء الحد بين نجد وشرقي الأردن في الجهة الشمالية الشرقية من نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٩) شرقي ودائرة عرض (٣٢) شمالي حيث ينتهي الحدود بين العراق ونجد ويمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٧) شرقي ، بدائرة عرض (٣٠ ، ٣١) شمالي ، فيتبع دائرة الطول (٣٧) شرقي الى نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٨) شمالي بدائرة العرض (٢٥ ، ٣١) شمالي وثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٨) شرقي بدائرة عرض (٣٠) شمالي تاركاً ما برز من أطراف وادي السرحان لنجد ثم يتبع دائر الطول (٣٨) شرقي الى نقطة تقاطعها بدائرة العرض (٣٥ ، ٢٩) شمالي ، أما الخارطة التي يرجع اليها في هذه الاتفاقية فهي الخارطة المعروفة بالدولية " آسيا مقياس واحد على مليون " .

---

(١) عبد العزيز ، موضى بنت منصور (١٩٩٢ م) مرجع سابق ، ص ١٣١

(٢) الريحاني ، أمين (١٩٨١م) ، تاريخ نجد وملحقاته ، ط ٥ ، (الرياض : دار الفاخرية) ، ص ٤٤١

المادة الثانية : تتعهد حكومة نجد بأن لا تقيم أي حصن في (كاف) وألا تستعمله والمنطقة التي في جوارها كنقطة عسكرية . وأما اذا رأت حاجة في حين من الأحيان إلى اتخاذ تدابير استثنائية بجوار الحدود للمحافظة على الأمن ، أو لآي غرض يستجوب القوات المسلحة ، فتتعهد بأن تخبر حكومة صاحب الجلالة بذلك في أقرب وقت ، وعلاوة على ذلك تتعهد بأن تمنع قوتها من التعدي على أراضي شرق الأردن بكل ما لديها من الوسائل . (١)

المادة الثالثة : منعا لسؤ التفاهم الذي يحصل في الحوادث التي تقع قرب الحدود ، وتوثيقا لعرى الثقة المتبادلة بين الطرفين والتعاون الكلي بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة نجد ، يتفق الطرفان على القيام بمذكرات متواصلة بين المعتمد البريطاني في شرق الأردن او مندوبه وبين حاكم وادي السرحان .

المادة الرابعة : تتعهد حكومة نجد بصيانة جميع الحقوق التي تتمتع بها في وادي السرحان القبائل غير التابعة لنجد سواء كانت حقوق الرعي أو السكن أو الملكية أو ماشابه ذلك من الحقوق الثابتة بشرط أن تخضع تلك القبائل ، ما دامت نازلة ضمن حدود نجد ، للقوانين الداخلية التي لا تمس هذه الحقوق الثابتة في شرق الأردن شبيهة بالحقوق المذكورة

المادة الخامسة : تعترف كل من نجد وشرق الأردن أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الحكومة الاخرى اعتداء يستلزم العقاب لمرتكبيه عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها ، وان رئيس العشيرة يعد مسؤولا .

المادة السادسة : (أ) تؤلف محكمة خاصة ، بالاتفاق بين حكومتي نجد وشرق الأردن ، تلتئم من حين الى آخر للنظر في تفاصيل أي تعد من وراء الحدود ولاحصاء الاضرار والخسائر وتعيين المسؤولية ، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساوٍ من ممثلي حكومتي نجد وشرقي الأردن ، وتعهد رئاستها الى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٤٤١ – ٤٤٢

اختياره الحكومتان ، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة .

(ب) بعد تعيين المسؤولية وتحقيق الاضرار والخسائر الناشئة عن الغزو ، واصدار المحكمة قرارها بذلك ، تقوم الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقا لعادات العشائر ، وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الخامسة .

المادة السابعة : لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز الحدود الاخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الاخرى ، مع العلم أنه لا يحق لاحدى الحكومتين ان تمتنع عن اعطاء الرخصة او الموافقة اذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى ، عملا بمبدأ حرية الرعي .

المادة الثامنة : تتعهد حكومتا نجد وشرقي الأردن بان تقفا بكل ما لديهما من الوسائل ، غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة او فخذ من احد القطرين الى الاخر ، إلا اذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومته ورضاها ، وتتعهد الحكومتان بأن تمتنع عن تقديم الهدايا أيا كانت نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الاخرى ، وبان تنظرا بعين السخط الى كل شخص من رعاياهما يسعى لاستجلاب العشائر للحكومة الاخرى ،أو تشجيعها على الانتقال من بلادها الى البلاد الاخرى (١) .

المادة التاسعة : ليس لحكومتي نجد وشرقي الأردن أن تتفاوضا مع رؤساء وشيوخ عشائر الحكومة الاخرى في الامور الرسمية او السياسية .

المادة العاشرة : لا يجوز لحكومتي نجد وشرقي الأردن ان تتجاوز حدود بعضهما البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الحكومتين (٢) .

---

(١) ساعاتي ، أمين (١٩٩١ م) ، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية ، (القاهرة ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية)، ص ص ١٣٩ – ١٤٠

(٢) ابو جابر ، غالب (١٩٧٥ م) ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الاردنية ، (عمان : وزارة الثقافة والاعلام) ، ص ١٤

المادة الحادية عشرة : لا يجوز لشيوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية أو ولهم رايات تدل على انهم قواد قوات مسلحة أن يظهروا راياتهم في أراضي الحكومة الاخرى .

المادة الثانية عشرة : على كل من حكومتي نجد وشرقي الأردن أن تمنع حرية المرور لجميع المسافرين والحجاج ، بشرط أن يخضع هؤلاء للقوانين الخاصة بالسفر والحج المرعية في نجد وشرقي الأردن ، وعلى كل من هاتين الحكومتين أن تخبر الحكومة الاخرى بأي قانون قد تسنه في هذا الخصوص .

المادة الثالثة عشرة : تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تضمن حرية المرور في كل حين للتجار من رعايا نجد لقضاء تجارتهم بين نجد وسوريا ذهابا وإيابا ، وأن تحصل على الأعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها لجميع الاموال التي تجتاز منطقة الانتداب في مرورها من نجد الى سوريه او من سورية الى نجد ، على أن يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الجمركي ..... .

المادة الرابعة عشرة : تبقى هذه الاتفاقية نافذة ما دامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مكلفة بالانتداب على شرقي الأردن .

المادة الخامسة عشرة : قد دونت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية واللغة العربية ، ووقع كلا الطرفين المتعاقدين نسختين من النص العربي ونسختين من النص الانجليزي ، ويكون للنصين قيمة رسمية واحدة ، ولكن اذا وقع اختلاف بين النصين في تفسير مادة من مواد هذه الاتفاقية فيرجع الى النص الانجليزي .

المادة السادسة عشرة : تعرف هذه الاتفاقية (باتفاقية حده) .

وقعت هذه الاتفاقية في (حده) في الخامس عشر من شهر ربيع الثاني ١٣٤٤ هـ الموافق ٢ / تشرين الثاني / ١٩٢٥ م . (١)

---

(١) ساعاتي ، أمين (١٩٩١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٤١

الخلاصة : يمكن من خلال هذا الفصل استخلاص مجموعة من النقاط :

اولا : أن أبناء شرق الأردن لم يكن لديهم الخبرة في ترسيم الحدود حيث تم بناء مخفر عراقي داخل حدود الاراضي الأردنية وذلك بسب الاعتماد على الوصف في ترسيم الحدود الأردنية.

ثانيا : ان بريطانيا و فرنسا لعبة دورا في تقسيم سوريا الكبرى الى عدة دول ، حيث كان لبريطانيا دور قوي في ترسيم وتخطيط الحدود الأردنية مع دول الجوار الثلاث ، و أن الحدود الأردنية السورية تم ترسيمها قبل تأسيس الامارة بالاتفاق (بريطانيا وفرنسا) بتاريخ٢٣/كانون أول/ ١٩٢٠ م .

ثالثا: كذلك الحدود الأردنية السعودية حاولت بريطانيا من خلال عقد مؤتمر الكويت عام١٩٢٣م ، حل الخلافات الحدودية بين شرق الأردن ونجد ، ولكنها فشلت .

رابعا : ساهمت بريطانيا من خلال اتفاقية حده في ايجاد حدود مشتركة بين الأردن والعراق ، ورفضت مطالب السعودية باتصال الحدود النجدية مع سوريا

خامسا : ساهم ايضا وجود الامير فيصل في العراق والامير عبد الله في شرق الأردن في المحافظة على علاقات ثنائية جيدة طوال مدة حكمهما ، مما كان له اكبر الاثر في الاتفاق على تخطيط الحدود بينهم ، مما أدى الى توقيع اتفاقية صداقة وحسن جوار عام ١٩٣١ م .

سادسا : مسألة الحدود مع الحجاز لم تنتهي مشكلة مطالبة آل سعود بالعقبة ومعان إلا بتوقيع اتفاقية ١٩٦٥ م

الفصل الثاني : الحدود الأردنية السورية :

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الحدود الأردنية السورية ، ويهدف الباحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية السورية ، وذلك من خلال ستة مباحث من عام ١٩٢١ م – ٢٠٠٩ م وعرض ما جرى على هذه الحدود من تعديلات وتطورات :

المبحث الاول : (١٩٢١ م – ١٩٤٥ م) فترة الانتداب البريطاني و الفرنسي وتأثيرهما على الحدود في ضوء معاهدات : اتجه عدد من أبناء سوريا إلى شرق الأردن لتكون قاعدة لهم لتنظيم الحركات الثورية ضد الفرنسيين نتيجة لسياستهم الاستعمارية في سوريا .

وكانت بريطانيا تنظر إليهم على أنهم يشكلون خطرا على مصالحها و يؤثرون على الأمن والاستقرار ، و يتخذون شرق الأردن قاعدة لحركاتهم الثورية ضد فرنسا،ولذلك قررت الحكومة البريطانية وفاءً للوعود التي قطعتها للحكومة الفرنسية وضع الخطط واستخدام كافة الاساليب لطردهم من شرق الأردن نهائيا(١). وكانت بريطانيا تستغل فرصة أي اعتداء يقع على الفرنسيين في سوريا ، و تستخدم كل الوسائل من أجل طرد المتورطين في الاعتداءات خارج الحدود الأردنية. (٢)

و تم عقد اتفاقية بين حكومة شرق الأردن وسوريا في تموز ١٩٢٣م من أجل الحد من التعاون والتنسيق بين أبناء شرق الأردن وأبناء سوريا في كفاحهم ضد الانتداب الفرنسي ، وسميت هذه الاتفاقية (باتفاقية الأمن العام) من أجل تعقب المجرمين العاديين ، ونصت الاتفاقية على أنه لا يجوز لقوات الأمن من كلا الطرفين المتعاقدين تجاوز الحدود الفاصلة بين المنطقتين لمتابعة المجرمين العاديين والفارين من وجة الأمن ، وذلك بحالة الجرم المشهود

---

(١) محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ ، ٣٤

(٢) عبيدات ، محمود (١٩٩٧ م) ، أحمد مريود ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر)، ص ٢٦٧

حق التعقيب (١) ، وتضمنت الاتفاقية أنه إذا تمكنت قوات التعقيب من القبض على الفار في منطقة الطرف الاخر يجب أن تسلمه إلى اقرب نقطة أو دورية من نقاط أو دوريات أمن المنطقة التي ألقي القبض عليه فيها ، وتقدم بيانا خطيا بالضرورة التي ألجاتها لتجاوز الحدود وأسباب القبض على الفار (٢).

ورغم ما اتخذته الدول من إجراءات أمنية إلا أن الحركات الثورية التي كانت تنظم في شرق الأردن ضد الفرنسيين في سوريا لم تتوقف (٣)، ولذلك وجهت فرنسا إنذارا إلى الحكومة البريطانية قالت فيه (إنه إذا كانت بريطانيا لا تستطيع أن تسيطر على أعمال العصابات في الاراضي الواقعة تحت انتدابها فإنها يجب أن تعترف بحق فرنسا في اتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة) ، وعلى إثر ذلك أرسلت بريطانيا فصيلاً من الخيالة العسكرية البريطانية وأربع مصفحات إلى عمان ، وأعلنت بريطانيا أنها لا تسمح بأن تكون شرق الأردن بؤرة نزاع وفوضى تنتقل إلى البلاد المجاورة مثل سوريا وفلسطين (٤) .

وتم بعد ذلك التوقيع على اتفاق لتبادل المجرمين بين حكومتي شرق الأردن وسوريا خلال شهر تشرين أول ١٩٢٤ م ، إذ نص الاتفاق بينهما على أنه لا يجوز تسليم المجرم الفار اذا كان الجرم المنسوب اليه لا يستلزم الجزاء بمقتضى قوانين البلاد التي لجأ اليها ، فأصبحت بذلك قرارات و أنظمة المفوضية العليا لا تستلزم التسليم اذا كان الجرم المنسوب إلى المجرم الفار اللاجىء إلى شرق الأردن غير معاقب عليه ، وأن الاعتداء على ذات الأمير الملكي وعائلته أو على المفوض السامي في سوريا وعائلته هي تعد من الجرائم العادية التي تستلزم التسليم (٥) ، كما اتفق الطرفان على أن الاعتداء على الطرق الحديدية وأفراد السلطات

---

(١) سنو ، محمد توفيق (١٩٦٤ م)، مجموعة الانظمة والقاونين (١٩١٨ – ١٩٣١ م) ، (عمان : المطبعة الوطنية) ، ص ٢٤

(٢) الجريد ة الرسمية ، عمان ، ع ٨ ، ١٦ / ٧ / ١٩٢٣ م ، ص ١ .

(٣) محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ – ٤٣

(٤) سليمان ، موسى (١٩٨٧ م) ، مرجع سابق ، ص ١٦٨

(٥) الجريدة الرسمية ، عمان ، ع ٧٣ ، ٦ / ١٠ / ١٩٢٤ م ، ص ٣

العمومية وكل سرقة وغارة باستعمال الجبر والاعتداء لا تعد في أي حال من الجرائم السياسية مهما كان قصد فاعلها (١) ، وحدد الطرفان المجرمين الذين سيجري تبادل تسليمهم بأولئك المجرمين الجاري محاكمتهم أو المحكومين في أحد البلدين بما يستوجب جزاء الحبس مدة سنة على الاقل أو جزاءً على قدر هذا ، على أن تكون تلك الأداة المنصوص عليها في القانون العثماني المدني أو العسكري أو القرارات والأنظمة المرعية الاجراء في البلاد التي وقعت فيها الجناية أو الجنحة ، ومنذ عام ١٩٢٥م أعلن السوريون الثورة السورية ضد الانتداب الفرنسي ومنذ بدايتها اتجه عدد من أبناء سوريا إلى شرق الأردن من أجل العمل المشترك مع ابناء شرق الأردن (٢)، وساهم البدو في شرق الأردن في الثورة السورية حيث ان شيوخ القبائل في البادية أكدوا ان الغزو خلال هذه الفترة توقف خوفا من أن يصادفوا فيها المجاهدين(٣) ، وقامت الحكومة البريطانية بإرسل عدد من مصفحاتها للمرابطة على الحدود بين الأردن وسوريا من أجل منع الثوار من الدخول إلى شرق الأردن ، ومنع أهالي شرق الأردن من مساعدة الثوار، وأنشأت المخافر على طول خط الحدود الأردنية السورية (٤) .

وكان للأمير عبد الله اتصالات سرية مع قادة الثورة أمثال سلطان الاطرش وعبد الرحمن الشهبندر و ذلك عن طريق شيوخ العشائر في شرق الأردن (٥) ، وعندما نجحت الثورة السوريةعام ١٩٢٥ م أكد الجنرال أندريا أنه لولا دعم سلطان الاطرش من أبناء شرق الأردن والملك عبد الله الأول لما نجحت الثورة (٦).

---

(١) البخيت ، محمد واخرون ،تحرير (د ، ت) ، مجموعة القوانين والانظمة ، (عمان : مطبعة الاستقلال) ، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .
(٢) قرقوط ، ذوقان (١٩٨٩ م) ، تطور الحركة الوطنية السورية ، (دمشق : دار طلاس) ، ص ٨٥
(٣) الشهبندر ، عبد الرحمن(د ، ت) ، ثورة سوريا أسرارها وعواملها ، (عمان : دار الجزيرة)، ص ١١٣
(٤) الشهبندر ، عبد الرحمن (١٩٧٧ م) ، ثورة سوريا الكبرى مذكرات ، (بيروت : دار الارشاد) ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .
(٥) محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٤٨
(٦) اندريا ، الجنرال (١٩٨٥ م) ، ثورة الدروز وتمرد دمشق ، (بيروت : المكتبة الحديثة) ، ترجمة : حافظ ابو مصلح ، ص ص ٢٦ ، ص ص ٣٢١ – ٣٢٢

وقعت عدة حوادث في الفترة الواقعة ما بين (١٩٢٧ م – ١٩٣٢ م) على الحدود بين شرق الأردن وسوريا ، وسوف يحاول الباحث تسليط الضوء على بعض هذه الحوادث ، وكانت تقع على الحدود على شكلين :أولا : حوادث عسكرية منظمة : وقع أول اعتداء بتاريخ ٣٠ / كانون الثاني /١٩٢٧م ، عندما اصطدمت جماعة من الجنود في شرق الأردن مع عدد من الجنود الفرنسيين في موقع شمال الرمثا على الحدود الأردنية السورية ، وحصل ذلك عند تجاوز جنود فرنسين الحدود ،ولم يأخذو بأنذار الحرس مما أدى إلى استخدام القوة لمنعهم من التقدم .

وبعدها أجريت العديد من الاتصالات الفرنسية البريطانية من أجل حل مسألة الحدود المختلف عليها في المناطق التي لم ترسم بعد ، فأرسلت فرنسا وفداً خاصا إلى عمان من أجل الاتفاق مع بريطانيا فيما يتعلق بأمر الحدود ، و رأت بريطانيا أن الفرصة مناسبة لتصحيح الحدود فطالبت بضم " درعا " إلى شرق الأردن . (١)

ثانيا : حوادث واعتداءات عشائرية : حيث حصل اعتداء عندما قام شيخ عرب (الرولة) نوري الشعلان مع عربانه بالإغارة على مواشٍ لقبائل جبل الدروز وحصل على الغنائم وأتى بها عبر الحدود على الرغم من وجود المخافر على الحدود الأردنية السورية ، مما أدى إلى إثارة قضية ترسيم الحدود .

ونتيجة لذلك ، وصل حاكم الدروز الفرنسي إلى عمان وعقد اجتماعا مع (كوكس) ودار الحديث حول الاعتداءات المتتالية بين قبائل شرق الأردن وقبائل جبل الدروز ، وطلبت بريطانيا من الملك عبد الله الأول ان يأمر القبائل القريبة من الحدود أن تبتعد عنها ، و تم عقد اتفاقية بتاريخ ٢٩ /كانون أول/ ١٩٢٩ م بين شرق الأردن وسوريا من أجل إنهاء الخلافات التي تقع بين العشائر الرحل في كلا البلدين ، وكذلك الاعتداءات بين اهل جبل الدروز والبدو الرحل ، و تم الاتفاق على تشكيل محكمة تتكون من :(ضابط بريطاني من شرق الأردن

---

(١) محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ – ٥٨

وضابط فرنسي من سوريا أو جبل الدروز حسب الحاجة وموظف وطني من كل جانب تعينة حكومته للنظر في مشاكل الحدود والاعتداءات بين قبائل الطرفين) ، واعتبروا أن هذه الاتفاقية تسري على الحوادث التي وقعت منذ ٢١ / أيار/ ١٩٢٩ م ، وأما الحوادث التي نشأت بين ١٥/تشرين ثاني/١٩٢٨م و ٢١/ايار/١٩٢٩م، يتم تسويتها على قاعدة رد المنهوبات ،ورغم عقد العديد من اللقاءات بين الجانبين إلا أنها لم تستطع وضع حدً لمشكلات الحدود(١)

وفي عام ١٩٣٢ م تم تشكيل لجنة من أجل تخطيط الحدود بين الأردن وسوريا ، وتألفت اللجنة من ممثل او مندوب عن الحكومة الفرنسية ، وهو اللواء(بنيت) وممثل السلطة السورية بهيج الخطيب ،وممثل الأردن خلف التل ومن السلطة البريطانية (كيركبرايد) وكانت مهمة هذه اللجنة دراسة الخلافات الحدودية بين شرق الأردن وسوريا ،وكذلك ترسيم الحدود بينهم (٢)، وكانت عملية الترسيم تقسم الخط الحدودي إلى ثلاث مناطق وهي :١ – اليرموك : ورسمت الحدود فيها من نقطة تقاطع سكة الحديد مع نهر اليرموك فوق منطقة الحمة وحتى عبور سكة الحديد نهر اليرموك فوق المخيبة حيث تتبع الحدود لخط مجرى النهر .

٢ – درعا – الرمثا : حيث رسمت الحدود من نقطة محددة على تقاطع سكة الحديد في وادي المديان إلى نقطة التقاء الحدود بسكة الحديد وحتى الجنوب من قرية نصيب السورية ، ومن الأردن في عمراوة والشجرة والطرة والرمثا من جانب ، ومن الاراضي السورية في قرى تل الشهاب والمزيريب ودرعا من جانب آخر ، ومن النقطة السابقة ينطلق خط الحدود إلى النقطة الواقعة على بعد (ميل) إلى الجنوب من مزرعة الرهايا ، ومن ذلك تمر بالنقطة الموضوعة في منطقة قبر حمدان وتستمر حتى تلتقي بسكة الحديد النقطة الواقعة بالقرب من قرية نصيب السورية وقرية جابر الأردنية بطريقة تترك لهذه القرى الأراضي التابعة لها .

---

(١) محافظة ، محمد ، مرجع سابق ،ص ٢٩
(٢) كركبرايد ، أليك سيث (١٩٨٧ م) ، خشخشة الاشواك ، ترجمة احمد العويدي العبادي (المفرق : دار الفدين للنشر) ، ص ٨٧

٣ – الجزء الواقع شرق نصيب وجابر حتى الحدود العراقية في أقصى الشرق ، حيث رسمت حدود هذه المنطقة من النقطة السابقة بين نصيب حتى تلتقي بنقطة تقاطع وادي المديان إلى سما بخط تم تحديده لاحقا بين خط العرض سما – تل الرماح الذي يمر شمال (خط سما – وأم السراب – الشجرة – أم القطين – دير الكهف – تل الرماح) ، وهذه هي المناطق عن طريق وضع علامات حدودية تبعد الواحدة منها عن الأخرى مسافة (٣٢٠٠ م) وتكون موازية للخطوط التي تربط بين مراكز الأمكنة التي ذكرت في السابق ، وانه اذا كانت قرية خربة عواد أو أي جزء من هذه القرية موجوداً في جنوب خط الحدود كما وضع، فخط الحدود يجب أن يحول إلى النقطة الواقعة على بعد (٦٠) إلى الجنوب من مجموعة البيوت الموجودة في ذلك الوقت (١) ، و ترتبط مع الخط الرئيسي إلى الشرق والغرب من القرية بخطوط تشكل زاوية مقدارها (٩٠) تقريبا ومن النقطة الواقعة على بعد (٣٢٠٠) ميل شمالا وإلى النقطة في تل الرماح باتجاه (ابو كامل) الواقع على الفرات بالقرب من جبل الطبيق ، وتحقق ما كان يشاع من ضم الأراضي في جبل الدروز إلى شرق الأردن التي فيها قبائل جبل الدروز البدوية(٢) ، حيث استطاعت كل من بريطانيا وشرق الأردن من جهة وفرنسا وسوريا من جهة أخرى احكام السيطرة على خط الحدود بينهما ، وتقلصت الاعتداءات على الحدود من قبل القبائل ، ورغم أن شرق الأردن كانت تخضع للانتداب البريطاني إلا أن الملك عبد الله الأول لم يتوان ، عن إرسال الرسائل إلى زعماء سوريا من أجل الوحدة ،إذ بعث رسالة إلى فارس الخوري بتاريخ ٨ نيسان١٩٤٣م رئيس مجلس النواب السوري طلب تحقيق الوحدة السورية و الاسراع بتأسيس مجلس يعمل من أجل تحقيق الوحدة(٣) .

---

(١) محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩ – ٧٠

(٢) لونغريك ، ستيفن (١٩٧٨ م) ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة : بيار عقل ، (بيروت : دار الحقيقة) ص ٢٦٤

(٣) العفيف ، أحمد خليف (٢٠٠٦ م) ، الملك عبد الله الأول بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى ،(عمان : دار جرير) ، ص ص ٥١ – ٥٣

المبحث الثاني : (١٩٤٦م – ١٩٥٧ م) فترة عهد المملكة الأردنية الهاشمية وظهور الأفكار الوحدوية بعد استقلال سوريا حتى انسحاب القوات البريطانية واثره على الحدود :

ظل الشعب السوري يقاوم ويضغط على الحكومة الفرنسية حتى أعترفت باستقلال سوريا ، في أوائل عام ١٩٤٣ م ، وبعد ذلك بحوالي عام اي بتاريخ ٢٤ /ايار/ ١٩٤٤ م اعترف شرق الأردن باستقلال سوريا وكان ذلك بقرار من مجلس الوزراء الأردني وصادق عليه الملك عبد الله الاول (١) ، وتتابعت الأحداث في سوريه خلال شهر أيار ١٩٤٥ م ،وسعى الشعب السوري لجلاء الفرنسيين،واحتفلت بمناسبة جلاء الفرنسين عن بلادهم ١٧ نيسان/١٩٤٦م (٢)

اما شرق الأردن كان الملك عبد الله الاول منذ وصوله يحاول ويسعى جاهدا من اجل الحصول على الاستقلال التام (٣) ، وتم التوقيع على معاهدة التحالف الأردنية البريطانية بتاريخ ٢٢/أذار/١٩٤٦ م (٤) ، ونصت على إلغاء الانتداب على شرق الأردن وإلغاء المعاهدة البريطانية ١٩٢٨ م ، واعترفت بريطانيا بشرق الأردن دولة كاملة الاستقلال والامير عبد الله ملكا دستوريا عليها ، واحتفل الأردن باستقلاله ٢٥ / ايار / ١٩٤٦ م (٥) . ومنذ ان حصل شرق الأردن على استقلاله ، زاد حماس الملك عبد الله الأول للوحدة السورية الكبرى ، إذ انه في الكلمة التي وجهها إلى الامة بتاريخ ٢٥ / ايار / ١٩٤٧ م ، بمناسبة مرور سنه على الاستقلال أكد على السعي للوصول إلى الوحدة السورية ، وخاصة بعد استقلال سوريا الشمالية،حيث أكد انه من الواجب عليها أزالة الحدود المصطنعة التي وضعها الأجنبي.

و أخذ الزعماء السوريون يثيرون الاشاعات ضد الدعوة الأردنية وكانت الزعامة السورية

---

(١) موسى ، سليمان (١٩٩٠ م) ، مرجع سابق ، ٢٧٤
(٢) الأرمنازي ، نجيب (١٩٧٣) ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، (بيروت : دار الكتاب الجديد) ، ص ص ١٥٢ – ٢١٢
(٣) موسى ، سليمان (١٩٩١ م) ، صفحات من تاريخ الأردن الحديث ،(عمان ، المؤسسة الصحفية الاردنية) ، ص ص ١١ – ٢٠
(٤) الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، ملحق ، ع ٨٦٥ ، ١٧ / ٦ / ١٩٤٦ م
(٥) الماضي ، (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥

تسعى إلى تحقيق مصالحها السياسية الخاصة على حساب المصالح القومية (١) . وكان هناك دور قوي لبريطانيا في إغلاق الأبواب في وجه الوحدة السورية الكبرى من خلال بيان ثلاثي صدر بتاريخ ٢٥/ ايار/١٩٥٠م، على أثر اجتماع وزراء خارجية كل من (بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية) في مدينة لندن إذ جاء في البيان أنه (اذا وجدت الحكومات الثلاث أن أية دولة من الدول في الشرق الاوسط ، تستعد لخرق الحدود وخطوط الهدنة ، فلن تتردد في العمل في نطاق الامم المتحدة أو خارجه للحيلولة دون ذلك)،وأستقبل هذا البيان بشيء من القلق من جانب بغداد وعمان،بينما قوبل بالارتياح من قبل كل من مصر وسوريا و السعودية (٢) وبعد أغتيال صاحب فكرة الوحدة السورية الكبرى الملك عبد الله الأول مؤسس الدولة الأردنية ، جاء في عام ١٩٥١ م الملك طلال ليتولى الحكم في شهر أيلول من العام نفسه (٣) ، ورغم انه لم يبقى مدة طويلة في الحكم ، لكنه بذل جهده من اجل تحسين العلاقات الأردنية – العربية وخصوصا العلاقات مع سوريا ، حيث قام بزيارة دمشق بتاريخ ٦ / شباط / ١٩٥٢ م ، واستقبله رئيس الوزراء فوزي سلو ورئيس المجلس العسكري أديب الشيشكلي ، وكانت هذه الزيارة بعد موافقة الحكومة الأردنية على أتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك لدول الجامعة العربية ،حيث صادق عليها مجلس النواب الأردني وأدخلها رسميا بتاريخ ٢٤ / تموز / ١٩٥٢ م .(٤)

و على أثر تولي الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية بتاريخ ١٨ / أيار / ١٩٥٣ م ، وتعبيرا عن العلاقات الجيدة بين الأردن وسوريا شارك وفد سوري في الاحتفالات الأردنية

---

(١) العفيف ، أحمد خليف (٢٠٠٦ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦ – ٥٧

(٢) محافظة ، علي (١٩٧٣م) ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

(٣) الحسيني ، عبد الرازق (١٩٨٢ م) ، مرجع سابق ، ج ٨ ، ص ٢٣١

(٤) الدفاع ، عمان ، ٢٣ / ١ / ١٩٥٢ م

الرسمية ، وبعد أن شكل توفيق ابو الهدى حكومته الثانية عشر ٢٤ / تشرين أول / ١٩٥٥ م ، حدث تحسن في العلاقات بين الأردن وسوريا ، إذ تم ألغاء تأشيرة الدخول لرعايا البلدين ، مما أدى إلى تسهيل إجراءات الحدود في الدخول والخروج (١).

وبتاريخ ٢٩ / أيار / ١٩٥٦ م ، زار الرئيس السوري شكري القوتلي عمان من أجل متابعة المحادثات وتم إقرار الأمور التالية : ١ – اتفاقية عسكرية تتعلق بتوحيد الجهود الحربية من خلال تشكيل مجلس حربي وهيئة عمليات مشتركة .

٢ – رفع التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفارة و متابعة عمل لجنة مشروع اليرموك المشتركة

٣ – ألغاء جوازات السفر والأكتفاء بالوثائق التي تثبت الشخصية عند التنقل بين البلدين .

٤ – تسهيل نقل الفوسفات الأردني مراعاة للمصلحة القومية دون النظر للأمور المادية (٢) .

وفي نهاية ١٩٥٦م حدثت هناك محاولات داخلية سورية من أجل تغيير النهج السياسي ، حيث أبدى الأردن تعاونا مع الجانب السوري الأمني حيث كشفت أجهزة الأمن الأردنية عمليات تهريب من أراضيها وقامت بتسليم الأشخاص القائمين بها إلى السلطات السورية(٣).

المبحث الثالث : (١٩٥٨ م – ١٩٦١ م) : فترة ما قبل تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين والجمهورية العربية المتحدة (مصر و سوريا) وتأثير ذلك على قضايا الحدود أو عدم تأثيره :

حدثت تغيرات في العلاقات الأردنية السورية وخصوصا بعد ظهور الجمهورية العربية المتحدة ، إذ أنه بتاريخ ٢١ / شباط / ١٩٥٨ م ، أقرت وثيقة الوحدة بين مصر وسوريا ، في جلسة مشتركة بين الحكومتين السورية والمصرية ، وأجري استفتاء شعبي على ذلك ، وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . (٤)

---

(١) الماضي ، (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٩
(٢) الدفاع ، عمان ، ع (٦١٦٩) ، ١ / ٦ / ١٩٥٦ م
(٣) بن طلال ، الملك الحسين (١٩٨٧ م) ، مهنتي كملك ،(عمان :مؤسسة المصري للتوزيع)، ص ١٢٢
(٤) العظم ، خالد (١٩٧٣ م) ، مذكرات ، (بيروت : الدار المتحدة) ، ص ١٧٦

وكردة فعل على الوحدة المصرية السورية العربية ، توجه الأردن للعراق من أجل تكوين الاتحاد العربي ، ووقع ميثاق الأتحاد في ١٤ / شباط / ١٩٥٨ م ، في عمان العاصمة الأردنية وكانت أهداف الاتحاد كما ذكرها الملك حسين حيث قال :(ولكنني كنت مدركا بأن اتحادنا سوف يدعم دعما قويا خطنا الدفاعي ضد بعض البلاد التي كانت تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم العربي) (١) ، ولعل الهدف الأساسي للأتحاد العربي هو الحد من نفوذ الجمهورية العربية المتحدة ، وخلق مراكز نفوذ أخرى غير الجمهورية العربية (٢)

وفي أذار ١٩٥٨ م ونتيجة لتوتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن تم ألغاء العمل بالهوية الشخصية للسفر وأعتمد جواز السفر مما أثر سلبا على حركة التجارة بين البلدين (٣) ، و ألغاء الأتفاق الثقافي المعقود سابقا مع مصر وسوريا وذلك بسبب التعاون بين الجمهورية العربية والشيوعية ، و ألغيت أتفاقية تسليم المجرمين التي كانت بين الأردن وسوريا (٤) ، ومما زاد حدة التوتر بين الجمهورية العربية والأردن أن الضباط الأحرار في العراق كانوا على اتصال مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وعرضوا عليه قيامهم بالثورة ضد الحكم الملكي في العراق ، وضمنوا مسبقا تأييد ودعم الجمهورية العربية لهم ، وكان ذلك واضحا لأن الجمهورية العربية المتحدة كانت أول دولة في العالم تعترف بالنظام الجديد في العراق ، وبهذه الطريقة انتهى الاتحاد العربي بين الأردن والعراق (٥).

وبتاريخ ٦ / حزيران / ١٩٥٩ م ، قام محافظ درعا بابلاغ ضباط حدود الرمثا بقرار اغلاق الحدود بين الأقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة والأردن أمام وسائل النقل الأردنية

---

(١) بن طلال ، حسين (١٩٨٧ م) ، مرجع سابق ، ص ١٤٨
(٢) عبد الفتاح ، فكرت(١٩٨١ م) ، سياسية العراق الخارجية في المنطقة العربية،(بغداد : دار الرشيد)،ص٤٧٢
(٣) الدفاع ، عمان ، (٦٨١٧) ، ٣ / ٧ / ١٩٥٨ م
(٤) الشناق ، عبد المجيد (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧
(٥) سعيد ، أمين (١٩٥٩ م) ، الجمهورية العربية المتحدة ،(القاهرة : دار أحياء الكتب العربية) ،ج ١ ، ص ٣٧٨ ؛ الدفاع ، عمان ، ع (٦٨٣٤) ، ٢٣ / ٧ / ١٩٥٨ م

وحسب ما ذكر محافظ درعا تكمن الأسباب وراء ذلك مفسرا باتصال هاتفي لمتصرف أربد :

السبب الأول : أن القوات الأردنية قرب الحدود مع الاقليم الشمالي للجمهورية العربية قد زادت بصورة ملحوظه في الفترة الأخيرة .

السبب الثاني : أن القوات الأردنية على الحدود الشمالية تتحرش بمواطني سوريا .

السبب الثالث : أن الحكومة الأردنية تمنع المزارعين السورين من حصاد زرعهم الواقع داخل الحدود الأردنية .

السبب الرابع : أن الحكومة الأردنية قد رفضت الأستجابة لاجتماع مشترك بين متصرف أربد ومحافظ درعا .

ورفضت الحكومة الأردنية ذلك ، و أنكر هزاع المجالي هذه الاسباب ورد عليها بمايلي :

وقال ردا على السبب الاول : أنه بالنسبة لقوات الحدود فهي لم تزد ولم تقم بأي أعمال تثير المشاكل ، وأما الرد على السبب الثاني : فأن الأردن اتهم السوريين باختطاف ١٤ آمرأة أردنية في الأراضي السورية ، و الرد على السبب الثالث : أن سوريا لم تهتم بالمزارعين حيث أنها لم تزود الأردن بإسمائهم من أجل رغبتهم بعبور الحدود كما هو متفق عليه .

وردا على السبب الرابع : أن الأردن رفض الأجتماع المشترك لأنه قبل ١٥ يوما من أغلاق الحدود أرسلت الجمهورية العربية إلى الأردن عن طريقة سفارة الباكستان مذكرة أشتكت فيها من حادث وقع على الحدود بتاريخ ٢٣ / نيسان / ١٩٥٩ م ، ووافق الأردن على حضور أجتماع في موقع الحادث وليس الاجتماع داخل الحدود السورية بدرعا .(١) .

ورغم ذلك أبقت الحكومة الأردنية الحدود مع سوريا مفتوحة وسمحت للسيارات السورية بالدخول والخروج عبر الحدود ، وآكتفت برفع الأمر إلى مكتب الأمم المتحدة في عمان ، لأنه

---

(١) عكور ، أيمان ناصر (٢٠٠٢ م) ، هزاع المجالي دوره في السياسة الاردنية ، (عمان : وزارة الثقافة) ، ص ١٦٥ – ١٦٦

هو صاحب الأختصاص .

و عندما بدأت حركة الانفصال السورية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وضعت الحكومة الأردنية قوات عسكرية على الحدود الأردنية مع سوريا لتكون مستعدة خوفا من أي تطورات تقود إلى التدخل العسكري المباشر ، وبقيت الحالة كذلك حتى ٢ / تشرين أول / ١٩٦١ م ، وبعد نجاح الأنقلاب ضد الجمهورية العربية المتحدة قام الأردن بالاعتراف بالجمهورية السورية بتاريخ ٢٩ / أيلول / ١٩٦١ م . (١) .

و أكد الأردن دعمه لسوريا وأعلن عن ذلك رسميا الملك حسين في خطاب العرش بتاريخ ١ / تشرين أول / ١٩٦١ م ، حيث قال : (لقد كنا في هذا البلد نشعر بما كانت تعانيه الشقيقه السورية في محنتها الماضية ، فأنا نألم للألمها ونجزع لجزعها ....) (٢)

وأدى ذلك إلى تحسن العلاقات الأردنية السورية مما أدى إلى فتح الحدود بين البلدين بتاريخ ٢٠ / تشرين أول / ١٩٦١ م .

المبحث الرابع : (١٩٦٢ م – ١٩٧٠ م) ما قبل الرئيس حافظ الأسد والحرب الباردة بين الأردن وسوريا ومشكلات الحدود :

بعد وصول حزب البعث العربي الأشتراكي إلى الحكم في سوريا والعراق عام ١٩٦٣ م ، أعترف الأردن به على أمل أن تتطور العلاقات مع هذه الدول .

وبعد ذلك ظهرت فكرت التحالف البعثي الناصري ، وتم التوقيع على الميثاق المتعلق بالوحدة بين الدول الثلاث (العراق ، ومصر ، سوريا) بتاريخ ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ م (٣) .

و صرح الملك حسين في مؤتمر صحفي يوم ٢٢ / نيسان / ١٩٦٣ م تعبيرا عن موقف

---

(١) الشناق ، عبد المجيد (١٩٩٦ م) ،التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦م ، (عمان : منشورات لجنة تاريخ الاردن) ، ص ٢٩٦ – ٢٩٨

(٢) خطاب العرش ، الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، ج ١ ، ع ١ ، الملحق ، ١ / ١١ / ١٩٦١ م

(٣) بن طلال ، الملك حسين (١٩٨٧م) ، مرجع سابق ، ص ٢٠١

الأردن تجاه الوحدة حيث قال :(لقد قامت المظاهرات في الأصل من قبل الطلاب والطالبات للإعراب عن فرحتنا جميعا بأن أشقاءنا في مصر وسوريا والعراق يتجهون في طريق الوحدة باعتبار أن الوحدة هي هدفنا المنشود جميعا) . (١) .

لم تؤثر هذه التطورات السياسية على العلاقات الثنائية فأصدرت الحكومة السورية قرارا بألغاء الرسوم المفروضة على السواح الذين تكون طريقهم إلى الأردن عبر الأراضي السورية ، ونتيجة لتنظيم علاقات مرور المواطنين وتسهيلات السفر تم الأكتفاء بالهوية الشخصية كوثيقة للسفر من أجل دخول الحدود بين البلدين (٢)

ومنذ نيسان ١٩٦٧ م ، بدأت سوريا على مستوى قيادة الحزب والحكومة حملة أعلامية ضد نظام الحكم في الأردن وخاصة فيما يتعلق باعتقال البعثين ،أدعت الحكومة السورية أن الخطر الذي يهددها هو من الأردن ، وفي أيار / ١٩٦٦ م أتهمت الأردن بأنها تحشد قواتها العسكريةعلى الحدود مع سوريا ، في الوقت ذاته الذي تحشد فيه اسرائيل قواتها على الحدود مع سوريا . وقامت الحكومة الأردنية بمراقبة الحدود الأردنية مع سوريا من أجل الحد من تهريب الأسلحة إلى الأردن على يد أعضاء حركة فتح ، وعلى أثر ذلك أعلن الاعلام السوري أن الحدود الأردنية السورية أغلقت من قبل الحكومة الأردنية ، وكان رد رئيس الحكومة الأردنية على ذلك الأدعاء في بيان قال فيه :(اخواننا في سورية اتهمونا بأنا حشدنا الجيش على حدودهم ، لا أعرف أية سلطة تحترم نفسها تستطيع أن تكذب مثل هذه الكذبه المذهلة ، حدودنا مع سوريا ليست بالقطب الشمالي ولدى سوريا سفارة في الأردن ، ويمر في حدودنا في كل يوم وفي كل نقطة على الحدود ألاف الأشقاء السوريين) . (٣) .

---

(١) الدفاع ، عمان ، ع (٨٢٩٤) ، ٢٤ / ٤ / ١٩٦٣ م

(٢) الشناق ، عبد المجيد (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٩

(٣) المرجع نفسه ، ص ص ٢٥٨ – ٢٦٠

وفي عام ١٩٦٧ م تدهورت العلاقات بين البلدين إلى درجة كبيرة على أثر حادث التفجير الذي وقع بتاريخ ٢١ / أيار /١٩٦٧ م ،في نقطة الجمارك الواقعة في بلدة (الرمثا) الأردنية قرب الحدود مع سوريا ، عن طرق سيارة مفخخة تحمل مواد تفجيرية ، مما أدى إلى تدمير مبنى الجمارك وراح ضحية الحادث (١٥) مواطناً أردنياً وجرح (٢٣) مواطناً ، وكان رد الأردن على ذلك الحادث المريع ، حيث حملت الحكومة الأردنية سوريا المسؤولية ، وقامت بقطع كافة العلاقات السياسية مع سوريا ، وتم طرد السفير والملحق العسكري من الأردن ، وبقيت العلاقات السياسية مقطوعة على أثر هذا الحادث حتى ١٥ / حزيران / ١٩٦٧ . (١) ، حتى سافر الملك حسين إلى القاهرة ووقع مع عبد الناصرعلى أتفاقية دفاع مشترك بتاريخ ٣٠/أيار/١٩٦٧م ،على غرار الاتفاقية المصرية السورية وبقيت العلاقات السياسية بين الاردن وسوريا بعد ذلك فترة لم يكن فيها أي وجود لأي دلائل للتنسيق السياسي أو العسكري .

وكان هناك دور قوي للعمل الفدائي على الأراضي الأردنية ودعم سوريا له ، حيث أثر بشكل كبير على العلاقات بين سوريا والأردن ، وعندما أشتد الموقف بين الجيش الأردني وحركة المقاومة الفلسطينية ، وقفت الحكومة السورية إلى جانب المقاومة ودعمتها عسكريا وماديا (٢) وأعلن ذلك الرئيس السوري (نور الدين الاتاسي) في ذكرى مرور سبع سنوات على تولي البعث السلطة في سوريا ، وذكر(أن سوريا تقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية)، وحذر من أنه سيضع الجيش السوري تحت أمرة المقاومة الفلسطينية . وأيضا بعد صدام الجيش الأردني مع الفدائيين بتاريخ ٦/ حزيران/ ١٩٧٠م ، أكدت الحكومة السورية بتاريخ ١٠ / حزيران١٩٧٠ م وقوفها مع الفدائيين ضد أي هجوم من الجيش الأردني .

وبتاريخ ١٧/ أيلول / ١٩٧٠ م تدخلت الحكومة السورية حيث قامت بإرسال وحدات من

(١) المرجع نفسه ، ص٣٧٥

(٢) بن طلال ، الملك حسين (١٩٦٨ م) ، حربنا مع أسرائيل ، (بيروت : د ، ن) ، ص ٣٥

الجيش السوري إلى ساحة المعركة داخل الأراضي الأردنية الشمالية القريبة من الحدود السورية ، حيث دارت معارك عنيفة ، وقع فيها الآلاف من الجرحى ، و٢٨٠ قتيلا ، واستمر القتال خمسه ايام حتى تراجع الجيش السوري وترك وراءه ستين دبابة وعشرات الشاحنات ، ونتيجة لذلك وصلت بعثة عربية لمحاولة تهدئة الوضع برئاسة الرئيس السوداني(جعفر النمري) إلى الأردن ، ولكن الملك حسين طالب بمايلي :١ – اخلاء الفدائين وقوات الجيش من المناطق المدنية وحصر النشاطات في مناطق الحدود مع اسرائيل .

٣ – الاعتراف بمنظمة التحرير كممثلة شرعية للمنظمات الفلسطينية .

٤ – ان يعترف الفدائيون بقوانين الأردن وسيادته (١).

ونتيجة لذلك وصل الملك حسين القاهرة ٢٧ / ايلول / ١٩٧٠ م ، وعقد اتفاقاً مع المقاومة ، وعلى إثره تم تعديل اماكن أنشطتهم ونقلهم إلى أماكن مناسبة في الأردن .

المبحث الخامس : (١٩٧١ م – ٢٠٠١ م) : فترة عهد الرئيس حافظ الأسد الذي فتح الحدود السورية الأردنية ودخل في علاقات ودية مع الأردن :

منذ تولى الرئيس حافظ الأسد السلطة في سوريا كانت القيادة السورية تقف غالباً موقف "الحياد" من الأحداث التي تحصل في الأردن ولكن ذلك لم يستمر طويلا (٢)

و نتيجة لتصاعد وتكرر الاعتداءات الفدائية على المدن الشمالية في الأردن ورغبة من الحكومة في ضبط الوضع الأمني و التخلص من حالة السلطة الازدواجية في البلاد قامت القوات الأردنية في نهاية شهر تموز عام ١٩٧١م بمواجهة مع الفدائيين واجبرتهم على

---

(١) ابو ديه ، سعد (١٩٩٠م) ، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص ٢٢٥

(٢) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، العلاقات الأردنية السورية في الفترة (١٩٧٠ م – ١٩٨٥ م) ،(عمان : الجامعة الاردنية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٢٨ .

الخروج نهائياً من الاراضي الأردنية إلى سوريا ولبنان (١) ، وأدى ذلك الاجراء إلى اتخاذ الحكومة السورية قراراً بإغلاق الحدود السورية مع الأردن اعتباراً من تاريخ ٢٥ تموز ١٩٧١ م(٢) ، وعلى اثر ذلك قام الأردن بتقديم احتجاج إلى مجلس الوحدة الاقتصادية واعتبر هذا الاجراء الذي قامت به سوريا مخالفاً لمبادئ السوق العربية المشتركة(٣) .

وبعد ذلك وبتاريخ ١٢ اب ١٩٧١ م قطعت سوريا علاقتها الدبلوماسية مع الأردن وقامت باغلاق الاجواء السورية أمام الطائرات الأردنية ، وكذلك قامت بحشد قوات عسكرية على الحدود السورية الأردنية ، وعلى إثر ذلك وقع اشتباك مع القوات الأردنية وتمكنت القوت الأردنية من تدمير خمس دبابات سورية مهاجمة .

وكان موقف الأردن من هذا الاجراء حسب ما أعلن وصفي التل رئيس الوزراء في تلك الفترة أن الأردن لن يتخذ أي اجراء يزيد الأمر تعقيداً على الحدود مع سوريا (٤) .

وأثرت قضية إغلاق الحدود السورية مع الأردن على الاقتصاد الأردني حيث أدى ذلك إلى توقف عمليات تصدير الفوسفات الأردنية إلى تركيا ويوغسلافيا (٥) ، مما جعل هذه الدول تستورد احتياجاتها من الفوسفات من إسرائيل (٦) .

وبعد ذلك وفي تاريخ كانون أول ١٩٧٢ م م قررت الحكومة السورية فتح الحدود السورية مع الأردن بعد إغلاقها لمدة "٤٨٩" يوم ، ورغم ذلك فإن الأردن لم يعاملها بمبدأ المعاملة بالمثل إذ انه لم يغلق حدوده مع سوريا طوال هذه الفترة ، وحسب ما ذكر الناطق الرسمي

---

(١) الدستور ، عمان ، ع ١٤٣٤ ، ٢٠ / تموز / ١٩٧١ م .

(٢) الرأي ، عمان ، ع ٤٧ ، ٢٦ / تموز / ١٩٧١ م . ؛ العزام ، عبد المجيد (١٩٩٨م) ، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، (عمان : وزارة الثقافة) ، ص ٥٥

(٣) الدستور ، عمان ، ع ١٤٤٥ ، ٣١ / تموز / ١٩٧١ م .

(٤) الرأي ، عمان ، ع ١٤٥٨ ، ١٣ / آب / ١٩٧١ م ؛ الدستور ، عمان ، ع ٦٧ ، ١٨ / آب / ١٩٧١ م ؛ كنت ، جيمس (١٩٩٠ م) ، الحسين سيرة حياة ، (عمان : مطابع القوات المسلحة الأردنية)، ص ٢٤٣

(٥) الدستور ، عمان ،ع ١٦٨٥ ، ٣ / نيسان / ١٩٧٢ م .

(٦) الرأي ، عمان ، ع ١٨٤ ، ٤ / كانون أول / ١٩٧٢ م .

السوري حول اسباب صدور القرار بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٢ م ان سبب هذا القرار جاء من أجل التخفيف من الأعباء والمصاعب التي يعاني منها الشعب الأردني جراء اغلاق الحدود السورية مع الأردن ، ومن أجل اعطاء الفرصة للجيش العربي الأردني للمساهمة في مواجهــة العدو(١) ،وأكد الرئيس السوري حافظ الاسد أن فتح الحدود اتخذ من أجل اعطاء فرصه للجميع للمشاركة في معركة التحرير وأكد على أن الحدود مع الأردن اغلقت من أجل القضية وفتحــت من أجلها .

وبعد انتهاء حرب تشرين اول عام ١٩٧٣ (٢) . تطورت العلاقات مع سوريا ،إذ أكد الــرئيس السوري حافظ الاسد على ضرورة التنسيق والتعاون مع الأردن ، وبسبب وجودها علــى خــط المواجهة مع العدو ، وأكد أن عدم مشاركة الأردن في الاستعدادات لحرب عــام ١٩٧٣ كــان بسبب ان سوريا والدول العربية قاطعت الأردن وفرضت عليها نوعاً من الحصار السياسي (٣) ، ومن أجل تحسين العلاقات مع سوريا قام الملك حسين بزيارة دمشق بتاريخ ٦ /تشرين الثاني / ١٩٧٣م وأجرى محادثات مع الرئيس حافظ الاسد من أجل التعاون والتنسيق(٤)

وبعد هذه الزيارة بثلاث ايام وصل إلى عمان القائم بالاعمال السوري(يحيى المحاميد)،وباشــر عمله في ١٢ اب ١٩٧١ م (٥) . وزار الملك حسين سوريا على رأس وفد أردني ، وكان ذلك في الفترة ١٨–٢٢ اب ١٩٧٥م وتم الاتفاق على تشكيل مجلس القيادة العليا السورية – الأردنية بقيادة الملك حسين والرئيس حافظ الاسد (٦) وحددت مهامه بمايلي :

اولاً: اصدار القرارات والتوجيهات فيما يتعلق بالتوصيات التي ترفعها اللجنة الوزارية العليا .

---

(١) الدستور ، عمان ، ع ١٩٢٣ ، ١ / كانون أول / ١٩٧٢ م .
(٢) الدستور ، عمان ، ع ٢٢٣٦ ، ١٥ / تشرين ثاني / ١٩٧٣ م .
(٣) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .
(٤) الدستور ، عمان ، ع ٢٢٥٨ ، ٧ / تشرين ثاني / ١٩٧٣ م .
(٥) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٧٥

ثانياً: اصدار القرارات والتوجيهات في كل الامور والمسائل التي يبحثها .

ثالثا: يجتمع مجلس القيادة العليا مره كل ثلاثة اشهر او كلما دعت الضرورة .(١)

وبعد ذلك اصدرت الحكومة السورية بياناً في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٨٠ م اتهمت الأردن بأنه يمارس ضغوطاً عسكرية من خلال حشد قوات أردنية على الحدود مع سوريا (٢)، ورد الأردن انها اجراءات امنية اتخذت على كل حدوده لحماية مؤتمر القمة الحادي عشر(٣) ، واتهمت سوريه الأردن بدعم المعارضة ، وعلى إثر ذلك تدهورت العلاقات الأردنية السورية وخصوصاً بتاريخ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٨٠ م عندما قامت سوريا بحشد قواتها على الحدود مع الأردن (٤) ، وبتاريخ ١/كانون أول/١٩٨٠م تزايد عدد القوات بشكل ملحوظ ،وأعلنت الحكومة السورية أن هدفها من وراء ذلك حماية أمنها القومي السوري ومنع اي تدخل أردني في شؤونها(٥) ، ومن اجل انهاء هذا الوضع المتأزم على الحدود السورية الأردنية وضع الرئيس السوري حافظ الاسد شرطين وهما :

أ – ان يمتنع الأردن عن ايواء المعارضين لنظام الحكم السوري .

ب– ان لا يحاول الأردن السيطرة على دور منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني (٦)

وقام الأردن بمواجهة هذا الحشد العسكري السوري على الحدود الأردنية ، بوضع قوات عسكرية بالمقابل للدفاع عن الاراضي الأردنية (٧) ،وأكدت الحكومة الأردنية أن تدهور العلاقات مع سوريا بسبب الوضع في لبنان ثم الموقف من الحرب العراقية الايرانية .(٨)

---

(١)الدستور ، عمان ، ع ٢٩٠١ ، ٢٣ / أب / ١٩٧٥ م ، الأعلام ، وزارة (١٩٩٧ م) ،البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمة (١٩٥٢ م – ١٩٧٧ م) ، (عمان : دائرة المطبوعات والنشر)، ص ٣٦ – ٣٨

(٢) الوثائق الأردنية (١٩٩٠ م) ،(عمان : دائرة المطبوعات والنشر)، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٧٦

(٣) العبد اللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٣٥

(٤) العزام ، عبد المجيد (١٩٩٨ م) ، مرجع سابق ، ص ٥٥

(٥) العبد اللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ – ١٣٦

(٦) غرايبة ، أبراهيم (١٩٩٧ م) ، جماعة الأخوان المسلمين في الأردن (١٩٤٦ م – ١٩٩٦ م) ، (عمان : دار السندباد للنشر) ، ص ٧٤

(٧) العبد اللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٣٧

(٨) العزام ، عبد المجيد (١٩٩٨ م) ، مرجع سابق ، ص ٥٥

ونتيجة للوساطه السعودية قامت سوريا بسحب قواتها الموجودة على الحدود مع الأردن ابتـداءً من تاريخ ٧ كانون اول ١٩٨٠ م ،وبدأ الأردن سحب قواته من الحـدود ١٠ / كـانون ثـاني ١٩٨٠ م .(١)

وبتاريخ ٦ شباط ١٩٨١ م قامت مجموعة من المسلحين تطلق على نفـسها " نـور الثـورة " بالهجوم على السفارة الأردنية في بيروت واختطاف القائم بالاعمال الأردني "هشام المحيـسن" وحمل الأردن السلطات السورية مسؤولية الحادث لأن هذا التنظيم مربوط بالنظام السوري (٢)، وأبدى الأردن قلقه نتيجـة هـذه الحـوادث التـي قامـت بهـا سـوريا ، ونتيجـة الحـادث قررت الحكومة الأردنية منذ ١١ شباط ١٩٨١م اشتراط الحصول علـى جـواز سـفر (٣) ، واتخذت سوريا نفس الاجراء في اليوم التالي(٤) ، وظل التوتر بين البلدين إلى أن وجه الملـك حسين في ١٠ تشرين ثاني ١٩٨٥ م رسالة إلى رئيس وزرائه زيد الرفاعي حـول العلاقـات الأردنية السورية حيث بين فيها(إن عناصر داخلية قد استغلت الدين الحنيف للقيام بإعمال مسيئة إلى أخلاق الأسلام ، وارتكاب الجرائم وإثارة الفتن وعمدت الجماعة إلـى تخريـب العلاقـات الأردنية السورية في السنوات الخمس الاخيرة ،ورأى الملك حسين أنه قد آن الأوان لوقف هـذه الجماعة عند حدهم والاعتذار لسوريا عما بدا منها...) (٥) ، وأن الحكومة الأردنيـة كانـت تسعى من أجل تحسين العلاقات مع الجانب السوري ومن اجل خشيتها من فشل الاتفاق الأردني الفلسطيني بتاريخ ١١ شباط ١٩٨٥ م ، ونتيجة لمؤتمر القمة الطارئ الذي عقد بتـاريخ ٩ اب ١٩٨٥م عهد إلى لجنة من الامين العام للجامعة " الشاذلي القليبي والسعودية وتونس " للسعي من أجل التوفيق بين الأردن وسوريا .(٦) وأعلنت الحكومة

(١) الدستور ، عمان ، ع ٤٧٨٩ ، ١١ ، كانون ثاني / ١٩٨٠ م .
(٢) الدستور ، عمان ، ع ٤٨٤٥ ، ١٥ / شباط / ١٩٨١ م .
(٣) الدستور ، عمان ، ع ٤٨٥١ ، ١٢ ، شباط ، ١٩٨١ م
(٤)العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٤٠
(٥) الدستور ، عمان ، ع ٦٥٤٧ ، ١١ / تشرين ثاني ، ١٩٨٥ م
(٦) الرأي ، عمان ، ع ٥٥٢٧ ، ١٠ / أب / ١٩٨٥ م

الأردنية ترحيبها باستقبال لجنة التوفيق بينها وبين سوريا وأبدت استعدادها لبذل كل جهودها من أجل نجاح عمل اللجنة وأعلنت سوريا نفس الموقف (١) و زارت اللجنة بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٨٥ م دمشق والتقت كبار المسؤولين السوريين (٢) ، وفي اليوم الثاني زارت عمان واجتمعت مع الملك حسين (٣) ، وبعدها أعلن الامير عبد الله بن عبد العزيز عن عقد اجتماع في جدة في السعودية في نفس الشهر ، بهدف بحث الخلافات التي تسود العلاقات بينهم (٤) .

وعقد الاجتماع في جده في الفترة ١٦ – ١٧ ايلول ١٩٨٥ م (٥) ، وعقب هذا الاجتماع بجده ، اكد المسؤولون الأردنيون والسوريون ان العلاقات بين البلدين جيدة ،وان الخلافات الثنائية مهما كانت معقدة هي قابلة للحل ، لكن سوريا أكدت " إن اصرار الأردن على إبقاء العلاقات مع مصر وعلى اتفاق عمان يعني عدم جدية تصحيح العلاقات بين البلدين . (٦) .

ومنذ الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠م– ١٩٨٨م) ، تباينت فيها المواقف بين الأردن وسوريا ، إذ أن الأردن كان مؤيدا وداعما للعراق في حربه ، وعكس ذلك كانت سوريا مؤيدةً لأيران ضد العراق،وكان لهذه المواقف المتباينه أكبر الأثر على العلاقات الأردنية السورية(٧) ونتيجة لذلك رفضت سوريا المشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان في الفترة الواقعة (٢٥ – ٢٧ / تشرين ثاني / ١٩٨٠ م) وذلك لأن هدف المؤتمر توفير النضال والدعم العربي للعراق في حربه مع أيران (٨) ،وقامت القيادة السورية بحشد

---

(١) الرأي ، عمان ، ع ٥٥٣١ ، ١٤ / أب / ١٩٨٥ م
(٢) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٧٨
(٣) الرأي ، عمان ، ٥٥٦٠ ، ١٢ / أيلول / ١٩٨٥ م
(٤) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ – ١٧٩
(٥) الدستور ، عمان ، ع ٦٤٩٢ ، ١٧ / أيلول / ١٩٨٥ م
(٦) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٨٠
(٧) المرجع نفسه ، ١٥٤ – ١٥٥
(٨) الجعفري ، بشار (١٩٨٧ م)،السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦م – ١٩٨٢م)،(دمشق : دار طلاس للنشر) ، ص ٤١٩

قواتها على الحدود مع الأردن من أجل الضغط على الأردن لتغيير موقفه الداعم للعراق (١) حيث كان رد الملك حسين على ذلك بقوله : (وبطبيعة الحال ربما كان وقوفنا إلى جانب العراق منذ البداية من ضمن الأسباب التي أدت إلى وقوع الحشد السوري على الواجهة الشمالية للأردن) (٢) .

وبتاريخ تشرين ثاني ١٩٨٧م عقدت قمة عربية سميت بقمة (الوفاق والاتفاق) في عمان من أجل التوفيق بين الدول العربية ،وبعدها وقعت اتفاقية سد الوحدة بتاريخ ٣/أيلول/١٩٨٧ م(٣) ، حيث جرت المباحثات من أجل استغلال مياه نهر اليرموك ، و قررت الأردن وسوريا إقامة سد الوحدة على نهر اليرموك ، وتضمنت هذه الاتفاقية عدة مواد منها :

١ – ان يكون الأردن هو المسؤول عن إقامة مشروع اليرموك وتمويل جميع مراحل الدراسة والتصميم والأنشاء ، وتقوم سوريا بتقديم تسهيلات لكل الذين يعملون في هذا المشروع إذ تسمح لهم بالدخول إلى الاراضي السورية في إطار مكان العمل .

٢ – أن تكون سوريا مسؤولة عن أعادة تنفيذ الخط الحديدي الحجازي وفق مقتضيات المشروع وأنشاء كل المباني ،مع استعداد الأردن بدفع جميع النفقات المترتبة على هذا التنفيذ .

٣ – أن يتم تشكيل لجنة مشتركة أردنية سورية من أجل تنفيذ بنود الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التي وافقت عليها الدولتان في كل القضايا التي قد تظهر عند تطبيق الاتفاقية .

٤ – يتمتع ممثلو البلدين وأعضاء اللجنة المشتركة وكل العاملين في المشروع بحق التجول في الأماكن التي عليها مشروع سد الوحدة حسب طبيعة العمل .

ولكن الاتفاقية لم تنفذ لعدم موافقة إسرائيل وأمتناع البنك الدولي عن تمويل هذا المشروع (٤)

---

(١) العبداللات ، منى (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٤٧
(٢) خماش ، ينال (د ، ت) ، مرجع سابق ، ٣٥٢
(٣) الطويل ، فالح (١٩٩٩ م)، ورقة عمل العلاقات الأردنية السورية ،(عمان : جامعة العلوم التطبيقية)، ص ١١
(٤) البوريني ، منار أحمد (٢٠٠٦ م) ، جيوبوليتيكية الحدود الشمالية الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية ،(عمان : الجامعة الاردنية)، رسالة ماجستير ، ص ١٠٧

وكان عام ١٩٩٠ م هو نقطة البداية للتنسيق بين الأردن وسوريا ، عندما اطلق مؤتمر مدريد من أجل السلام ، إذ حاولت الأردن وسوريا أن يكون لهما وفد واحد مشترك يمثلهما ، ومن أجل تطوير العلاقات بين البلدين تم تأسيس لجنة أردنية – سورية تجتمع بصفة دورية (١)

ولكن حرب الخليج الثانية مثلت بداية التباين في المواقف بين البلدين ، إذ أن سوريا كانت تؤيد قرارات الجامعة العربية التي أدانت العراق ، ونتيجة لذلك أوقفت الزيارات الرسمية بين البلدين ، قبل أن يقوم الملك حسين بزيارة إلى الرئيس السوري ليعزيه بوفاة والده في تموز ١٩٩٢ م ، وتم بحث وسائل تعزيز العلاقات ولكن لم تشكل هــذه الزيــارة أي تطور وأنما كانت مجرد محاولة لضبط التوتر بشكل مؤقت(٢)، و كانت زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد عام (١٩٩٩ م) للمشاركة في تشييع جثمان الململك الحسين بن طلال ، أول زيارة له بعد هذا الانقطاع ،إذ أقترح الرئيس السوري على الملك عبد الله الثــاني ضــرورة التفــاهم والحوار بينهم فيما يتعلق (بالصراع العربي مع اسرائيل و قضية الخلاف الحدودي بينهمــا و المعتقلين الأردنيين في سجون سوريا) (٣)، وبعدها قام الملك عبدالله الثاني بزيارة إلى دمــشق وعقد لقاء مع الرئيس حافظ الاسد في الفترة (٢١ – ٢٢ نيسان ١٩٩٩ م) ، حيث تــم بحــث العلاقات الثنائية والمسائل الاساسية وتم الاتفاق على معالجتها بروح مــن الاخــوة والتعــاون ،وتناولت المحادثات قضايا (التعاون الاقتصادي ،الزراعة ، المياه ،النقل ،المشاكل الامنية) و منذ تولي الرئيس بشار الاسد السلطة في الأول من تموز عــام ٢٠٠٠ م ، اتجهــت العلاقــات الأردنية السورية إلى الافضل ، وسعى الجانبان لتجاوز الخلافات ،حيث زار الرئيس الــسوري بشار الأسد الأردن عام (٢٠٠١ م) وتناولت الزيارة :(التعاون الثنائي بين

---

(١) علاونه ، موسى (٢٠٠٦ م) ، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنــائي علــى العلاقــات الــسياسية الثنائيــة ، (أربد : جامعة اليرموك) ، رسالة ماجستير ، ص ص ١٦٠ – ١٦٤

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٧٠ – ١٧٢

(٣)المرجع نفسه ، ص ١٧٥ – ١٧٦

البلدين) و الاتفاق على المشاريع المائية و أقامة سد الوحدة ، وأن تستأنف اللجان الأردنية السورية عملها ، و الإسراع في تقديم المدولات المتعلقة ببناء سد الوحدة (١) .

المبحث السادس : (٢٠٠٢ م – ٢٠٠٩ م) فترة الرئيس بشار الاسد وما صاحبها من محاولات عملية لتعديل الحدود السورية الأردنية :

بدأت تعود مشكلة ترسيم الحدود بين الأردن وسوريا عام ٢٠٠٢ م مرة أخرى ، بعد ترسيمها بصورة غير نهائية عام ١٩٥٢ م ، حيث طالب الأردن أن يتم تعديل الحدود بصورة نهائية ، لأن هناك تداخلاً من الجانب السوري داخل الاراضي الأردنية حوالي (١٢٥ كم) ، وكذلك يوجد تداخلاً أردني داخل الاراضي السورية يقدر بحوالي (٢,٥ كم) ، ووردت سوريا على الطلب الأردني أن الحدود المرسومة مع الأردن منذ عام ١٩٢٣ م هي حدود نهائية ، وأن التعديلات التي يطلبها الأردن يجب أن تشمل مناطق سكانية سورية تقع ضمن الاراضي الأردنية التي تشكلت عام ١٩٧٠ م على أثر دخول القوات السورية الاراضي الشمالية الأردنية ، ورفض الأردن تعديل الحدود مع سوريا عن طريق تبادل الاراضي في منطقة الحرة التي تقع في منطقة قريبة من الحدود مع العراق ،لأنها أراضي صحراوية تصعب السيطرة عليها وتعد من ضمن المناطق التي تشكل بؤر تهريب بين البلدين(٢) .

وفي عام ٢٠٠٣ م توصل البلدان إلى اتفاقية نهائية من أجل ترسيم الحدود حيث جاء فيها أن الحدود بين البلدين تم رسمها وفقا للاتفاقيات الدولية النافذه ، حيث تم اعتبارها علامات في تثبيت الحدود وعلى أنهاء التجاوزات الحدودية العسكرية أو الأمنية وأي نوع أخر من التجاوزات على الاراضي بين البلدين ، وكذلك عقد اتفاقية حسن جوار لتعالج العلاقات الحدودية وتسهل استثمار ملكيات مواطني الطرفين الحدودية في أراضي

---

(١) قطيشات ، ياسر (٢٠٠٩ م) ، العلاقات السياسية الاردنية العربية – ١٩٥٢ م – ٢٠٠٤ م ، (عمان : دار يافا للنشر) ، وزارة الثقافة ، ص ٣٨٩

(٢) علاونه ، موسى (٢٠٠٦ م) ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ – ١٧٨

الطرف الأخر ،وتسجيلها بأسماء اصحابها ، و نصت أيضا على أعادة ترسيم الحدود الدولية في منطقتي الطبريات ، وخربة عواد ، على مبدأ تبادل الاراضي على مساحات متساويه بين الطرفين على الحدود ، حيث أدخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣ م على أثر اصدار الملك عبد الله الثاني مرسوما يقضي بالمصادقة عليها (١) .

و زار الملك عبد الله الثاني دمشق بتاريخ ٩ / شباط / ٢٠٠٤ م ، حيث أكد الزعيمان على (سد الوحدة) الواقع على حدود البلدين ،وعودة العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين (٢)

و تكللت الزيارة ، بوضع الزعمين حجر الأساس للسد المقام على نهر اليرموك في منطقة المقارن على الحدود بين البلدين ، إذ أنه كان متوقفاً عن العمل منذ عدة سنوات بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين .

و نتيجة الحادث الذي حصل في الأردن في نيسان ٢٠٠٤ م ، عندما أفشلت الأجهزة الأمنية الأردنية محاولة هجوم كيميائي في العاصمة عمان ، وعلى أثر ذلك أوقفت الأجهزة المختصة ستة أشخاص مشتبهاً بهم كان من بينهم سوري ، ولكن اللجنة المتخصصة بالتحقيق بينت ان الشاحنة المفخخة كانت قد جاءت من الحدود السورية الأردنية لكن دون علم السلطات السورية ، مما جعل الحكومة الأردنية تؤكد على ضرورة التركيزعلى ضبط الحدود مع سوريا .

ونتيجة لزيارة رئيس الوزراء انذاك فيصل الفايز إلى سوريا في تشرين اول ٢٠٠٤ م ، بدأت بعد عشر ايام لجنة ترسيم الحدود بين البلدين تعقد اجتماعاتها ، بعد توقفها عن الاجتماعات لمدة حوالي ١٢ عاما (٣) .

وانعقدت قمة أردنية – سورية بتاريخ ٢ / شباط / ٢٠٠٥ م بين الزعيمين الأردني والسوري،وبعد هذا اللقاء أكد وزير الخارجية الأردني مايلي "أن هناك توافق كاملا في

(١) المرجع نفسه
(٢) صحيفة العرب اليوم الاردنية ، عمان ، ٨ / ٢ / ٢٠٠٤ م ، نقلا عن موقعها : www.alarabalyawm.net
(٣) قطيشات ، ياسر (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ،ص ص ٣٩٣ – ٣٩٤

وجهات النظر وان هناك احساساً كاملاً بان علينا ان نفعل شيئا الأن .... " وأن ملف الحدود بين البلدين قد انتهى ،وأن اللجنة العليا المشتركة تعقد في عمان في نهاية شباط٢٠٠٥م(١).

وفعلا أختتمت أعمال اللجنة العليا السورية – الأردنية المشتركة برئاسة رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري ، ورئيس الوزراء الاردني السابق فيصل الفايز ، وحضور اعضاء وفـدي البلدين حيث تم التوقيع على عدة اتفاقيات تشمل ميادين التعاون بـين البلـدين (٢) ، ونتيجـة لاجتماعات اللجنة الأردنية السورية لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين المنعقدة في

دمشق٢٢/ تشرين ثاني/٢٠٠٤م،تم الاتفاق على عقد اتفاقية من أجل ترسيم الحـدود الأردنيـة السورية ،ومثل الأردن وزير الداخلية السابق سمير حباشنه ،ومثل سوريا وزيرالداخلية غـازي كنعان حيث عقدت الاتفاقية في عمان بتاريخ ٢٨/شباط/٢٠٠٥م، جاء في الاتفاقية ثماني مواد:

الماده الأولى : أكد الطرفان المتعاقدان على أن الحدود الدولية بين البلدين قـد رسـمت وفقـا للاتفاقيات الدولية النافذة وتعد هذه الاتفاقيات أساسا في تثبيت علامات الحدود .

المادة الثانية : اتفق الطرفان على إنهاء التجاوزات ذات الطابع العسكري والأمني والتجـاوزات الأخرى على أراضي البلدين .

المادة الثالثة : اتفق الطرفان على عقد اتفاقية حسن جوار تعالج العلاقـات الحدوديـة وتـسهل أستثمار ملكيات مواطني الطرفين الحدودية في أراضي الطرف الآخـر ، وتـسجيلها بأسـماء أصحابها .

المادة الرابعة : اتفق الطرفان على أعادة ترسيم الحدود الدولية بينهما في منطقتـي الطبريـات وخربة عواد على أساس مبدأ تبادل الاراضي بمساحات على طرفي الحدود كما يلي :

١ – يعدل مسار الحدود الدولية في منطقة الطبريات بحيث ينطبق هذا المسار على طرفي خط

(١) صحيفة الغد الاردنية ، عمان ، ٣ / ٢ / ٢٠٠٥ م ، ص ١ نقلاً عن موقها على الانترنت
(٢) الثورة السياسية ، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر ، ١ / ٣ / ٢٠٠٥ م ، سوريا ، دمشق ، نقلا عن موقعها علـى الانترنت : www. Admin@thawra.com

الحدود العقارية من النقطة (٤٩ B) وباتجاه الشمال الغربي وحتى الحدود الدولية وتصبح هذه الأراضي تحت السيادة السورية . (١) .

٢ – يعدل مسار الحدود في منطقة قرية خربة عواد على النحو الاتي :

أ – من الجنوب ، يعتبر الحد الدولي خطا موازيا يبعد ٣٠ مترا عن الطرف الشمالي للطريــق المعبد الواقع جنوب القرية .

ب – من الغرب ، يعتبر الحد هو الخط المبدىء من النقطة (الدعامة) "٢٩ A" وباتجاه ١٨٠ درجة عن اتجاه الشمال التربيعي حتى التقائه مع الخط الموازي للطريق في البند(أ) أعلاه .

ج – من الشرق ، يعتبر الحد هو الخط المبدىء من النقطة (الدعامة)"٣٣ A" وباتجــاه ١٨٠ درجةعن اتجاه الشمال التربيعي حتى التقائه مع الخط الموازي للطريق في البند (أ) اعلاه .

٣ – يعدل مسار الحدود في مناطق : (الكوم الأحمر ، جابر ، جبل الحقو ، الحويرة ، المنطقة المقابلة لشمال شرق الطرة الأردنية في محافظة درعا السورية) ، حيث تصبح مساحات مــن هذه المناطق تساوي (٢٤٠٠) دونم تحت السيادة الأردنية ، ويتم تعويض الطــرف الأردنــي بمساحة متممة في المنطقة السورية المذكورة في البند (٤) ادناه حتى

تتساوى هذه المساحات مع مساحة منطقة الطبريات المذكورة في البند (١) أعلاه .

٤ – يعدل مسار الحدود في منطقة ملح الواقعة شرق خربة عواد في محافظة السريداء ، بحيث تصبح مساحة من هذه المنطقة تساوي مساحة خربة عواد المشار اليها في البنــد (٢) اعــلاه تحت السيادة الأردنية،مع الأخذ بالحسبان المساحة المتممة المشار اليها في البند(٣) .

المادة الخامسة : اتفق الطرفان على تشكيل اللجان الاتيه لتنفيذ ما ورد أعلاه ، على ان تبدأ هذه اللجان أعمالها خلال أسبوعين من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية(٢) .

---

(١) رئاسة الوزراء ، المملكة الأردنية الهاشمية ،١/ ٣ / ٢٠٠٥ م ، نقلا عن موقعها www.pm.gov.jo

(٢) صحيفة العــرب اليــوم الأردنيــة ، عمــان ، رداد القــلاب ، / ١٩ / ٧ / ٢٠٠٩ م ،نقــلا عــن موقعهــا : www.alarabalyawm.net

أ – اللجنة الفنية المشتركة مهمتها تحديد وتوقيع ورصد وتكثيف النقاط الحدودية وإيجاد

إحداثيات مشتركة لهذه النقاط على أن تنهي هذه اللجنة أعمالها في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية ، ويتحمل الطرفان تكاليف إنشاء الدعامات الحدودية .

ب – اللجنة العسكرية المشتركة مهمتها إنهاء التجاوزات ذات الطابع العسكري والأمني والتجاوزات الأخرى على أراضي البلدين ، على أن تقوم اللجنة بأعمالها مع انتهاء عمل اللجنة الفنية من وضع الدعامات الحدودية .

ج – اللجنة المشتركة المتخصصة بمعالجة التداخل في الملكيات على طرفي الحدود تكون مهمتها إعداد اتفاقية حسن جوار تعالج العلاقات الحدودية ، وتسهيل تسجيلها بأسماء اصحابها وتنهي إعداد مشروع اتفاقية حسن الجوار خلال ستة أشهر .

المادة السادسة : تبقى لجنة ترسيم الحدود الأردنية في حالة انعقاد دائم ، وتشكل مرجعية للجان الثلاث المشار إليها في المادة الخامسة وذلك لحين انتهاء هذه اللجان من أعمالها .

المادة السابعة : تصدق الاتفاقية من قبل السلطات المختصة في بلدي الطرفين المتعاقدين وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

المادة الثامنة : نظمت هذه الاتفاقية على نسختين أصليتين باللغة العربية متساويتي الصلاحية ، واحدة لكل من الطرفين . (١) .

وبتاريخ ١٨/تشرين ثاني/٢٠٠٧ م ، زار الملك عبد الله الثاني سوريا ، حيث جدد الجانبان حرصهما على الوصول إلى حلول عملية وجذرية لجميع القضايا بين البلدين خصوصا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والحدود والمياه والتعاون الأمني ، واتفق الجانبان على تفعيل عمل اللجان المشتركة فيما يتصل بترسيم الحدود المشتركة بين البلدين في إطار زمني محدد ، ومكافحة التهريب عبر الحدود وتسهيل العبور لمواطني البلدين ، وكذلك المضي قدما في

---

(١) رئاسة الوزراء ، مرجع سابق ، www.pm.gov.jo

تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الأردن وسوريا ، وأصدر الزعيمان توجيهاتهما لحكومتي البلـــدين لعقد اللجنة الأردنية السورية المشتركة في الأردن قبل نهاية عام ٢٠٠٧ م ، لتنفيذ ما تم الأتفاق عليه إلى برامج عمل ووضعها في أطار زمني (١) .

وعلى أثر القمة الأردنية عقد مؤتمر صحفي بتاريخ ٣١ /كانون أول / ٢٠٠٧ م في دار رئاسة الوزراء في الأردن بين رئيس الوزراء الاردني الأسبق نادر الذهبي ورئيس الوزراء الـــسوري محمد ناجي عطري ، حيث أكدا حرص الحكومتين على تنفيذ توجيهات الملك عبـــدالله الثـــاني والرئيس السوري بشار الأسد في تعزيز العلاقات الثنائية ورفعها إلى أفضل درجة في مختلـــف المجالات (٢) .

وبعد ذلك أتفقت اللجنة الأردنية – السورية المشتركة الخاصة بترسيم الحدود على تثبيت النقاط الحدودية بين البلدين تمهيدا لتوقيع (اتفاقية ترسيم الحدود) ، حيث ورد في صحيفة

" العرب اليوم " بتاريخ ١٩ /تموز /٢٠٠٩ م عن مصدر مطلع في عمان أن " توقيع الاتفاقية سيكون خلال أجتماعات اللجنة العليا الأردنية السورية المشتركة " وقال ايضا ان الجانبين أتفقـــا خلال الأجتماع الأخير ، الذي عقد في عمان مطلع شهر تموز لسنة ٢٠٠٩ م على تشكيل لجان من البلدين ، في وقت لاحق ، لترسيم الحدود تتشكل بعد التوقيع على الأتفاق .

و أن " مهمة اللجان انهاء القضايا العالقة الناجمة عن التداخلات الحدودية السابقة " ومنها لجنـــة لتحديد مناطق المراقبة الحدودية منعا للتهريب ، ولجنة لتسوية أمور المواطنين السوريين الذين يقطنون في الأراضي الأردنية وغيرها من لجان لمراقبة تنفيذ الاتفاق (٣) .

وحسب ما ذكر في صحيفة " العرب اليوم " انها علمت أن لجنة يرأسها الامناء العامون في

---

(١) عمان نت ، جهاد أبو فلاح ، ١٨ / تشرين ثاني / ٢٠٠٧ م ، www. Amman net . net

(٢) مؤتمر صحفي مشترك للذهبي و عطري ، ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧ م ، رئاسة الوزراء ، المملكة الأردنية الهاشـــمية ، www.pm.gov.jo

(٣) موقع سوريا الحرة ، ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٩ م ، www. Free-syria.com

وزارتي الدخلية في البلدين وعضوية الاجهزة الامنية ودائرة الاراضي والمساحة والمركز الجغرافي الملكي مهمتها وضع الترتيبات النهائية للاحداثيات الحدودية على الأرض وتجهيزها ، من أجل توقيع الاتفاقية في حال عقد اجتماع اللجنة السورية الأردنية المشتركة برئاسة رؤساء الحكومة في البلدين ، مشيرا إلى قرب توقيعها دون الإشارة إلى وقت محدد (١) .

وقام رئيس الوزراء الأسبق نادر الذهبي بزيارة إلى سوريا من أجل اجتماع اللجنة الأردنية السورية المشتركة ، بتاريخ ٢٧ / أيلول / ٢٠٠٩ م .

و ذكر وزير الاعلام الناطق الرسمي بأسم الحكومة الأردنية نبيل الشريف (أن الأردن وسوريا سوف تعقدان اجتماعات اللجنة العليا الأردنية السورية المشتركة برئاسة رئيس الوزراء السوري ، ونظيره الأردني) . (٢)

بعد انتهاء اجتماعات اللجنة الأردنية السورية المشتركة ، من أجل حوض اليرموك بتاريخ ٢٥ / أيلول / ٢٠٠٩ م في العاصمة السورية دمشق ، واتفق الجانبان على أعطاء سد الوحدة الاولوية في التخزين التجريبي للموسم المطري ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م .

وأما فيما يتعلق بسد الوحدة ،قد اتفق الطرفان على ان الموسمين المطريين (٢٠٠٦م– ٢٠٠٧م) كانا شحيحين في الأمطار ، ومن أجل ان يكون هناك تخزين أكثر في سد الوحدة ، أعطي الأولوية في التخزين على بقية السدود السورية .

وحول موضوع الزراعات المخالفة أسفل و أعلى سد الوحدة ، آتفقا على الاستمرار في أزالتها بشكل كامل بإستثناء الاشجار، ومن أجل هذا اتفق الطرفان على تكليف لجنة لزيارة المواقع المخالفة مرتين شهريا للتأكد من عدم وجود زراعات المخالفة ، حيث أكد رئيس اللجنة عن الجانب الأردني موسى الجمعاني ، ان الاجتماعات " تمت في أجواء إيجابية

---

(١) صحيفة العرب اليوم ، رداد القلاب ، / ٤ / ٨ / ٢٠٠٩ م ، www.alarabalyawm.net
(٢) شام برس ، ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٩ م ، www. Champress.net

ومشجعة تلبي مطالب أردنية أساسية سواء في أولوية التخـــزين فـــي ســـد الوحـــدة ، أو منـــع الزراعات ودراسات منع استنزاف حوض اليرموك "(١) ،وأيضا أكد وزير المياه والري السابق محمد شطناوي أن ما تم التوصل إليه في اجتماع لجنة اليرموك مريح لكلا الجانبين ، والعلاقات بين البلدين تدفع المسؤولين للتعاون لأقصى الحدود .(٢)

الخلاصة : يمكن من خلال هذا الفصل استخلاص مجموعة من النقاط المهمة وهي:

أولا : كان هناك دور بارز للانتداب الفرنسي على الحدود الأردنية السورية ، إذ كانت تـــضغط على بريطانيا من أجل ضبط الحدود للحد من مساهمة الأردنيين في الحركات السورية.

ثانيا : سادت حالة من التوتر في العلاقات الأردنية السورية طوال فترة الجمهوريـــة العربيـــة المتحدة (١٩٥٨ م – ١٩٦١ م) .

ثالثا : كان هناك أثر كبير للمنظمات الفلسطينية في شمال الأردن بالقرب من الحدود السورية إذ أدت إلى اغلاق الحدود بين البلدين اكثر من مرة حتى وصلت إلى الصدام العسكري .

رابعا : ساهم الرئيس حافظ الاسد في إعادة فتح الحدود الأردنية السورية بعـــد إغلاقهـــا عـــام ١٩٧١ م .

خامسا : كانت سوريا تستغل حاجة الأردن الاقتصادية للحدود السورية مـــن اجـــل التـــصدير وتستخدم إغلاق الحدود كعامل ضغط على الأردن عند الضرورة .

سادسا : كان للمواقف المتباينة تجاه حربي الخليج الاولى والثانية أثر كبيـــر علـــى العلاقـــات الأردنية السورية مما أثر سلبا على الحدود .

سابعا : شهدت العلاقات الأردنية السورية تطورا ملحوظا في عهد الرئيس بشار الاسد مما أثـــر إيجابا على قضايا الحدود .

---

(١) الرأي ، عمان ، ريم الرواشدة ، ع (١٤٢٣٠) ، ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٩ م ، ص ص ١ ، ٦

(٢) الرأي ، عمان ، ريم الرواشدة ، ع (١٤٢٣١)، ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٩ م ، ص ٣

الفصل الثالث : الحدود الأردنية السعودية :

تمهيد :

جاء هذا الفصل مكملا لما ورد في الفصل الأول بصفة مختصرة عن الحدود الأردنية السعودية وسيحاول الباحث من خلاله عرض تطورات الحدود الأردنية السعودية ، والعلاقات الأردنية السعودية منذ (١٩٣٠ م إلى ٢٠٠٩ م) ، وكيف أثرت العلاقات السياسية على تعديل الحدود الأردنية السعودية إذ أنها تعد من أهم العوامل المؤثرة على تعديل الحدود بين الدول ، وهذا الفصل مقسم إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول : فترة تأسيس قوة البادية الأردنية (١٩٣٠ م – ١٩٣١ م) وتطوير الصحراء الأردنية الشرقية : أضواء على مشكلات الحدود وهي (الرعي والغزو) :

لم تنه اتفاقية (حده) ١٩٢٥ م الغزو بين القبائل الأردنية والسعودية ،ولكن بداية عام ١٩٢٧م شهد نوعا من الهدوء ، وذلك بسبب أتخاذ حكومة شرق الأردن أجراءات صارمة للحد من الأعتداءات وأرجاع المسلوبات إلى أصحابها ، ومواجهة الأخوان الذين سيطروا على الحجاز ،وكان ابن سعود قد أصدر أوامر صارمة لمنع الغزو وأدانة الهجوم على شرق الأردن والعراق ، خوفا من وضعه في موقف حرج مع الحكومة البريطانية في شرق الأردن.

ولكن ذلك لم يرضي جماعة الأخوان فقاموا بغزو شرق الأردن في شباط ١٩٢٨م ،إذ شن أبن مشهور على رأس عدد من الرولة غارة ضد قبائل في شرق الأردن ، كانت ترعى في منطقة الجوف ، وقتل في هذه الغارة الشيخ قسم الزيني وابنه وحوالي مئة شخص ،مما أغضب الحكومة البريطانية ، فأرسلت احتجاجا إلى ابن سعود عن طريق المبعوث البريطاني (سير جلبرت كلايتون) وتضمن الاحتجاج الطلب من ابن سعود تهدئة الوضع وطمأنة القبائل على أغراضهم المسلوبة (١) .

---

(١) الصباغ ، عبد اللطيف (١٩٩٩ م) ، بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الاردن ، (القاهرة : مكتبة مدبولي) ، ص ص ١١٦ – ١١٧

وأيضا في تشرين الثاني ١٩٢٨م قام ابن مشهور ومعه عدد من الروله وعتيبه بشن غزوة دموية على نواصر الحويطات بالقرب من جبل الطبيق ، وعلى أثر هذه الغزوات قامت القبائل الأردنية وخاصة الحويطات بعمليات مضادة ، في عامي (١٩٢٨ م – ١٩٢٩ م)، من أجل استرداد ما تم سلبه منهم وتعويضه . (١) .

أدت الغزوات المتبادلة إلى مقتل الشيخ عناد جميعان شيخ بني عطية ، التابع للأردن وعلى أثر تكرر الغارات بين القبائل الأردنية والسعودية قامت الحكومة البريطانية بتوجيه أنذار شديد اللهجة إلى الحكومة الحجازية يتضمن مجموعة من الطلبات :

أولا : أن تعيد المسلوبات التي أخذها ابن مساعد إلى أصحابها و دفع التعويضات .

ثانيا : أن يقوم ابن سعود بأرسال تعليماته إلى أمير حائل من أجل وقف الغزو وسحب قواته القريبة من شرق الأردن .

و كان رد (الشيخ فؤاد حمزة)على الأنذار في تصريح خلال خطابه للوزير البريطاني في جدة ،(أن الملك يعرب عن عميق أسفه واستهجانه لهذه الأحداث التي حصلت من دون علمه واصدر تعليماته إلى ابن مساعد وحذره من قيامه بأي غزوة) ، و ألحق ابن سعود رده السابق بمذكرة بتاريخ ١٤ / أذار / ١٩٣٠ م (٢) ، تتعلق بغزوات ابن مساعد حيث قال (أن موقفنا على الحدود قد تغير) وأخذت هجمات شرق الأردن شكل الهجوم العسكري المنظم حيث حاصرت تبوك وتيماء ، وزاد الوضع إلى أن وصلت غزواتها إلى الجوف وحائل حيث قطعت طريق الموصلات بين الجوف وحائل وحكومتهما ....وبعد ذلك طالبت الحكومة البريطانية بمايلي :

---

(١) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، دراسة في العلاقات السياسية بين الاردن والسعودية – ١٩٥٣ م – ١٩٦٧ م ، (أربد ، جامعة اليرموك)، رسالة ماجستير ، ص ٨٠

(٢) الصباغ ، عبد اللطيف (١٩٩٩ م) ، مرجع سابق ، ص ١٢٢

أولا : أن تقدم حلاً فورياً لمطالب السعودية الخاصة بالمسلوبات .

ثانيا : ان تعلمه بالاجراءات التي أتخذت من جانبها لكشف المجرمين المحرضين .

ثالثا : ان تتخذ اجراءات حاسمة لمنع وقوع مزيد من الاعمال العدوانية ومعاقبة المجرمين .

وفي الحقيقة أن الوسائل السلمية لم تحقق النتائج المرجوة ، ولذلك اعتقد الحويطات في شرق الأردن أن ابن سعود وراء تدميرهم ، لذا لابد من استعادة ما تم سلبه منهم بالقوة من أجل محاولة إعادة التوازن في المنطقة .

وزادت الغزوات الأردنية على القبائل السعودية حيث وصل عددها إلى ثماني غزوات في الفترة الواقعة (٢٦ /كانون ثاني١٩٣٠م– ١٠/ أيار/١٩٣٠م) ، وأثار الجانب السعودي أن المقيم البريطاني (كولونيل كوكس) قال على أثر شكوى الحكومة السعودية بموضوع الغزوات أنه ليس لديها اي معلومات عن أربع غزوات من الثمانية التي اشتكت عليهم فيها الحكومة السعودية وهي الغزوات الواقعة في (١٤، و ٢٢ كانون ثاني ١٩٣٠ م ، ٢٧ و٢٨ حزيران / ١٩٣٠ م) وأما الغزوات الباقية فلم ترد شرق الأردن بشكل شافٍ وأنما كان ردها تقريبيا(١)

وعلى أثر عدم توقف الغزو على الحدود قام ابن سعود بأرسال رسالة إلى الوزير البريطاني في جدة بتاريخ ٢٣/كانون ثاني/ ١٩٣٠م، طلب فيها اعلام حكومته عن تأزم الوضع على

الحدود وما حل برعاياه جراء فشل الاجراءات التي اتخذتها حكومة شرق الأردن من أجل منع الغزوات ، والذي أدى إلى تطور الأمر ليصل إلى حملات منظمة تسبب الاضطرابات بين البلدين .

وردا على هذا الاحتجاج السعودي ، أجاب الوزير البريطاني أنه نقل الاحتجاج إلى حكومته

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٢٢ – ١٢٣

ولكنه يرى من خلال الأطلاع على الاحتجاج أن هناك مجموعة مـــن الاســـتنتاجات وهـــي :

١ – أن هناك نوعا من التسرع في القول بفشل الاجراءات التي اتخذتها شرق الأردن من أجـــل منع الغزوات لأن الغزوات تثير ردود أفعال .

٢ – أن الوضع لن يتحسن إلا في ظل العمل المتوازن في كلا الجانبين .

٣ – أن هناك نوعا من التقصير من ابن سعود نفسه في معاقبة المشاركين في عمليات الغـــزو وعلى رأسهم أحد موظفيه الرسميين .

٤ – الفشل في أخراج المادة الثانية من اتفاقية (حده) إلى حيز التنفيذ .

وكان رد بريطانيا أن الأمير عبد الله قام باتخاذ المزيد من الاجراءات لمنع الغزوات ولكن ابـــن سعود شكك في هذه الاجراءات حيث أرسل رسالة أخرى تحمل نفس المعنى .

ومن جهة أخرى فأن أسباب الأزمات التي حدثت في عام ١٩٣٠ م كلها تصب في سبب رئيسي وهو وضع نمط جديد من الحدود يتمثل في خطوط في بيئة أقليمية تتركز الحياة فيها على التنقل والترحال من أجل الرعي دون الاستقرار في مكان معين (١) .

وهناك مجموعة من الأسباب الاخرى الفرعية لهذه الأزمات على الحدود بـــين شـــرق الأردن والسعودية وسوف يعرضها الباحث بشيء من الأيجاز :

أولا : فشل المحكمة القبلية في حل النزعات : إذ أنه حسب المادة السادسة من أتفاقية (حـــده) بين الأردن والسعودية عام ١٩٢٥ م ، تم الاتفاق على أنشاء محكمة قبلية من أجل مواجهة المشكلات التي تنتج عن الغزوات بين القبائل عبر الحدود ، إذ أنها أنعقدت مرة واحـــدة في ٤ / شباط / ١٩٢٧ م . (٢)

ثانيا : خلافات ابن سعود مع الأخوان :

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٠٥ – ١٠٧

(٢) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ،ص ١٧

إذ أنه بعد تطور السعودية وتوسعها لم تتح للأخوان فرصة للحرب والحصول على الغنائم فسعوا إلى أيجاد ميادين جديدة للحرب على الحدود مع البلاد المجاورة ، حيث أنتهكوا معاهدات ابن سعود مع دول الجوار .

ثالثا : تحصيل الضرائب من قبائل شرق الأردن في وادي السرحان :

حيث كان ابن سعود يعتبر ذلك حقا قانونيا حسب ما نصت عليه المادة الرابعة من أتفاقية (حده) فكان اذا رفضت القبائل دفع الضرائب يوجه لها أنذاراً بالدفع أو مغادرة البلاد خلال يومين ، ولا تعود نهائيا ، وعلى أثرها ظهرت الخلافات بين ابن سعود وجون باغوت كلوب (كلوب باشا) حول حق جمع الضرائب من القبائل الأردنية (١) ، وكان (كلوب باشا) يرى أن للأردن حقا في وادي السرحان ،وظل يؤمن بهذا الرأي (٢) .

المبحث الثاني : (١٩٣٢ م – ١٩٣٤ م) ما بعد وقف الغزوات و نشر الأمن في الصحراء وإيقاف الغزو بين البدو في تموز (١٩٣٢ م) :

سعت أمارة شرق الأردن للمحافظة على الهدوء على الحدود مع الدول المجاورة ، حيث كانت الحكومة البريطانية قد أنشأت في الأردن قوة الحدود عام ١٩٢٦ م من أجل المحافظة على الحدود ،وكانت في البداية من المتطوعين الأردنين والفلسطينين على أن يكونوا تحت قيادة ضباط أنجليز ، ورغم تأليف هذه القوة لكنها لم تنجح في الحد من الغزو بين القبائل في شرق الأردن و السعودية ،ولذلك رأت الحكومة الأردنية ضرورة العمل لحل المشاكل بين العشائر على الحدود ،فتوجهت الأنظار إلى (كلوب باشا) بسبب خبرته الواسعه إذ أنه كان يعمل في العراق مع القبائل في الصحراء مما أعطاه فكرة عن حياة البدو وكيفية التعامل معهم (٣)

(١)الصباغ ، عبد اللطيف (١٩٩٩ م) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢ – ١١٣

(٢) انظر الخارطة المرفقة في الملاحق التي رسمها كلوب للأردن وفيها وادي السرحان

(٣) ابو ديه ، سعد (٢٠٠٩ م) ، لورد الصحراء – دراسة أوراق الضابط البريطاني جون باغوت كلوب ،(عمان : دار البشير)، ص ص ٣٨– ٣٩

وقد وصل كلوب إلى الأردن بتاريخ ٦ / تشرين ثاني / ١٩٣٠ م ، وعمل مساعدا لقائد الجيش فردريك بيك ، وعند وصوله الأردن وقبل تسلمه سلطاته زار الحويطات (١) .

وبعد توليه منصبه كمساعد لقائد الجيش أسندت إليه الأمور التالية :

١ . تجنيد عدد من رجال البدو لتكوين قوة تحفظ أمن الصحراء .

٢ .الأشراف على بناء المخافر في الصحراء لتكون مراكز للجنود وسياراتهم(٢).

إذ كان الهدف الرئيسي (لكلوب) هو منع الغزو في الصحراء وتحقيق الأمن ، وكان هذا الامر يتطلب جهدا كبيرا ، لأن الذين يقومون بالغزو لا يستقرون في مكان معين وأنما يتنقلون بين الحدود الأردنية السعودية والعراقية ، ولكي يتمكن من تحقيق السيطرة على الغزو أعتمد على تشكيل دوريات مراقبة راجلة على الطرق والآبار التي يتردد عليها الغزاه تسمى(العيون)

وبعد ذلك توجه (كلوب) إلى البادية الأردنية على الحدود الجنوبية الأردنية – السعودية وبدأ يسعى إلى تجنيد أبناء البادية الأردنية وخصوصا (الحويطات) ، وكان ذلك من الأمور الصعبة لأن البدو لا يثقون (بكلوب) مما أضطره إلى الأستعانه بعدد من بدو العراق الذين كانو يعملون معه سابقا،وبعد ذلك بدأ يسعى للتنسيق بين العشائر الأردنية والسعودية والعراقية(٣)

وخلال الفترة الواقعة مابين (١٨/كانون أول /١٩٣٠ م – ٤ / نيسان/ ١٩٣١ م) شهدت نوعا من الحد النسبي للغزو(٤) ،وأستقر الوضع تماما على الحدود الأردنية السعودية وتوقف الغزو بين البلدين عام ١٩٣٢م،حيث سعى الملك فيصل بن الحسين والحكومة البريطانية للتوسط بين الحكومتين الأردنية والسعودية من أجل تحسين العلاقات السياسية بين البلدين التي تقوم على الصداقة وحسن الجوار بينهم ،وعلى أثر ذلك وافق الملك عبد العزيز على وساطة

---

(١) المرجع نفسه

(٢) الماضي (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٧ – ٣٤٨

(٣) ابو ديه ، سعد (٢٠٠٩ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤١ – ٤٢ .

(٤) ابو دية ، سعد و صالح ، قاسم (١٩٩٧ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٧ – ٣٣٨

الحكومتين العراقية والبريطانية ، حيث كتب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز بتاريخ ٢١ / أذار/ ١٩٣٣ م ، إلى المندوب فوق العادة و الوزير المفوض البريطاني في جدة بموافقة المملكة العربية السعودية على أنشاء علاقات ودية مع أمارة شرق الأردن وأعترافها بأمير شرق الأردن .

وعلى أساس هذا الاعتراف الرسمي تم أرسال وفد عن حكومة شرق الأردن إلى جدة بتاريخ ٥ / ايار/ ١٩٣٣ م حيث تم عقد مباحثات بين الوفد الأردني وكبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية من أجل عقد معاهدة صداقة وحسن جوار .

وعلى أثر هذه المباحثات أصدرت المملكة العربية السعودية بيانا بتاريخ ١٣ / ايار/ ١٩٣٣ م جاء فيه (ان المفاوضات دارت في جو ساد فيه روح المودة والصداقة ، وتم الأتفاق على عقد معاهدة تسليم المجرمين ، ولصعوبة التوفيق بين وجهات النظر في هذا الشأن ، فقد تأجلت المفاوضات على أن تعقد دورتها في القدس بعد مدة قصيرة) .

وتم أجراء المفاوضات في القدس وحضره ممثلون عن الحكومتين (١) ، حيث مثل الأردن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ،و السعودية وكيل وزارة الخارجية (فؤاد حمزة)، وكان ذلك بتاريخ ٢٧ / كانون ثاني / ١٩٣٣م(٢) ،وتم التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار ،وكانت مكونة من أربع عشرة مادة ، وسوف يعرض الباحث بعضها على سبيل الايجاز :

حيث جاء في المادة الاولى من المعاهدة : يسود بين المملكة العربية السعودية وبين امارة شرق الأردن سلم دائم وصداقة وطيدة لا يمكن الاخلال بهما ، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة عليهما ، وأن يحلا بروح السلم والصداقة جميع

---

(١) السماري ، فهد ، وأخرون (١٩٩٩ م) ، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي ، (الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة)، ص ٣٣٨

(٢) كوستنر ، جوزيف (١٩٩٦ م) ، العربية السعودية – ١٩١٦ م – ١٩٣٦ م – من القبيلة الى الملكية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي)، ترجمة : شاكر ابراهيم ، ص ٢٥٦

المنازعات والاختلافات التي قد تنشأ بينهما .

المادة الثانية : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر ، وبأن يسعى بكل مالديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعده للأعمال غير القانونية ، أو الاستعداد لها بما في ذلك الغزو مما يكون موجها ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر . (١)

المادة الثالثة : ان يعين مأمورون في المناطق المجاورة للحدود .

الماده الخامسه : ان يتم تبادل المعلومات بين الفريقين والتعاون على حفظ أمن الحدود .

وجاء في المادة العاشرة : لايجوز لأي من الفريقين المتعاقدين أن يسمح لرعايا الآخر بالالتحاق في قواته المسلحة . (٢)

وتم ألحاق المعاهدة ببرتوكول للتحكيم ، يحتوي على (اثنتي عشرة مادة) حدد فيه مهام لجان التحكيم وطريقة وصلاحية اللجان واستحقاقاتها الماليه ، وكذلك اشتملت المعاهدة على سبعة ملاحق،وتم إبرمها نهائيا ، وبودلت وثائق الابرام في القاهرة في٢١ / كانون أول/١٩٣٣م(٣)

المبحث الثالث : (١٩٣٥ م – ١٩٥٣ م) فترة التنمية وتطوير الصحراء وبداية عهد الاتفاقيات :

وبعد معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٣٣ م ، أرسل الأمير عبد الله عام ١٩٣٥ م رسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود رحب فيها بالأمير سعود ولي العهد السعودي في شرق الأردن ودعاه لزيارته .

وكان الرد على هذه الرساله قبول الدعوة ، حيث زار ولي العهد سعود ، شرق الأردن بتاريخ

---

(١) Records of Jordan (1996) , 1919 – 196 , Volume 4 : (1932 – 1939) , p. 154

(٢) الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، ع ٤١٥ ، ٢٢ / كانون أول / ١٩٣٣ م

(٣) السماري ، فهد ، وأخرون (١٩٩٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩

١٦ / آب / ١٩٣٥ م ، وكان له أجمل ترحيب ، وكانت زيارته لمدة أربعة أيام (١) .

وفي تلك الفترة بدأت مطالب ابن سعود بمناطق (العقبة و معان) ، وكان موقف بريطانيا من هذه المطالب المعارضة التامة ، حيث رفضت هذه المطالب لظروف واعتبارات عسكرية ، لكنها أبدت استعدادها بأن تعطي ضمانات لعبور القبائل السعودية من خلال الاراضي الأردنية إلى سوريا ، وأيضا سمحت الحكومة الأردنية للتجار السعوديين المرور عبر ارضيها بشرط أن يكون معهم وثائق من حكوماتهم تؤكد أنهم تجار (٢) .

وبتاريخ ١٦ / آب / ١٩٣٧ م ، صدر قانون معاهدة مع السعودية ، و يقضي بعدم قبول أي محكمة في شرق الأردن أي أدعاء جزائي أو حقوقي يقدمه أحد المواطنين الأردنين ضد أحد الرعايا السعودين ، والعكس تماما ، وذلك فيما يتعلق بما وقع قبل تاريخ ٢٧/تموز/ ١٩٣٣ م ، من أعمال الغزو (٣) .

وظلت العلاقات في الفترة (١٩٣٥ م – ١٩٣٩ م) بين شرق الأردن و السعودية تسودها حالة من الشك والحذر على الرغم من المراسلات المتبادلة بينهما .

وأما بالنسبة لمواقف البلدين من الحرب العالمية الثانية ، وأثرها على العلاقات الأردنية السعودية ، إذ أن السعودية أعلنت منذ بداية الحرب موقف " الحياد " ، ولكنها بعد ذلك قطعت علاقتها الدبلوماسية مع المانيا في ١٩٣٩ م (٤) ، و في وقت لاحق أعلنت الأردن الحرب على المانيا حتى تنضم إلى الأمم المتحدة (٥) .

---

(١) مراسلات بين الملك عبد العزيز آل سعود والملك عبد الله الاول المنشورة في كتاب ، موسى ، سليمان (١٩٩٩ م) ، دراسات في تاريخ الأردن الحديث ، (عمان : وزراة الثقافة) ، ص ص ٤ – ٥

(٢) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٣) الجريدة الرسمية ، عمان ، ع ٥٧١ ، ١٦ / آب / ١٩٣٧ م

(٤) السماري ، فهد (١٩٩٩ م) ، الملك عبد العزيز آل سعود والمانيا – دراسة تاريخية للعلاقات السعودية الالمانية (١٩٢٦ م – ١٩٣٩ م) ،(بيروت : دار أمواج للنشر)، ص ٢٢٥

(٥) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سابق ، ص ١٠٦

وسعى الأمير عبد الله في شرق الأردن إلى دعم بريطانيا في مجهودها الحربي ،و عمل الأردن على مساعدة الوصي على عرش العراق أمام حركة رشيد علي الكيلاني في العراق ١٩٤١ م،وساندت القوات العسكرية الأردنية الجيش البريطاني والفرنسي في دخولها سوريا امام قوات فيشي (١) ، وعندما بدأ الأردن المفاوضات مع الحكومة البريطانية من أجل عقد معاهدة الاستقلال ، قام الملك عبد العزيز آل سعود بأرسال رسالة إلى السفير البريطاني في السعودية ، حيث طلب من بريطانيا :

١ . أن تتعهد بأن تسلك الأردن سلوكا حسنا معها .

٢ . المطالبة في بمنطقة العقبة ومعان ، و أن يكون هناك حرية في المرور الى سوريا .

وكان الرد البريطاني على هذه الرسالة بأن المعاهدة الأردنية البريطانية وقعت بتاريخ ٢٢/ اذار / ١٩٤٦ م ، وهي لا يوجد فيها أي مادة تلحق الضرر بالمملكة العربية السعودية ، وأنها لا تؤثر على الحدود الأردنية – السعودية ، ويمكن أجراء مباحثات بين البلدين بشأن الحدود ، وأما بالنسبة لمرور الرعايا السعودين إلى سوريا فهذا مضمون من خلال أتفاقية " حده " ، وبالنسبة للعقبة ومعان فأنها لم توافق على الطلب ، وكرر الملك عبد العزيز آل سعود إرسال الرسائل من أجل نفس المطالب (٢) .

وعلى أثر ذلك قام الأمير فيصل بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أخر سنة ١٩٤٦ م ، وأثناء وجوده في لندن ألتقى سمير الرفاعي فعرض عليه زيارة الأردن ، فأبدا موافقته بشرط موافقة والده .

فأرسل الملك عبد الله بن الحسين الأول إلى الملك عبد العزيز آل سعود رسالة دعا فيها الأمير فيصل لزيارة الأردن ، فوافق الملك عبد العزيز بشرط أن تكون زيارته للتعارف فقط دون أي

---

(١) دروزة ، محمد (١٩٦٠ م) حول الحركة العربية ، ج٢ ،(بيروت : المكتبة العصرية)، ص ٢٧

(٢) موسى ، سليمان (١٩٩٢ م) ، صفحات من تاريخ الاردن ،(عمان : مكتبة الرأي)، ص ص ١٦ – ١٧

أحاديث سياسية (١) ، فزار الامير فيصل الأردن بتاريخ ٣١ / كانون أول / ١٩٤٦ م فرحب الملك عبد الله الاول به ترحيبا كبيرا ،وذكر انه(مسرور بهذه الزيارة التي طالما تاق فيها للتعرف إلى الأمير العربي الذي صار موضع فخر العروبة ومحل أعجابها في جميع رحلاته) (٢) ، وأنعم الملك عبد الله على الأمير فيصل بوسام النهضة المرصع العالي الشأن . (٣) .

وفي مجال سعي الحكومة البريطانية لتحسين العلاقات الأردنية السعودية ،علقت وزراة الخارجية البريطانية على ذلك بقولها : " من المؤسف لنا أن ترى غياب العلاقات الجيدة بين أكثر دولتين مواليتين لبريطانيا في الشرق الأوسط (السعودية والأردن) وإذا كان باستطاعة هاتين الدولتين التأثير معنا ، فان العلاقات البريطانية مع الدول العربية ستكون أفضل " ، ومن جانب أخر سعت الحكومة العراقية لتحسين العلاقات بين الأردن والسعودية ، فقام جميل الراوي الوزير العراقي المفوض بجدة في نيسان ١٩٤٧ م ، بزيارة عمان وحمل معه رسالة شفوية من الامير سعود إلى الملك عبد الله الاول لبحث عقد لقاء بينه وبين الملك عبد العزيز آل سعود ، ورحب الملك عبد الله بذلك ، وفضل الملك عبد الله ان يقتصر اللقاء على أعضاء من العائلتين الهاشمية والسعودية فقط ، وبقيت العلاقات في تجاذب إلى أن وصلت إلى زيارة الملك عبد الله الاول إلى الرياض ، حيث زار الرياض بتاريخ ٢٧ / حزيران / ١٩٤٨ م ، زيارة استمرت ثلاثة أيام وتم خلالها تبادل الآراء والآحاديث حول أحوال العرب ، حيث صدر بعد ذلك بيان مشترك عبرا فيه عن الرغبة في توثيق العلاقات بينهما ، وانهما متفقان في غاياتهم واهدافهم وتأييدهم للجامعة العربية .

وكانت هذه الزيارة بمثابة مصالحة بين العائلتين الهاشمية والسعودية ، ولكنها كانت

---

(١) سعيد ، أمين (د ، ت) ، تاريخ الدولة السعودية ، مج ٢ ، (بيروت : دار الكتاب العربي) ، ص ٢٩٢
(٢) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ٣٤
(٣) الجريدة الرسمية ، عمان ، ع ٨٩٨ ، ١٦ / نيسان / ١٩٤٧ م

مصالحه جزئية (١) ، وعلى أثر هذه الزيارة تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ، حيث عين الشيخ فهمي هاشم مندوبا فوق العادة و وزيرا مفوضا للمملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٧ / تشرين الثاني / ١٩٤٨ م (٢) .

ولكن العلاقات الجيدة لم تدم لفترة طويلة ، أذ تراجعت عندما أنشأت جامعة الدول العربية حكومة عموم فلسطين بتاريخ ٢٠ / أيلول / ١٩٤٨ م ، والتي كانت في غزة ، وسارعت السعودية بالاعتراف بها خلال شهر من أعلانها . (٣) .

وردا على هذا عقد مؤتمر فلسطن مرتين ، الأولى في عمان بتاريخ ١ / تشرين أول /١٩٤٨م والثانية في أريحا وطالبوا من خلاله بوحدة الأردن وفلسطين ونادوا بأن يكون الملك عبد الله الأول ملكا على الأردن وفلسطين . (٤) .

وأدى مؤتمر أريحا إلى أثارة مصر والسعودية حيث طالبت مصر بفصل الأردن من جامعة الدول العربية وأكدت على ذلك السعودية ، ولكن العراق تدخل وقام بإرسال وفد إلى عمان طلب من الملك عبد الله الاول تأجيل التوقيع على مقرارت المؤتمر ، وتمكن من ذلك (٥)

وبعد ذلك وبتاريخ ٢٤ / نيسان / ١٩٥٠ م أعلن في عمان عن قرار الأردن بتوحيد الضفتين (٦) ، فرفضت مصر والسعودية هذا القرار وطالبتا مرة أخرى بفصل الأردن من الجامعة العربية ،وعلى أثر هذا اجتمعت اللجنة السياسية وأجريت المباحثات حول هذا الاجراء الذي قامت به الأردن واعتبرته اخلالا بقرار الجامعة العربية المتخذ بتاريخ١٧/نيسان/١٩٤٨م

---

(١) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص٣٧

(٢) السماري ، فهد ، وأخرون (١٩٩٩ م) ، مرجع سابق ، ص ١٧٧

(٣) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سابق ، ص ١٨٨

(٤) دروزة ، محمد (١٩٦٠ م) ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ ؛ درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ٣٧

(٥) الحسيني ، عبد الرازق (١٩٥٥ م) ، مرجع سابق ، ج ٨ ، ص ١٧٦

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٦٣ – ١٧١

، و طلب كل من مندوبي" السعودية ، مصر ، لبنان ، و سوريا " التوصية بفصل الأردن من الجامعة العربية واتخذ القرار بتاريخ ١٥ / أيار / ١٩٥٠ م .

وكان السبب الرئيسي لمعارضة السعودية وحدة الضفتين يكمن في خوف السعودية من أن تكون هذه الوحدة هي الخطوة الاولى للوحدة السورية الكبرى التي عارضتها منذ البداية .

وبتاريخ ٢٠ / تموز / ١٩٥١ م استشهد الملك عبد الله الاول ، وعلى أثر ذلك سارعت الحكومة السعودية بارسال وفد سعودي رسميا لكي يشارك في تشيع جثمان الملك عبد الله الاول ، و كان الوفد برئاسة الأمير فهد بالأضافة إلى العديد من الشخصيات السعودية السياسية والعسكرية ، وبتاريخ ٥ / أيلول / ١٩٥١ م توج الملك طلال بن الحسين على عرش المملكة الأردنية الهاشمية (١) ، وعلى أثر ذلك جاء وفد سعودي إلى الأردن برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز (وزير الدفاع) في تلك الفترة من أجل تهنئة الملك طلال بتوليه العرش ، وبعد هذه الزيارة السعودية للأردن ، قام رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى بزيارة إلى السعودية بتاريخ ٤ / تشرين أول / ١٩٥١ م ، وحمل معه رسالة من الملك طلال إلى الملك

عبد العزيز ، وبعد عودته إلى عمان أعلن عن زيارة سيقوم بها الملك طلال إلى المملكة العربية السعودية .(٢)

وفعلا زار الملك طلال السعودية بتاريخ ٨ / تشرين ثاني / ١٩٥١ م ، وكان برفقته كل من زوجته الملكة زين الشرف ، ورئيس الوزراء توفيق ابو الهدى .

وأبدى الشعب السعودي فرحه وسروره ، لأنهم توقعوا ان تكون الزيارة هي خاتمة لمرحلة الصراع بين العائلتين التي كانت منذ فترة طويلة من الزمن ، حيث ادى الملك طلال(العمرة)

---

(١) ابو دية ، سعد وصالح ، قاسم (١٩٩٦ م) ، الملك طلال بن عبد الله – أضواء على سيرة جلالته وفكره ، (عمان : مطابع القوات المسلحة الاردنية)، ص ٣٢٥

(٢) الشلبي ، سهيلا (١٩٩٨ م) ، دور توفيق ابو الهدى في السياسة الاردنية ،(اربد : جامعة اليرموك) ، رسالة ماجستير ، ص ص ١٨٠ – ١٨١

وزار الرياض والتقى الملك عبد العزيز آل سعود ، وأجرى معه مباحثات بخصوص العلاقات بينهما ، وعلى أثر هذه الزيارة تعمقت العلاقات بين الأردن والسعودية . ولكن الملك طلال لم يستمر مدة طويلة بسبب مرضه ، وانتهت ولايته بتاريخ ١١ / آب / ١٩٥٢ م ، ونودي بالملك الحسين بن طلال ملكا على الأردن بعد أن أتم السن القانوني بتاريخ ٢/أيار/ ١٩٥٣م و تسلم سلطاته الدستورية (١).

وعلى أثر ذلك بعث الملك عبد العزيز آل سعود برقية تهنئة إلى الملك حسين بمناسبة توليه العرش ،وأشار في البرقية إلى العلاقات الطيبة التي كانت تربطه بوالده الملك طلال (٢) وعلى اثر ذلك زار ولي العهد السعودي الأردن من أجل تهنئة الملك الحسين بن طلال ، و خلال هذه الزيارة أجرى مباحثات مع الملك الحسين في الافكار المتعلقة بالمجالين(السياسي و الاقتصادي) ، وكان لهذه المباحثات آثار ايجابية في توثيق عرى العلاقات . ومن خلال رسالة الملك الحسين بن طلال إلى رئيس وزرائه بتاريخ ٢٥ / آب / ١٩٥٣ م التي جاء فيها : (أن علاقة الأردن بالدول العربية جميعا يجب أن تظل دائما على أحسن ما تكون العلاقة بين أجزاء الوطن الواحد ، وسياسة الأردن التي تتغير على اعتبار مصالح البلدان العربية وحدةً واحدة لا تتجزأ ، .....) و يتضح لنا أن الملك الحسين بن طلال أراد أن يتميز عهده الجديد بالاستقلال ، وخاصة في السياسة الخارجية .

وبتاريخ ١٢ / تموز / ١٩٥٣ م زار الملك الحسين بن طلال المملكة العربية السعودية وكانت هذه أول زيارة يقوم بها ، حيث أستقبل استقبالا حافلا ، وكان في استقباله الملك عبد العزيز آل سعود ، وخلال هذه الزيارة تم التعرض لمسألة الحدود بين البلدين (٣) .

---

(١) الماضي (١٩٨٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦٥ - ٥٦٦

(٢) الجهيني ، ناصر (١٩٩٩ م)،الملك عبد العزيز في الصحافة العربية،(الرياض:دار الملك عبد العزيز)ص ١٠٨

(٣) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ - ٤٣

وفي نفس العام توفي الملك عبد العزيز آل سعود بتاريخ ٩ / تشرين ثاني / ١٩٥٣ م ،وتولى الأمير سعود الملك خلفا لوالده ، (١) . وعلى أثر وفاة الملك عبد العزيز أرسل الملك الحسين بن طلال سليمان طوقان (وزير البلاط) إلى المفوضية السعودية لتقديم التعازي ، وقام رئيس الوزراء فوزي الملقي بزيارة المفوضية السعودية وعبر عن حزنهم بوفاة الملك عبد العزيز آل سعود . (٢) .

وأن موت الملك عبد العزيز والملك عبد الله الأول في نفس الفترة تقريبا في بداية الخمسينات كان له دور في ازالة العداء الشخصي من العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية ، وكان له اثر في تسهيل طريق التعاون في المستقبل بين البلدين . (٣)

المبحث الرابع :(١٩٥٤م – ١٩٩٠م) فترة التعاون الأردني السعودي والعلاقات الثنائية أمام التيار الناصري :

تزايدات الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الأردنية في عام ١٩٥٤ م ، وعلى أثر هذا سعى رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي واستغل الظروف التي تهدد الأردن وقام بتقديم مشروع الوحدة العربية إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠ / كانون ثاني / ١٩٥٤ م ولكن بعض الدول العربية عارضت المشروع منها (السعودية وسوريا ومصر).

ونتيجة لمعارضة المملكة العربية السعودية لهذا المشروع ، قام الملك سعود بتوجية دعوة إلى الملك الحسين بن طلال من أجل لقائه في منطقة (بدنه) التي تقع على الحدود بين البلدين ، بتاريخ ٢٣ / كانون ثاني / ١٩٥٤ م ، وتم فعلا عقد اللقاء وحذر الملك سعود الملك حسين من بعض وزرائه الذين ينادون للاتحاد مع العراق . (٤).

---

(١) الزركلي ، خير الدين (١٩٨٥ م) ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود،ج٣ +ج٤ ، (بيروت : دار العلم للملايين) ، ص ٣٩٩
(٢) الدفاع ، عمان ، ع (٥٣٨٨)، ١ / تشرين ثاني /١٩٥٣ م
(٣) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ٤٤
(٤) المجالي ، هزاع (١٩٦٠ م) مذكراتي ، (د ، ن) ، ص ص ٤٥ ؛ ١٤٠

وبين الملك سعود أن القوات المسلحة السعودية سوف تقوم بامداد الأردن بالمساعدات العسكرية على وجه السرعة ،وتبرع الملك سعود بخمسين ألف دينار مساعدات للحرس الوطني الأردني . وعين الملك حسين توفيق أبو الهدى رئيسا للحكومة بتاريخ ٢ / أيار / ١٩٥٤ م ، إذ كان من أهم دعاة التقارب الأردني السعودي ، وبعد تسلمه بشهر زار الملك سعود الأردن وكانت هذه هي الزيارة الأولى للأردن .

ووصل إلى عمان بتاريخ ١٣ / حزيران / ١٩٥٤ م ، حيث أجرى المباحثات مع الملك حسين من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين . (١)

وبالنسبة لموقف السعودية من حلف بغداد فقد بذلت كل طاقتها من أجل منع الأردن من الانضمام لحلف بغداد ، فقد حشدت القوات المسلحة على الحدود مع الأردن ، و وصف الملك حسين هذا الحشد السعودي على الحدود بقوله (لقد استخدموا أموالهم في شراء الذمم في الأردن بينما كانوا يجمعون القوات المسلحة ، ويبنون مخازن الأسلحة على الحدود الجنوبية للبلاد)(٢) ، وكان رد السعودية على ذلك بقولها (أننا نكن لشعب الأردن وملكه كل المودة والصداقة) ، وقال الملك سعود في رسالته إلى الملك حسين أن سبب التحركات العسكرية يعود إلى أن هناك تسللاً يقوم به الاسرائيليون .

ووصفت المملكة العربية السعودية الاضطرابات التي عمت الأردن لمناهضة الانضمام لحلف بغداد بالموقف العظيم (٣) ، وعلى أثر فشل محاولات ضم الأردن لحلف بغداد ، أعاد الملك سعود النظر في علاقته مع الأردن ، وخاصة بعد الأحداث الاخيرة (٤) ، وبروز التيار

---

(١) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ – ٤٩

(٢) محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، مرجع سابق ، ص ١٤١

(٣) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ – ٦٦

(٤) سلامه ، غسان (١٩٨٠ م) ، السياسة الخارجية السعودية ، (بيروت : دار الريحاني) ، ص ٦٢٧

الناصري الذي كان يسعى للقضاء على الانظمة الملكية في البلاد العربية ، وقد تم في عام ١٩٥٥ م الكشف عن حركة الضباط الاحرار التي تهدف للاطاحة بالنظام الملكي ، وتشكيل قيادة ثورة على غرار مجلس قيادة الثورة المصري .

واتخذ الأردن قرارا مصيريا في عام ١٩٥٦ م ، يقضي بتعريب الجيش وانهاء خدمات (كلوب باشا) ، وتعين راضي عناب بدلا منه (١).

وأيدت السعودية الأردن بهذا القرار ووصفه الشيخ عبد العزيز بن زيد السفير السعودي في دمشق ، بأن قرار الملك حسين بتعريب الجيش حدث عظيم ، يبشر بتكتل عربي يؤدي إلى الوحدة العربية ، وأكد ان كلاً من مصر والسعودية وسوريا مستعدون لتقديم العون المادي للأردن بعد تعريب الجيش من الضباط الأجانب (٢).

واتخذ الأردن والسعودية نفس الموقف تجاه أزمة السويس ، وعلى أثر دخول القوات السعودية إلى الأردن حدثت زيادة في التقارب بين البلدين وتعميق العلاقات الثنائيه بينهما ،وخصوصا بعد نجاح عبد الناصر الدبلوماسي بعد العدوان الثلاثي ، و يمكن القول أن التباعد بين مصر والسعودية ، كان منذ ان بدأت أزمة السويس ، وخصوصا على أثر زيادة شعبية عبد الناصر في البلاد العربية ومحاولته فرض أفكاره على البلاد العربية ، مما أدى إلى زيادة التقارب الأردني السعودي لصد عبد الناصر (٣) .

وعلى أثر أقالة الحكومة الأردنية مجموعة من الموظفين الكبار في نيسان ١٩٥٧ م حدثت اضطرابات في معسكرات الزرقاء وكادت أن تؤدي إلى زعزعة النظام الأردني ، ولكنها فشلت في تحقيق ما تريده وهرب المعارضون إلى سوريا .

---

(١) خطاطبه ، ابراهيم (١٩٩٥ م) ، القوات المسلحة الاردنية وحركة تعريب العناصر القيادية ، (أربد : جامعة اليرموك) ، رسالة ماجستير ، ص ص ١٣٩ – ١٤١

(٢) الدفاع ، عمان ، ع (٦٠٩٤) ، ٤ / أذار / ١٩٥٦ م

(٣) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٨٠ – ٨١

وعلى أثر هذه الاحداث قام الملك سعود بالاتصال بالملك حسين من أجل الاطمئنان على الوضع ، وأعلن رغبته في المساعدة للأردن بكل ما يملك ، حيث وضع القوات السعودية الموجود في الأردن تحت تصرف الملك حسين ، وعبر الملك حسين عن موقفه تجاه السعودية بقوله :

(هرع الملك سعود لدعمي في هذه المرحلة ، اذ وضع قواته الموجودة في الأردن تحت قيادتي المباشرة) (١) .

وبعد استقرار الاوضاع في الأردن زار الملك حسين السعودية والتقى الملك سعود ، وتباحثا في تعزيز العلاقات بين البلدين ، والبحث عن إمكانيات وقف التدخلات المصرية والسورية في شؤون الأردن الداخلية ، وبعد هذه الزيارة صدر بيان مشترك جاء فيه ما يلي :

١ – العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية .

٢ – تقوية التعاون العسكري بين الدول الاربعة (سوريا ، مصر ، الأردن ، السعودية) للوقوف ضد العدو المشترك .

٣ – مساعدة الأقطار العربية الواقعة تحت نير الاستعمار ، لبلوغ استقلالها وسيادتها .

٤ – عدم الدخول في أحلاف أجنبية و الإصلاح الشامل للجامعة العربية (٢)

و نتيجة للعلاقات الجيدة بين البلدين وخصوصا باتخاذ نفس المواقف في الأزمة العراقية الكويتية ، وكذلك الاعتراف بالنظام السوري الجديد على إثر انفصاله عن الجمهورية العربية المتحدة ، قام الملك حسين بزيارة للسعودية بتاريخ ٢٧ / آب / ١٩٦٢ م(٣) ،حيث أجريت المباحثات بين الزعيمين حول تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ، واستغرقت الزيارة يومين (٤) ، وعلى أثر هذه الزيارة صدر بيان مشترك ، أطلق عليه أسم (اتفاق الطائف)

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٩٥ – ٩٦

(٢) الدفاع ، ع ٦٤٤٨ ، ٣٠ / نيسان / ١٩٥٧ م

(٣) الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع ١٦٣٢ ، ٢٧ / ا ب / ١٩٦٢ م

(٤) الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع ١٦٣٣ ، ٢٩ / ا ب / ١٩٦٢ م

حيث جاء فيه : ١ – التمسك الكلي بالحق العربي المقدس في فلسطين .... .

٢ – تحقيق وحدة عسكرية كاملة بين السعودية والأردن ، وأنشاء قيادة عربية مشتركة للقوات المسلحة في البلدين .

٣ – تنسيق السياسة العربية الخارجية للبلدين في إطار التعاون العام في سائر الميادين .

٤ – تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما و إزالة القيود التي تحد من انتقال الاشخاص والسلع .

٥ – تحقيق التعاون و التنسيق الكلي في الشؤون الثقافية والإدارية والإعلامية .

٦ – دعوة البلاد العربية إلى الانضمام الى هذه الاتفاقيات ، و تسوية قضايا الحدود على الفور ، ومن خلال هذا الاتفاق نوقشت قضية تنازل السعودية عن الجزء الساحلي الذي يمتد جنوب العقبة ، وخلال المباحثات بين البلدين ، سأل الملك سعود عن المقدار اللازم للتنازل ، فأخبروه انها مساحة (٨ كم) ، فأبدا موافقته على نزول المساحين الأردنيين لمعاينة المنطقة والتحضير لنقل ملكيتها للأردن (١) .

وكانت الأزمة اليمنية عام ١٩٦٢ م على إثر قيام السلال بانقلاب ضد نظام الحكم ، خير دليل على قوة العلاقات الأردنية السعودية ، حيث اتخذا نفس الموقف ، ووقف الأردن إلى جانب السعودية ضد الرئيس المصري جمال عبد الناصر لأنه لم يكتف بالاعتراف بالنظام الجديد باليمن بل تدخل عسكريا حيث ضرب مناطق سعودية قريبة من الحدود اليمنية ، مما أدى إلى إعلان الأردن وقوفه عسكريا إلى جانب السعودية إذ أكد رئيس الوزراء وصفي التل انذاك التزام الأردن بتنفيذ اتفاقية الطائف ، وذكر (إن أي عدوان على السعودية هو اعتداء على الأردن) ، ووضع الأردن طائراته المقاتلة تحت التصرف السعودي (٢).

و على أثر التعديات الاسرائيلية ، ورغبة من الأردن على أثر تحسن العلاقات مع السعودية

---

(١) درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، مرجع سابق ، ص ١٢١

(٢) الطراونة ، احمد (٢٠٠٤ م) ، العلاقات الاردنية السعودية – ١٩٢١م– ١٩٦٤م ، (عمان : الجامعة الاردنية) ، اطروحة دكتوراة ، ص ص ١٩٦ – ٢٠٠

بتوسيع مساحة الارض التابعة له جنوب العقبة لتسهيل الدفاع عن مرفئها الوحيد (١)، أجتمع عام١٩٦٥م وفد أردني برئاسة وزير الخارجية السابق (عبد الوهاب المجالي)،والوفد السعودي برئاسة وكيل وزارة الخارجية (الشيخ عبد الله السديري) ، ونتيجة للاجتماعات تم عقد اتفاقية تعين الحدود الأردنية السعودية عرفت بـــ (اتفاقية عمان)،وجاءت بخمس مواد:

المادة الاولى (أ) : "تبدأ الحدود بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية من نقطة تقع على جبل عنازة وهي نقطة تقاطع خط الطول ١٨ ٣٩ بدائرة عرض١٤ ٣٢ ويمتد منها بخط مستقيم حتى نقطة تقاطع خط الطول ٣٩ بدائرة عرض ٣٢ ومنها بخط مستقيم بنقطة تقاطع خط الطول ٣٨ بدائرة العرض ٣٠ ٣٠ ، ثم يمتد بخط مستقيم حتى تقاطع خط طول ٤٠ ٣٧ بدائرة عرض ٢٠ ٣٠ شمال مشاش حدرج الاسفل بألفي متر تاركا مشاش حدرج الأسفل للمملكة العربية السعودية ، ثم يسير الحد من النقطة بخط مستقيم حتى نقطة تقاطع خط الطول ٣٠ ٣٧ بدائرة عرض ٣٠ تاركا موقع بير النعام للمملكة الأردنية الهاشمية ويمتد الحد بخط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط الطول ٤٥ ٣٦ بدائرة العرض ٥٢ ٢٩ تاركا موقع بير بني مرة وموقع العناب للمملكة الأردنية الهاشمية ، ومنها يمتد الحد بخط مستقيم حتى تقاطع دائرة الطول ٣٠ ٣٦ بدائرة عرض ٣٠ ٢٩ ، ومنها يمتد بخط مستقيم حتى نقطة تقاطع دائرة الطول ٤ ٣٦ بدائرة العرض ١١ ٢٩ ، وهي شمال حالة عمار وتبعد عنها ألف متر تقريبا تاركا حالة عمار للمملكة العربية السعودية ، ثم يمتد الحد من هذه النقطة الواقعة شمال حالة عمار بخط مستقيم حتى نقطة تبعد عن زاوية مخفر الشمالية الشرقية ثلاثماية متر شمال الزاوية المذكورة مستمرة الى مياه البحر " (٢).

(ب) جرى تعين رسم الحدود المذكورة في الفقرة السابقة على خريطتين مقياس

(١) النعيم ، مشاري (١٩٩٩ م) ، الحدود السياسية السعودية ، (بيروت : دار الساقي) ، ص ٣٧

(٢) الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع ١٨٦٨ ، ٢٦ / اب / ١٩٦٥ م ، ص ١٤٠٣

(١ / ٥٠٠٠٠٠) معدتين سنة ١٩٦٠ م B ٢٠٠ I وادي السرحان و B ٢٠١ I الجوف سكاكا جمعتا بخارطة واحدة ووقعت هذه الخارطة المذكورة من قبل مندوبي الطرفين واعتبرت جزءا متمما للاتفاق ، ويشير اللون الاخضر عليها إلى المناطق المشمولة بأحكامها وهي المناطق المحصورة بين خط الحدود المرسوم بالمداد الاحمر والمبين بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة والخط المتقطع المرسوم بالاسود ، المبين على الخارطة .

المادة الثانية : بالرغم مما ورد في المادة الاولى ، اذا أكتشف البترول في المنطقة الملونه بالاخضر والمحددة على الخارطة المشار اليها في المادة الاولى تتعهد المملكتان بأن تقتسم مناصفة بينهما الحقوق والفوائد والارباح الناتجة عن اكتشاف واستثمار البترول أو مشتقاته، وعلى المملكة التي اكتشفت البترول أو مشتقاته ضمن حدودها في المنطقة الملونه باللون الاخضر المذكور أن تؤدي للمملكة الاخرى حصتها ويجري تنظيم كيفية استغلال واستثمار البترول المكتشف أو مشتقاته ودفع كل من البلدين – باتفاق خاص يبرم بينهما.

المادة الثالثة : (أ) : تتعهد المملكتان المتعاقدتان بحماية حقوق الرعي وحقوق الانتفاع بآبار الخاصة بالقبائل التابعة لكل منها وذلك ضمن المنطقة الملونه باللون الاخضر المشار اليها في الماتين الاولى والثانية من هذا الاتفاق ، وعلى هذه القبائل أن تخضع لقوانين وأنظمة الدولة التي تنزل في أراضيها والتي تتعارض مع حقوق الرعي(١) .

(ب) : تتعهد المملكتان المتعاقدتان بمنح حرية المرور عبر أراضيها لرعايا المملكة الاخرى وللبضائع المستوردة أو المصدرة بطريق الترانزيت أيا كان منشؤها . ولا يخضع هؤلاء الرعايا ولا تلك البضائع عند مرورها بالطرق والمسالك المتفق عليها لأية ضرائب أو رسوم جمركية على أن يكون للدولة التي يجري المرور عبر أراضيها حق التفتيش والمراقبة الجمركية المتعارف عليها.

---

(١) المرجع نفسه

المادة الرابعة : تلغى جميع الاتفاقيات السابقة المعقودة بين البلدين بشأن تعيين الحدود وذلك المدى الذي يتعارض مع احكام هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة : يصدق هذا الاتفاق وفقا للنظم الدستورية في كل من المملكتين المتعاقدتين ويعمل به ، بعد شهر من تبادل وثائق ابرامه(١) .

ونتج عن هذه الاتفاقية ، توسيع الساحل الأردني في العقبة من ٦ كم إلى ٢٥ كم ، وتم مقابل ذلك التنازل عن جرءٍ من الأراضي الأردنية الداخلية ، زادت عن أراضي الجانب السعودي المبادلة بحوالي ألف كيلو مربع (٢) ، و بعد ذلك بعث الملك حسين برقية إلى الملك فيصل بين فيها شعوره تجاه الاتفاقية ، وأنها مصدر خير وبركة ، وهي مظهر من مظاهر الأخوة الدائمة بين البلدين (٣) ،وعلى أثر هذه الاتفاقية انتهت مشكلة الحدود الأردنية السعودية (٤).

كان للعلاقات الأردنية الفلسطينية في الفترة الواقعة في (١٩٦٧ م – ١٩٧٠ م) تأثيرٌ على العلاقات العربية وخصوصا العلاقات الأردنية السعودية ، فقد التزمت في البداية السعودية موقف الحياد واتخذت مواقف متوازنة بين الجانبين الفلسطيني والأردني ، حيث أبدت استعدادها لتقديم أي شيء تتطلبه المصلحة العربية في سبيل فلسطين ، ودعت إلى نبذ الخلافات العربية ، وبعد ذلك ونتيجة لتوتر العلاقات الأردنية الفلسطينية ، برزت أزمة مؤتمرات القمة العربية عام ١٩٦٦م ومن خلالها حدث تغير في الموقف السعودي حيث تخلى عن الحياد وقف إلى جانب الأردن ، ونتيجة لهذه التطورات ظهر محوران محور سياسي أردني سعودي ومحور مصري فلسطيني .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٤٠٣– ١٤٠٤

(٢) موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ج ٢ (عمان : مكتبة المحتسب) ، ص ٩٣

(٣) الدفاع ، ع (٨٩٨٧)، ١٨ / آب / ١٩٦٥ م

(٤) الدفاع ، ع (٨٩٩٠) ، ٢٢ / آب / ١٩٦٥ م

وبرز التنسيق الأردني السعودي عندما امتنعت السعودية عن حضور اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك لأن الأردن وهو البلد المعني لم يحضر ، ودعا الجانبان إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي على اعتبار ان هذه المؤتمرات هي التي أوصلت البلاد العربية إلى مرحلة اتخاذ القرارات والتنفيذ ، وكذلك انحازت السعودية إلى جانب الأردن في موقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها أحمد الشقيري (١).

وفي الفترة الواقعة بين (١٩٧٢م– ١٩٨٢م) أرسل الأردن قواته للخارج للعمل العسكري من أجل حماية أمن السعودية إذ أرسل في هذه الفترة ٦٧٤ ضابطاً و١٥٧٦ عسكرياً إلى دول الخليج ، وكذلك تدرب في الأردن حوالي ٦٠٢ ضابط سعودي و ١٧١٧ فردا من باقي الرتب في الأردن ، و في فترة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ادرك الجانبان الأردني والسعودي أن هناك تهديدا يقترب من المنطقة تقوده (مصر وإسرائيل واميركا) ، وعلى إثر ذلك انتقد الدور الذي لعبته امريكا للتوصل إلى اتفاقية جاءت دون إجماع عربي عليها بتاريخ
١٥ / اذار / ١٩٧٩ م ، واعتبرته السعودية خطراً يهدد امنها وامن جوارها ويهدد الوجود الفلسطيني .

ونتيجة لذلك زادت الزيارات المتبادلة بين الأردن والسعودية خلال عام ١٩٧٩ م وتركزت كلها على القضايا الأمنية ، وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية عقدت اجتماعات طارئة بين الأردن والسعودية وكان أولها بتاريخ ١١ / تشرين أول / ١٩٨٠ م حيث تم التباحث خلال الاجتماعات حول الخطط اللازمة لتقديم المساعدة للعراق في حربه مع ايران ، واستمرت في
ذلك حتى نهاية الحرب العراقية الايرانية ، وفي عام ١٩٨١ م سعت السعودية إلى ترسيخ العلاقة الأمنية مع الأردن ، إذ زادت المساعدات المقدمة للأردن ، ووقعت اتفاقية مع

---

(١) الحضرمي ، عمر (٢٠٠٣ م)، العلاقات الأردنية السعودية ،(عمان : دار مجدلاوي) ،ص ص ١٦١ – ١٦٢

الأردن أضافت للأردن ما طوله ١٤ ميلاً في منطقة اليمنية على خليج العقبة (١) .

ومع نهاية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ م ، قامت دول الخليج العربي بقطع المعونات المقدمة للأردن في مؤتمر بغداد عام ١٩٨٨ م ، باستثناء المملكة العربية السعودية ، وعلى إثر الأزمة المالية التي مر الأردن بها عام ١٩٩٠ م ، طلب الأردن على أثرها المساعدة من خلال مؤتمر بغداد في نهاية عام ١٩٩٠م ، وكذلك ان تستأنف الدول العربية تقديم المساعدات التي قطعتها منذ عام ١٩٨٨ م ،ومن خلال هذا المؤتمر تقرر مساعدة الأردن بـــ (٦٠٠) مليون دينار، حيث قدمت نصف المبلغ كل من (السعودية ، الكويت ، قطر ،عمان ، الامارات) ونتيجة لهذه المساعدة استطاع الأردن النهوض باقتصاده (٢) .

ومنذ ان بدأت ازمة الخليج كان موقف الأردن يتلخص بالعمل على حل الازمة ضمن الاطار العربي من خلال المفاوضات بين العراق والكويت من أجل إنهاء الأزمة بالطرق السلمية .

وعقد بعد ذلك في القاهرة مؤتمر قمة طارىء بتاريخ ١٠ / آب / ١٩٩٠ م ، ومن خلال البيان الختامي أكد قرار الجامعة العربية ٣ / آب / ١٩٩٠ م ، القاضي بإدانة العدوان العراقي على الكويت ، ووافقت علية ثلاث عشرة دولة هي (مصر ، السعودية ، الكويت ، الامارات ، قطر ، عمان ، البحرين ، المغرب ، سوريا ، لبنان ، الصومال ، جيبوتي) واعترضت ليبيا والعراق ،وتحفظت فلسطين ومورتنيا ،وامتنع كل من الأردن والجزائرعن التصويت(٣).

وكان موقف الأردن رافضا لإدانة العراق مؤكدا على ضروة حل الازمة ضمن النطاق العربي ، وإفساح المجال للقادة العرب للسعي لحل الازمة ، ورفض إصدار قرار إدانة للعراق ، واعتبرت السعودية أن الأردن يقف ضدها ، واتخذت الحكومة السعودية عدة إجراءات ضد

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣

(٢) الكتاب الابيض الأردني ، الاردن وأزمة الخليج ، آب ١٩٩٠ م – أذار ١٩٩١ م عمان ، ١٩٩١ م ، ص ٣

(٣) أفندي ، عطية حسين ، (نيسان ١٩٩١م) ، الجامعة العربية وازمة الخليج ، السياسة الدولية ، ع ١٠٤ ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام) ، ص ص ٥١ – ٥٢

الأردن مما أضطر الأردن إلى أن تسحب سفيرها من السعودية ، وكان من أبرزها :

أ – العمل على إغلاق مكتب الملحق العسكري في الرياض .

ب – القيام بإغلاق الحدود السعودية مع الأردن أمام حركة الاستيراد والتصدير الأردنية .

د – العمل على إغلاق المجال الجوي السعودي أمام الطائرات الأردنية (١) .

المبحث الخامس : (١٩٩١ م – ٢٠٠٩ م) هي فترة مابعد أزمة الخليج والتوتر الذي حدث في المنطقة على حساب العلاقات مع دول الخليج وخصوصا السعودية :

قامت السعودية بتاريخ ٤ / نيسان / ١٩٩١ م ، باعادة فتح الأجواء السعودية أمام الطائرات الأردنية ، وأعادت التعامل التجاري مع الأردن حيث بلغت صادرات الأردن إلى السعودية نحو (٧٠) مليون دينار،وعلى أثر هذه التطورات الإيجابية بدأت تتحسن العلاقات بين البلدين حيث تم تعين هاني خليفة سفيرا للأردن في السعودية(٢) لكن ظل السعوديون على حذر ولم تعد الامور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٩٠ م ، و لكن بدأ البلدان يسعيان إلى ازالة الخلافات بينهما ، حيث أجرى وزير الخارجية الأردني في تموز ١٩٩٥ م مباحثات في الرياض ، حيث اعلن بعد ذلك عن العمل على إزالة أسباب التوتر، وقام بزيارة إلى السعودية ومعه رسالة من الملك حسين إلى الملك فهد ، وعلى إثر تسليم الرسالة صرح وزير الخارجية السعودي ان العلاقات بين البلدين عادت إلى طبيعتها، و أرسلت وزارة الخارجية الشيخ عبد الله السديري سفيرا لها في الأردن(٣)

---

(١) درويش ، سائد (١٩٩٢ م) ، الكتاب الابيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج ، (عمان : دار دانه) ، ص ص ١١٨ – ١١٩

(٢) الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، ع ٤٠٠٩ ، ٢٧ / ١١ / ١٩٩٤ م ، ص ٢٩٩٢

(٣) مصطفى ، محمد خير (١٩٩٨ م) ، العلاقات الأردنية العربية منذ أزمة الخليج – السعودية ، ورقة مقدمة الى ندوة السياسة الخارجية الأردنية ، (عمان : جامعة العلوم التطبيقية) ، ٢٨ – ٢٩ / ٤ / ١٩٩٨ م ، ص ص ٢ – ٤

و عام ١٩٩٩ م ، وعلى اثر مشاركة العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في تلك الفترة وعددٍ من الامراء السعوديين في مراسم تشيع جنازة الملك الراحل الحسين بن طلال في عمان ،والاعلان عن وقوف السعودية إلى جانب الأردن في هذه الظروف الدقيقة ، أصبح ما حدث بمثابة سعي مشترك لطي صفحة العلاقات الأردنية السعودية التي اتسمت بالقطيعة على إثر أزمة الخليج الثانية ١٩٩١ م ، حيث صرح ولي العهد في ذلك الوقت لوسائل الإعلام الأردنية والعربية ان هناك ضرورة لتوطيد العلاقات الاخوية بين البلدين واستمرار دعم السعودية للأردن ، حيث قال :(إن العلاقات مع الأردن هي أمتن من أي وقت مضى ولن نتخلى عن الأردن وسنفديه بالمهج والارواح) (١) .

وكذلك أكد الملك فهد بن عبد العزيز لدى استقباله الملك عبد الله الثاني بن الحسين في السعودية بتاريخ ٤ / نيسان / ١٩٩٩ م على (أن المصلحة الأردنية هي مصلحة سعودية ، وأننا سنبدأ بترجمة دعم الأردن في المجالات كافة على أرض الواقع دون تردد لأننا ننطلق من قناعة أن مصالحنا مصلحة لدولة واحدة) (٢) .

وأعلنت السعودية عن تقديمها مساعدات مالية للأردن بقيمة (٤٥٠) مليون دولار لدعم الاقتصاد الأردني ، وكذلك أبدت استعدادها لفتح أسواقها أمام العمالة الأردنية (٣) .

ومنذ تلك الفترة شهدت العلاقات الأردنية السعودية تطورا إيجابيا ، على الرغم من الأزمات التي كانت تمر بها المنطقة في تلك الفترة ، حيث كان أهمها مسألة احتلال العراق ، حيث زار الملك عبد الله الثاني السعودية عدة مرات ، من أجل تنسيق المواقف والرؤى تجاه القضايا في

---

(١) الرعود ، عبد اللطيف(١٩٩٩ م) الاثار السلبية لحرب الخليج الثانية على المملكة الاردنية الهاشمية ، (السودان : جامعة أم درمان الاسلامية) رسالة دكتوراة غير منشورة ،ص ٢٣٤

(٢) صحيفة الرأي الاردنية ، ٦ / ٤ / ١٩٩٩ م

(٣) المقبل ، صلاح بن عبد الله (٢٠٠٦ م) ، العلاقات الأردنية السعودية (١٩٩٩ – ٢٠٠٥) ، (الكرك : جامعة مؤتة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٦١

المنطقة ، وأعلنت السعودية عن تقديم المساعدات والدعم السياسي والمالي والاقتصادي

للأردن من أجل تجاوز الضائقة الاقتصادية التي كان الأردن يمر بها في الفترة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م ،خاصة على إثر انقطاع النفط العراقي الذي كان الأردن يحصل عليه بأسعار مخفضة بسبب حرب الخليج الثالثة في اذار ٢٠٠٣م ،وقد قامت كل من السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة بتقديم منحة نفطية مجانية لمدة عامين من نيسان ٢٠٠٣ م وحتى نيسان٢٠٠٥م ، حيث حصل الأردن على (٥٠) برميل نفط يوميا من السعودية ،و(٥٠) برميل من الكويت والامارت (١).

و اعربت الاوساط الرسمية في البلدين عن ارتياحهما لمستوى العلاقات السعودية الأردنية ، وان قيادتا البلدين شهدتا خطوات ايجابية متطورة في كل المجالات ، مما عاد على الشعبين الشقيقين بالنفع والفائدة (٢) .

ونتيجة للعلاقات الأردنية – السعودية الجيدة ، تم التوقيع على اتفاقية تعيين الحدود البحرية في خليج العقبة بين البلدين في أيلول ٢٠٠٧ م ،وأكد وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز، ان هذه الاتفاقية جاءت نتيجة الأحساس المشترك والحرص على المصلحة المشتركة وحفظ الحقوق للبلدين الشقيقين ،وأكد في تصريح صحفي بعد انتهاء مراسم توقيع الاتفاقية بقصر المؤتمرات بجدة ١٦ / أيلول/ ٢٠٠٧ م انه(قد يكون من الجدير بالذكر أن لكل اتفاقية حدوداً وكان لي الحضور وشاركت في كثير من اتفاقيات الحدود بين المملكة وجيرانها وأخذت وقتا طويلا وبعض الاختلافات لكن مع الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية

---

(١) محمد النجار ، المنحة السعودية باقية حتى نيسان ومباحثات هادئة مع الكويت والامارات ، جريدة السبيل الاسلامية الاسبوعية ، عمان ، ع ٥٧٨ ، ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٤ م ، ص ١٤

(٢) عامر الحنتولي ، خطوة أردنية نحو التعاون الخليجي ، جريدة ايلاف الالكترونية ، قضايا اقتصادية ، ١٨ / ١ / ٢٠٠٥ م ، نقلا عن موقعها : (WWW.EIAPH.COM)

بقيادة المغفور له الملك الحسين بن طلال والأن بقيادة الملك عبد الله الثاني تسير أمورنا كالفريق الواحد ونحدد هذه الامور كأمور قانونية ولابد أن تحدد) واكد الامير نايف أن الاتفاقية تمت بالروح الواحدة والأخوة وحرص كل طرف على مصلحة الاخر، و قد وقع الاتفاقية الامير نايف وزير الداخلية السعودي مع وزير الداخلية السابق عيد الفايز بقصر المؤتمرات في جدة ، حيث حضر مراسم التوقيع عن الجانب السعودي كل من(أعضاء

من مجلس الوزراء السعودي وهم عبد العزيز الخويطر وزير دولة ، عبدالعزيز العيبان وزير دولة ، ومدير حرس الحدود الفريق أول طلال عنقاوي ، ومدير عام المساحة العسكرية الفريق مريع الشهراني ، وامين لجنة شؤون الحدود عبد الرحمن الحصين ، ومير مكتب وزير الداخلية للدراسات والبحوث اللواء سعود الداود) .

وعن الجانب الأردني (مدير عام المركز الجغرافي الملكي الفريق المتقاعد سليم خليفة ، وقنصل الأردن بجدة عايد الدرارجة ، ومدير مكتب وزير الداخلية عمر المفتي ، ومدير المكتب العسكري المقدم شاكر العلوان ، وسكرتير وزير الداخلية مرتض المبيضين والمرافق العسكري بسام المشاقبة) (١) .

ووصف الملك عبد الله الثاني علاقات الأردن مع السعودية خلال لقاه مع صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ١٠/ تشرين ثاني/ ٢٠٠٩ م (أنها ثابتة وراسخة وتتطور بشكل دائم) و أشاد بوقوف السعودية بقيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى جانب الأردن بشكل مستمر (٢) .

---

(١) عكاظ للصحافة والنشر ، ع ٢٣٧٤ ، ١٧ / كانون أول/ ٢٠٠٧ م ، نقلا عن موقعها : (www.okaz.com)

(٢) مقابلة الملك عبد الله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ١٠/ تشرين ثاني/ ٢٠٠٩ م المنشور في (صحيفة الرأي ، عمان ، ع ١٤٢٧٦ ، ١١ / تشرين ثاني / ٢٠٠٩ م)، ص ٢

الخلاصة :

اولا : لم تنه اتفاقية (حده) ١٩٢٥ م الغزو بين القبائل الأردنية والسعودية عبر الحدود .

ثانيا : يكمن السبب الرئيسي في الأزمات التي حدثت على الحدود الأردنية السعودية في وضع نمط جديد من الحدود في بيئة صحراوية يعتمد أهلها على التنقل والترحال دون الاستقرار .

ثالثا : كان هناك دورُ كبير (لكلوب باشا) في الحد النسبي من الغزو بين العشائر على الحدود الأردنية السعودية (١٩٣٠ م – ١٩٣٢ م).

رابعا : كان هناك دور للملك فيصل بن الحسين والحكومة البريطانية في الوساطة لتحسين العلاقات بين الأردن والسعودية حتى وصلت إلى اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ١٩٣٣ م .

خامسا : كانت لوحدة الضفتين اثر سلبي على العلاقات الأردنية السعودية حيث طلبت السعودية على اثر ذلك فصل الأردن من جامعة الدول العربية .

سادسا : كان لموت الملك عبد الله الأول والملك عبد العزيز في بداية الخمسينات له دورٌ في ازالة العداء الشخصي من العلاقات بين البلدين .

سابعا : كان للملك طلال دورا في تحسين العلاقات الأردنية السعودية .

ثامنا : كان للملك الحسين دورا قويا في تسوية الخلافات الحدودية بين الأردن والسعودية حيث نتيجة لزيارته للسعودية توصل إلى اتفاق الطائف ١٩٦٢ م ومن ثم إلى اتفاقية ترسيم الحدود عام ١٩٦٥ م .

تاسعا:أثرت أزمة الخليج عام ١٩٩٠م على العلاقات الأردنية السعودية الأردنية بشكل سلبي .

عاشرا : قدمت السعودية للأردن المساعدات الاقتصادية وخصوصا على إثر قطع النفط العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م .

الحادي عشر : شهدت العلاقات الأردنية السعودية تطورٌ ملحوظاً منذ تولي الملك عبد الثاني في كل المجالات .

الفصل الرابع : الحدود الأردنية العراقية :

تمهيد :

جاء هذا الفصل مكملا لما ورد في الفصل الأول بصفة مختصرة عن الحدود الأردنية العراقية ، وسيحاول الباحث من خلاله عرض تطورات وضع الحدود الأردنيـة العراقيـة ، والعلاقـات الأردنية العراقية منذ (١٩٤٧ م إلى ٢٠٠٩ م) ، وكيف أثرت العلاقات السياسية على تعـديل الحدود الأردنية العراقية إذ أنها تعد من أهم العوامل المؤثرة على تعديل الحدود بـين الـدول ، وهذا الفصل مقسم إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول : فترة العهد الثاني (١٩٤٧ م – ١٩٥٨ م) تأثير القيادة الأردنية بوجود الملك المؤسس الهاشمي عبد الله بن الحسين الأول :

كان الملك عبد الله الأول يطمح دائماً إلى تحقيق الوحدة العربية ، فقد سعى في البداية من اجل وحدة سوريا الكبرى ، ومن ثم بدأ يدعو إلى مشروع الاتحاد مع العراق ، وعمل على انتداب رئيس ديوانه في أول اذار ١٩٤٧ م من أجل زيارة العراق والسعي لدى حكومة العراق للوصول إلى اتحاد البلدين (١) ، ونتج عن هذه الجهود الأردنية عقد معاهدة أخوة وتحالف مع العراق ، تضمنت مقدمة واثنتي عشرة مادة ، وتبين من خلال المقدمة حرص البلدين على التعاون في كل الشؤون التي تؤثر على مصالحهما المشتركة .

ويمكن استخلاص بعض الاغراض والأهداف لهذه المعاهدة وهي :

١ – التركيز على التعاون والتشاور بين البلدين .

٢ – وضعت قيوداً على الطرفين لعدم عقد اتفاق مع أي طرف أخر قد يضر أياً منها .

٣ – إنها تعهدت بالعمل المشترك بين البلدين في حالة حدوث اي نزاع مع طرف ثالث .

---

(١) موسى ، سليمان (١٩٩١ م) ، صفحات من تاريخ الاردن الحديث ، أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦ م – ١٩٥٢ م) ، (عمان : المؤسسة الصحفية الرأي) ، ص ٣٣

٤ – السماح لأي من البلدين بالتدخل اذا حدث اي اضطراب داخلي في البلد الاخر .

٥ – العمل على تمثيل كل بلد للأخر دبلوماسيا في حالة عدم وجود تمثيل للطرف الاخر(١).

وبعد عقد المعاهدة أعقبها الملك عبد الله الأول بحديث قبيل زيارته للعراق بقوله :

(أن المعاهدة الأردنية العراقية قد ابرمت ، وصادق عليها الطرفان ، وهي لا شك مصدر خير وتوفيق للعراقين ، واذا كانت المعاهدة تقرر تحالفا عربيا فأن الأماني العربية تهدف إلى أوسع من ذلك وهو الاتحاد وسيأتي زمان يتحقق فيه الهلال الخصيب بأجمعه لأن هذا أمل العرب وهدف ثورتهم التحرريه ....) (٢) .

وظل الملك عبد الله الاول يستغل كل فرصة لطرح موضوع الاتحاد مع العراق ، إذ طرحه على وزير الداخلية العراقي (صالح جبر) خلال زيارته عمان بتاريخ ١٧ / أيار / ١٩٥٠ م ، وقام الوزير بعرضه على الآمير عبد الآله ، وعلى إثر ذلك زار الامير عبد الاله الأردن بتاريخ ٢٦ / حزيران / ١٩٥٠ م ، وأجرى مباحثات مع الملك عبد الله الاول ، وعند عودته إلى العراق أخبر السفير البريطاني في بغداد (ماك ترفيليان) أن الامير عبد الله اقترح عليه توحيد الأردن والعراق تحت عرش الملك فيصل الثاني (٣).

ولكن العراقين في تلك الفترة كانوا متخوفين من تحركات الملك عبد الله ، لأنهم اردوا السيطرة على الاتحاد ، فطالبو بأن يكون الملك فيصل الثاني ولي العهد في الأردن حتى يضمن تزعمه الاتحاد بعد وفاة الملك عبد الله الأول ، وكانت هذه المقترحات التي قدمها العراقيون هي السبب في عدم نجاح الاتحاد وخاصة قضية ولاية العهد ،وظل الملك عبد الله

---

(١) للاطلاع على كامل مواد المعاهدة أنظر: البخيت ، محمد ، وآخرون (١٩٩٧م) ، أوراق الملك عبد الله الأول العلاقات الأردنية العراقية ، (١٩٢١ – ١٩٥١) ، المجلد التاسع ، عمان ؛ او الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع ٩٠٩ ، ١٠ / حزيران / ١٩٤٧ م ، ص ٨٣٢

(٢) صحيفة الجزيرة ، عمان ، ع ١١٨٩ ، ١٤ / حزيران / ١٩٤٧ م ، ص ١

(٣) الروسان ، ممدوح (١٩٧٩ م) ،العراق وقضايا الشرق العربي القومية ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات) ، ص ١٣٧ .

يسعى لإنجاح مشروع الاتحاد فقد أرسل في أوائل عام ١٩٥١ م مذكرة رسمية إلى بغداد طلب فيها :

١ – الموافقة على عقد الاتحاد مع العراق ، وترك للعراق وضع تفاصيلة .

٢ – الموافقة على تعيين الملك فيصل وريثا للعرش إذ انه ورغم كل التنازلات التي قدمها الملك عبد الله من اجل الوصول للاتحاد إلا انه كانت هناك أسباب حدت من نجاح مشروع الاتحاد العربي ويمكن إجمالها بمايلي :

١ – عدم تشجيع المسؤولين العراقين قيام الاتحاد في تلك الفترة خوفا من سيطرة الملك عبد الله الأول على العراق .

٢ – أعتبار نوري السعيد أن الأردن يشكل عبئا ماليا على العراق .

٣ – معارضة بعض الدول العربية لقيام الاتحاد مثل (سوريا ، مصر ، السعودية) .

٤– معارضة بريطانيا للاتحاد حيث أعلن سفيرها في بغداد ان حكومته لا توافق على الاتحاد (١) .

ورغم جهود الملك عبد الله الاول لم يتحقق الاتحاد ، وتوقفت هذه الجهود على إثر اغتياله ، وبدأت الجهود العراقية لتحقيق الاتحاد الذي طالما كانوا يرفضونه مستغلين فرصة شغور منصب رئيس الدولة في الأردن على إثر اغتيال الملك عبد الله الاول (٢) .

و قبل دفن الملك عبد الله الاول وبتاريخ ٢١ / تموز / ١٩٥١ م ، طلب الامير عبد الاله اثناء زيارته لندن ، مقابلة وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية المستر (يونجر) واقترح عليه الاتحاد مع الأردن في تلك الفترة ، ولكن الحكومة رفضت هذا الاقتراح بسبب الوضع

(١)النشاشيبي ، ناصر الدين (١٩٦٢ م) ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ،(بيروت : المكتب التجاري) ، ص ١٣٨

(٢) الحسيني ، عبد الرازق (١٩٥٥ م) ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ،(صيدا : مطبعة العرفان) ، ص ٢٣٢

في الشرق الاوسط والمضاعفات التي قد تؤدي إلى ضعف موقف بريطانيا في الأردن (١) .

ومنذ ان تولى الملك الحسين بن طلال العرش ، انتهج سياسة متوازنة في علاقاته مع الدول العربية فقد قام بزيارة العراق بتاريخ ٢٧ / حزيران / ١٩٥٣ م ، ونتج عن زيارته الغاء التأشيرات بين البلدين ، وكذلك إزالة الرسوم الجمركية عن البضائع الأردنية التي تمر عبر الحدود العراقية إلى الكويت.

وبعد هذه الزيارة عقد لقاء في القاهرة بين رئيس الوزراء العراقي محمد الجمالي ، ورئيس الوزراء الأردني فوزي الملقي بتاريخ ٢٠ / كانون ثاني / ١٩٥٤ م ، و تركزت المحادثات بينهم على مسألة البحث عن دعم عسكري بريطاني إضافي ضد تهديدات اسرائيل ، وحاول الجمالي ايضا ان يقنع الملقي بأنه يمكن للأردن المحافظة على أمنه وسلامة اراضيه من خلال الاتحاد مع العراق وكان رد الملقي انه يوجد بعض المشكلات في التنفيذ (٢) .

وبعد ذلك توقفت المحاولات من أجل تحقيق الاتحاد ، وذلك لأن العراق غاب عن الساحة الأردنية إثر دخوله حلف بغداد ، وكذلك تدفق المساعدات السعودية إلى الأردن ليبتعد عن العراق ، وظهور عبد الناصر كزعيم للقومية العربية ومعاداته للعراق .

ولكن الحكومة الأردنية بدأت تأخذ نهج التقارب في العلاقات مع العراق مع بداية عام١٩٥٨ م ،مما أدى إلى الاعلان عن الاتحاد العربي مع العراق بتاريخ ١٤/شباط/١٩٥٨ م

وكان هناك مجموعة من الاسباب والعوامل التي ساعدت على قيام الاتحاد العربي ويمكن اجمالها بما يلي :١ – العامل الجغرافي : ويتلخص في أن الأردن يرتبط مع العراق بحدود مشتركة ، ويشكلان وحدة جغرافية واحدة حيث لا يفصلهما سوى الصحراء التي

---

(١) موسى ، سليمان (١٩٩١ م) ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ – ١٧٥ .

(٢) الشرعة ، ابراهيم (٢٠٠٤ م) ، الاتحاد العربي ١٩٥٨م ،(عمان:اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن)، ص ص ٩٠ – ٩١

تسهل الاتصال المباشر ، لذلك وصف الاتحاد بأنه الخطوة الاولى للهلال الخصيب (١) .

٢ – وجود تشابه في انظمة الحكم في البلدين : و على رأس كل نظام احد احفاد الشريف الحسين بن علي ، وتشابه المؤسسات المدنية والعسكرية في كل من البلدين .

٣ – قيام الجمهورية العربية المتحدة بدايةعام ١٩٥٨ م ، حيث سعت كل من الأردن والعراق إلى خلق نوع من التوازن في المنطقة العربية عن طريق إقامة الاتحاد العربي وهذا أهم الأسباب الداعية لقيام الاتحاد (٢).

المبحث الثاني : (١٩٥٨ م – ١٩٧٩ م) منذ انتهاء الاتحاد العربي وحتى بداية الحرب العراقية الايرانية :

بعد تطور العلاقات الثنائية بين الأردن والعراق نتيجة الاتحاد العربي ، حدث انقلاب بتاريخ ١٤ / تموز / ١٩٥٨ م على اثره انتهى النظام الملكي الهاشمي في العراق ، وظهر النظام الجمهوري ، وعلى ضوء ذلك قام الأردن بقطع علاقاته الدبلوماسية مع العراق .

وظلت العلاقات متوترة بين البلدين حتى أواخر عام ١٩٦٠ م ، حتى قام الملك حسين بالذهاب إلى الامم المتحدة من اجل ألقاء خطابه ،و التقى مع السيد هاشم جواد وزير الخارجية العراقي ، حيث أعلن الوزير العراقي ان العراق يرغب في أن تعود العلاقات الثنائية مع الأردن .

وصرح الملك الحسين بن طلال بـــ (أنه رأى ان يجعل من واجبه نحو وطنه وأمته فوق عواطفه ومشاعره ..) (٣) .

وعلى إثر ذلك أعلن الأردن بتاريخ تشرين أول / ١٩٦٠ م اعترافه بالنظام الجديد في

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٩٧ – ١٠١

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٢

(٣) موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ – ٤٦

العراق (١) ، وبعد ذلك تحسنت العلاقات بين البلدين وتم فتح الحدود بينهما ، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات ، وتم اعادة العلاقات الدبلوماسية ، وعين وصفي التل سفيرا للأردن في العراق ، ولكن ذلك لم يستمر طويلا حيث عادة العلاقات وتوترت مرة اخرى بتاريخ ١٨ / كانون ثاني / ١٩٦٠ م (٢) ، وكان هذا التوتر بسبب ترحيب واعتراف الأردن باستقلال الكويت ، واتخاذ الحكومة الأردنية قرارا بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت بدرجة سفارة بتاريخ ٨ / تشرين أول / ١٩٦١ م ، وعلى اثر هذا التصرف الأردني ظلت العلاقات مقطوعة حتى عام ١٩٦٣ م ، إذ تولى السلطة عبد السلام عارف وسعى من أجل احداث تحسن في علاقاته مع الدول العربية وخصوصا المجاورة منها (٣) .

وفي عام ١٩٦٧ م وقبل بدأ الحرب العربية الاسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ م ، كان الأردن قد انضم إلى معاهدة الدفاع المشتركة مع الجمهورية العربية المتحدة قبل بدء الحرب بستة أيام فقط ، وفي نفس اليوم انضم العراق إلى جانب الدول العربية وقررت الحكومة العراقية ان ترسل فرقة تتكون من أربعة ألوية إلى الأردن لمساعدة الجيش العربي الأردني ومشاركته الدفاع ضد الهجوم من اسرائيل (٤) .

ومنذ عام (١٩٧٠ م) بدأت تظهر الخلافات بين المنظمات الفلسطينية في الأردن و الحكومة ، وبلغت حالة التوتر ذروتها عند إعلان وزير الخارجية العراقي في تلك الفترة انه استدعى السفير الأردني في بغداد وأبلغه بأنه اذا لم تضع الحكومة الأردنية حدا للتدابير الاستثنائية التي اتخذت بحق الفدائين فأن الحكومة العراقية والجيش العراقي الموجود في الاراضي الأردنية

(١) الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، ع ١٥١٤ ، ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ م
(٢) الزبون ، محمد (١٩٩٩ م) ، التمثيل الدبلوماسي الاردني ١٩٥٣ م – ١٩٩٨ م ،(عمان : الجامعة الاردنية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٤٩
(٣) الشرعة ، ابراهيم (٢٠٠٢ م) ، دور الاردن الدبلوماسي والعسكري في حل الازمة الكويتية – العراقية بين عامي (١٩٦١ م – ١٩٦٣ م) ، (عمان : وزارة الثقافة) ، ص ٢٣
(٤) موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ٩٦

الشرقية سوف يقوم باتخاذ التدابير الضرورية من اجل حماية العمل الفدائي (١) .

ولكن الحكومة العراقية أدركت احتمالات ان تتطور الاحداث ولم تصدر الأمر لقواتها بالتدخل ، واكتفت بتقديم المساعدات للمنظمات سواء اموالا أو عتاداً و سلاح (٢) .

ولكنها نتيجة للعمليات التي حدثت في شهر تموز / ١٩٧١ م ، قامت الحكومة العراقية بالرد بعنف حيث أغلقت حدودها مع الأردن ، ولكن لم تستمر بالاغلاق مدة طويلة وأكتفت بفتح الحدود بعد حوالي ثلاثة أشهر فقط ، حيث سمحت للسيارات الأردنية والمواطنين ان يدخلوا بتاريخ ١٩ / تشرين أول / ١٩٧١ م وكان السبب في ذلك هو ان العلاقات بين العراق وسوريا قد اتجهت نحو التوتر (٣).

وبعد ذلك وبتاريخ ١٥ / اذار / ١٩٧٢ م ، أعلن الملك حسين بن طلال عن مشروع المملكة العربية المتحدة ، وقام بإرسال اربعة رؤساء وزارات سابقين إلى الدول العربية لعرض المشروع ، ولكن العراق رفض استقبال مبعوث الملك حسين ، وتم اعلان العراق رفض المشروع منذ اعلانه (٤).

وساهمت حرب تشرين أول/ ١٩٧٣ م بتعزيز العلاقات الأردنية العراقية عندما شارك الجيش العراقي إلى جانب الجيش الأردني وتم التخطيط المشترك بينهم من اجل القيام بهجوم معاكس ، وكذلك ساهم العراق بالحرب عن طريق استخدامه النفط كسلاح لصالح العرب وقام بسياسة تأميم النفط على الشركات العربية .

ولكن عادت العلاقات إلى التوتر بسبب العمليات التي كانت تقوم بها منظمة تسمى منظمة

---

(١) عزمي ، محمود ، (الثورة الفلسطينية المسلحة ١٩٦٥ م – ١٩٧١ م ، رؤية نقدية للفكر والممارسة ، (مجلة الفكر الاستراتيجي العربي : معهد الانماء العربي) ، ع (٣٣) ، كانون ثاني / ١٩٩٩ م ، ص ٦٦

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ٧١ – ٧٢

(٣) موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٤ – ٢٥٥

(٤) المرجع نفسه ، ص ص ٣٨٥ – ٣٨٨

(ابو نضال) منشقة عن حركة فتح عام ١٩٧٣ م والتي كان مركزها في بغداد وتقوم باعمال داخل الاراضي الأردنية للاخلال بالأمن في الأردن وقد اغتالت عدداً من الدبلوماسيين الأردنيين ، واعترف العديد من منظمي العمليات أنهم كانوا يتلقون التدريب في العراق قبل المجيء إلى الأردن (١) .

وفي الفترة الواقعة ما بين (٢ – ٥) تشرين الثاني ١٩٧٨ م تم عقد مؤتمر قمة عربية في بغداد حضرته كل الدول العربية باستثناء مصر ، وتم في المؤتمر تقديم (١٢٥٠) مليون دولار سنويا للأردن .

المبحث الثالث : (١٩٨٠م –١٩٩٠م) فترة الرئيس صدام حسين وتمتع الزعمين بعلاقات ثنائية انعكست على الحدود الأردنية العراقية وخاصة في فترة الحرب العراقية الايرانية :

بعد حوالي عام من تولي الرئيس صدام حسين السلطة في العراق وبتاريخ ٢٢ / أيلول / ١٩٨٠ م ، بدأت الحرب مع ايران وقام الجيش العراقي بمهاجمة ايران بسبب التدخلات في المنطقة الجنوبية من الأراضي العراقية ، وسعيها المتكرر للتخلص من نظام حكم صدام حسين والقضاء على حزب البعث العراقي (٢) .

و وقف الأردن منذ بداية الحرب العراقية – الايرانية إلى جانب الحكومة العراقية ، وعلى اثر ذلك قام الملك الحسين بن طلال ومعه رئيس الوزراء السابق مضر بدران بزيارة إلى بغداد ، حيث عرض على الرئيس صدام حسين اسعداده من اجل الدعم العسكري الأردني (٣) .

وأعلن الأردن ذلك رسميا بتاريخ ٤ /تشرين الأول/١٩٨٠ م دعمه للعراق في حربه مع ايران ، وكان الأردن أول دولة عربية تقوم بذلك ، وبعد يوم واحد من الاعلان(٤) ، اعلن الملك

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٤٠٣ – ٤٠٦ ، ٤٤٢ – ٤٤٤

(٢) لورنس ، هنري (د ، ت) ، اللعبة الكبرى ،(د ، ن) ،ص ٣٣٧

(٣) موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٩ – ٥٠٠

(٤) الدجاني ، محمد ، الدجاني ، منذر (١٩٩٣)، المدخل الى النظام السياسي الاردني ، عمان (د، ن)، ص ٣٩٦

حسين موقفه بقوله :(اليوم والعراق الشقيق يناضل من أجل استعادة حقوقه المشروعة واستكمال سيادته على أراضيه ومياهه وتصديه لاستخلاص الحق العربي الصريح في الجزر العربية ، أين يقف الأردن ؟ سؤال لاشك مطلقا ان جواب كل واحد منكم عليه دون تردد هو أننا نقف إلى جانب العراق على حق لا يطالب بغير الحق ....) (١) .

وعمل الملك الحسين بن طلال على شرح وجهة نظر العراق من خلال اللقاءات مع الزعماء في العالم العربي ، وكذلك سعى إلى تأييد العرب للعراق خاصة ليبيا وسوريا ،ونتيجة لذلك تم عقد اتفاق مبدئي بين الأردن والعراق لمد خط لضخ النفط من العراق حتى ميناء العقبة في الأردن (٢).

ونتيجة لوقوف الأردن مع العراق تطورت العلاقات بين البلدين حتى أدت إلى عقد معاهدة بين البلدين لتعيين الحدود الدولية بتاريخ ٢ / حزيران / ١٩٨٤ م ، ومثل الأردن وزير الداخلية سليمان عرار،وعن الجانب العراقي وزير الداخلية سعدون شاكر وجاءت المعاهدة بعشرمواد : المادة الاولى : يقر الطرفان المتعاقدان الساميان ،ويعترفان بأن حدودهما الدولية ، وهي التي قامت بتحديدها لجنة الحدود الفنية الأردنية العراقية المشتركة في محاضرها الموقع عليها ، في الرطبة ١٠ / كانون أول / ١٩٨٠ م ، و ١٤ / كانون ثاني / ١٩٨١ م ، وفي عمان ٢٨ / شباط / ١٩٨١ م ، وفي بغداد ٢٨ / اذار / ١٩٨١ م ، والرطبة ٢٨ / نيسان / ١٩٨١ م ، وفي طريبيل ٢٦ / تشرين ثاني / ١٩٨١ م ، التي تثبت باثنتين وستين دعامة شيدت بين دعامة الحدود العراقية السعودية المشتركة في جل عنازة ذات الرقم (٢٦٥) ودعامة الحدود

---

(١) محافظة ، علي (١٩٨٨ م) ، عشرة اعوام من الكفاح والبناء من ١٩٧٧ م – ١٩٨٧ م ، (عمان : مركز الكتب الاردني) ، ص ٢٢١ ؛ الصرايرة ، أروى (٢٠٠٤ م) ، موقف الاردن من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ م – ١٩٨٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الكرك : جامعة مؤته) ، ص ص ٨٠ – ٨١

(٢) موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٤ ، ٥٠٠

العراقية السورية المشتركة في التنف ذات الرقم(١) وحددت إحداثيات هذه الدعامات بموجب قوائم الإحداثيات ورسمت حسب تسلسل الدعامات على مرتسم من مقياس (١/ ٢٠٠٠٠٠) من قبل لجنة الحدود الفنية الأردنية العراقية المشتركة .وتم توقيعها في ١٩/حزيران/١٩٨٤م(١)

المادة الثانية : يبدأ خط الحدود الدولية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية من نقطة التقاء الحدود العراقية – السعودية ، في دعامة الحدود رقم (٢٦٥) جبل عنازة ، ذات ارتفاع (٩٤٠) متراً ويتجه نحو الشمال الشرقي باتجاه قدره (ش ً٤٣ ٠٨ ً٤٨ ش) ماراً بالدعامة رقم (١) التي تبعد مسافة قدرها (٥٦ / ٤٠٧٤ متراً) عن الدعامة (٢٦٥) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦١ / ٣٦٠٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٧ / ٤٩٧٧ متراً) إلى الدعامة رقم (٣) الدبلور .

ومن هذه الدعامة (دعامة رقم (٣) يتجه خط الحدود نحو الشمال الغربي وباتجاه قدره (٢٦ً 44ً ١٥ً غ) (34ً ١٥ 344ً) وبمسافة قدرها (٤٤ / ٤٦٨٨متراً) الى الدعامة رقم (٤) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٤ / ٤٩٤٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٥) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٩٩ / ٤٢٣٤ متراً) إلى الدعامة رقم (٦) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٩ / ٥٥٦ متراً) إلى الدعامة رقم (٧) ومنها يتجه خط الحدود نحو الجنوب الغربي باتجاه قدره (ج 34ً ١٥ ً٧٤ غ) (٣٤ ١٥ ٢٥٤) وبمسافة قدرها (٤٩ / ٣٠٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٨) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٨ / ٧٩٤ متراً) إلى الدعامة رقم (٩) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٨ / ٤٧٦٢ متراً) إلى الدعامة رقم (١٠) .

---

(١) الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، ع ٣٢٣٦ ، ٢ / حزيران ١٩٨٤م ، ص ٩٠٩

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٦ / ٣٥٠٢ متراً) إلى الدعامة رقم (١١) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٨ / ٢٠٠١ متراً) إلى الدعامة رقم (١٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٢ / ٢٣٤٩ متراً) إلى الدعامة رقم (١٣) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٠٠ /٣٣٥٥ متراً) إلى الدعامة رقم (١٤) . (١)

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٤ / ٣٣٩٥ متراً) إلى الدعامة رقم (١٥)

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٤ / ٦٨٢ متراً) إلى الدعامة رقم (١٦) ومنها يتجه خط الحدود نحو الشمال الغربي وباتجاه قدره (ش ٢٦ ٤٤ ١٥ غ) (٣٤ ١٥ ٣٤٤) وبمسافة قدرها (٨٣ / ١٠٢٤ متراً) إلى الدعمة رقم (١٧) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٤ / ٥٤٤ متراً) إلى الدعامة رقم (١٨) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٧ /٤٣٣١ متراً) إلى الدعامة رقم (١٩) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٧٠ /٣٥٦٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٠) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٠٥٠/٤٤ متراً) إلى الدعامة رقم (٢١) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٩٣/٢٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٦٩٤/٢١ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٣) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٧٦٣/٠٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٤) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٣٢٧/٠١ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٥) ومن هذه الدعامة يتجه خط الحدود نحو الشمال الشرقي وباتجاه قدره (ش ٣٤ ١٥ ٧٤ ش) وبمسافة قدرها (٢٤ / ١١١٦ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٦) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٨٦٦/٥٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٧) .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٩٠٩ – ٩١٠

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٧١٨/٥٩ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٨) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٣ / ٢٠٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٩) . (١)

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٣ / ٢٠٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٢٩) ومن هذه الدعامة يتجه خط الحدود نحو الشمال الغربي وباتجاه قدره (ش٢٦ ٤٤ ١٥ غ) (٣٤ ١٥٣ ٤٤) وبمسافة قدرها (٨٥ / ٣٣٨٩ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٠) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٨ / ٩١٠٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٣١) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٣ / ٣٨٤٦ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٩٦ / ٢٥٩٤ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٣) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٩ / ٣١٧٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٤) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٩٤ / ١٧٤٩ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٥) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١١ / ٣٨٦٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٦) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٩١ / ٤٤٨١ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٧) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٧٦ / ٣٢٧٧ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٨) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٠ / ٢٠٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٣٩) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٨ / ٧٦٧ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٠) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٤ / ٤٤٦٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٤١) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٢ / ٣٨٦٦ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٣ / ٢١٩٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٣) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٢ / ٢٠٥٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٤) .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٩١٠ – ٩١١

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٠ / ٤٩٤٥ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٥) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٥٢ / ٣٤٣٩ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٦) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٤ / ١٨٦٦ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٧) . (١)

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٧٦ / ٢٥١٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٨) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٢ / ٢٢١٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٤٩) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٩٨ / ٤١٨١ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٠) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٨ / ٢٩١٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٥١) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٦ / ٣٠١٣ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٦ / ٢٩١٧ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٣) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٧٠ / ٣٠٢١ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٤) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٣ / ٣١٣٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٥) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٢ / ٢٨٤٨ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٦) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٥٠ / ٢٩٧١ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٧) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٦ / ٤٣٩٢ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٨) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٣ / ٣٣٣٠ متراً) إلى الدعامة رقم (٥٩) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٨ /٤٩١٢ متراً) إلى الدعامة رقم (٦٠) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٨٤ /١٧٢٧ متراً) إلى الدعامة رقم (٦١) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٦ /١٣٩٧ متراً) إلى الدعامة رقم (٦٢) .

ومنها وبنفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٩ /٤٠٢٧ متراً) إلى الدعامة رقم (١) .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٩١١

ان الدعامة رقم (١) الواقعة دعامة الحدود العراقية السورية المشتركة ، تمثل مسار خط الحدود الأردنية العراقية ،وهي دعامة قديمة لا تشابه الدعامات التي شيدتها اللجنة الفنية المشار اليها في المادة الاولى من هذه المعاهدة وان المسافات المبينة في هذه المادة محسوبة من الاحداثيات الخاصة بالدعامات على اسقاط (U , T , M) . (١)

المادة الثالثة : يقر الطرفان المتعاقدان الساميان ، بأن دعامات الحدود المثبته على الارض ، وعددها اثنتان وستون دعامة المبينة احداثياتها في قوائم الاحداثيات الملحقة بهذه المعاهدة ، والموقعة من قبل ممثلي الطرفين المخولين قد شيدت من قبل لجنة الحدود الفنية الاردنية العراقية المشتركة ، المشار اليها في المادة الاولى من المعاهدة .

المادة الرابعة : تكون المساحات المتبادلة ، طبقا لتعديل خط الحدود الدولية الاصلي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية متساوية ، وقدرها (٥٦ / ١٩٥) مائة وخمسة وتسعون كيلو متراً مربعا وستة وخمسون من المائة من الكيلو متر مربع كما هو موضح بالمرتسم الملحق بالمعاهدة .

المادة الخامسة : يقوم الطرفان الساميان بإعداد خرائط طوبوغرافية (١ / ٢٥٠٠٠) لخط الحدود المبين بالمرتسم المشار اليه بالمادة الاولى من هذه المعاهدة ، طبقا لما ورد بمحضر الاجتماع الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٢٨ / اذار / ١٩٨١ م والتي تحل بعد إنجازها محل المرتسم المذكور ، وتكون هي الخرائط النهائية المعتمدة لخط الحدود .

المادة السادسة : يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بضمان تنفيذ محضر الاجتماعات الموقع عليه في عمان ، بتاريخ ٢١ / ايار / ١٩٨٣ م ، الخاص بالممتلكات التي تغيرت تعينها الوطنية – إثر تحديد الحدود الدولية بين بلديهما بموجب هذه المعاهدة المرفق بهذه المعاهدة .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٩١١

المادة السابعة : يعقد الطرفان المتعاقدان الساميان ، بروتوكولين الاول : لتنظيم سلطات الحدود ،والثاني: لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود (١).

المادة الثامنة : تلغى بموجب هذه المعاهدة جميع الوثائق والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين المتعاقدين الساميين بشأن تحديد الحدود الدولية بينهما .

المادة التاسعة : تخضع هذه المعاهدة للتصديق طبقا للاجراءات الدستورية النافذة في دولتي الطرفين المتعاقدين الساميين .

المادة العاشرة : تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، بعد مرور شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، الذي سيتم في عمان .

وبناء عليه فأن المندوبين المفوضين من قبل الطرفين المتعاقدين الساميين قد وقعا هذه المعاهدة والوثائق الملحقة بها كتب ببغداد من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية (٢)،وتم التوقيع عليها في بغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاخره للعام الهجري ١٤٠٤ هـ . الموافق اليوم التاسع عشر من شهر اذار للعام الميلادي ١٩٨٤ م .

وبعد توقف الحرب العراقية الايرانية ، قام الملك الحسين بن طلال بزيارة العراق بتاريخ ١٥ / أب / ١٩٨٨ م ، حيث قدم التهاني بالانتصارات التي أحرزتها القوات العراقية اثناء الحرب ، وتمخض عن هذه الزيارة التوقيع على محضر تعاون مشترك بموجبه قدمت الحكومة العراقية (أسلحة ومعدات) كانت قد حصلت عليها من الحرب مع ايران كهدية للاردن (٣) ، وتعزيزا للعلاقات بعد انتهاء الحرب بتاريخ ١٦ / شباط / ١٩٨٩ م ، وقع

---

(١) انظر البرتكولان الملاحق : الجريدة الرسمية ، عمان ، ع ٣٢٣٦، ٢/ حزيران/ ١٩٨٤م، ص ص٩١٣ – ٩٢٠

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩١٢

(٣) ابو طالب ، حسن ، (قمة عمان وبناء الوفاق القومي) ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية ، ع (٩١) ، يناير / ١٩٨٨ م ، ص ٤٨١

زعماء كل من (الأردن ، مصر ، العراق ، اليمن الشمالي) على ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد (١) ، وكانت الاهداف الاقتصادية هي الحافز الرئيسي الذي قام من أجله المجلس ولم يكن هناك اي أهداف عسكرية او أمنية ، وهو في ذلك يؤكد على العلاقات الاقتصادية الجيدة التي كانت بين الأردن والعراق ، ولكن سرعان ما انهار المجلس ، إذ لم يصمد إلا لمدة حوالي (٥٣٣) يوما ، وكان السبب الرئيس في انتهائه ازمة الخليج الثانية بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ م (٢) .

المبحث الرابع : (١٩٩١م – ٢٠٠٣ م) فترة فرض العقوبات على العراق بعد دخول الكويت وتأثر العلاقات الأردنية العراقية بما جرى في المنطقة :

كان موقف الأردن السياسي من أزمة الخليج الثانية محايدا ، وأخذ يتمسك بالشرعية الدولية مؤكدا على الدور العربي ويتمثل موقف الأردن من خلال قول الملك الحسين : (لم نترك باباً لم نطرقه ، ولا طريقا لم نسلكه لحل الازمة داخل بيتنا العربي ، نتطلع إلى انتصار العقل على الجنون و المحبة على الكراهية والسلام على الحرب) (٣) .

ورغم الحصار المفروض على العراق استمر الأردن بتقديم المساعدات الغذائية والأدوية للعراق ، وساعد ايضا في توفير النفط الذي يلزم للاستخدامات المدنية من خلال تكريره في الأردن على اثر ضرب محطات التكرير العراقية ، وبقي الأردن يستورد النفط من العراق ، وانطلقت الندوات والمسيرات و وسائل الاعلام تناهض وجود الجيوش الأجنبية في الخليج العربي (٤) .

---

(١) مرعي ، نسرين ، (مجلس التعاون العربي وافاق المستقبل) ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية ، نيسان / ١٩٨٩ م ، ص ١٥٦

(٢) هيثم ، حسان (٢٠٠٠ م) ، السياسة الخارجية العراقية ١٩٩٠ م – ١٩٩٨ م ،(عمان : الجامعة الاردنية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ص ٣٢ – ٣٣

(٣) خطاب الملك الحسين بن طلال ، صحيفة الدستور ،عمان،ع (٨٤٠٨) ، ١٦ / ١ / ١٩٩١ م ، ص ١٣

(٤) نهار ، غازي (١٩٩٣ م) ، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠ م – ١٩٩١ م ، (عمان : دار مجدلاوي) ، ص ٩٦

ونتيجة لموقف الأردن في تلك الفترة توسعت العلاقات الأردنية العراقية ، حيث تبين ذلك من خلال تكثيف زيارات الملك الحسين بن طلال إلى العراق ، حيث زار العراق (١٢) مرة كانت ثمانٍ منها قبل دخول الجيش العراقي الكويت و (٤) مرات بعد الأزمة ، وزار الرئيس صدام حسين الأردن مرتين في نفس العام .

وكان خير دليل على تطور العلاقات السياسية الأردنية العراقية في مرحلة الازمة ١٩٩٠م – ١٩٩١ م ، هو تطور العلاقات الاقتصادية حيث منذ أيلول / ١٩٩٠ م تم ألغاء الرسوم على وسائط النقل وكذلك البضائع ، وكان ذلك بناءً على قرار من وزارة النقل و الاتصالات الأردنية(١) .

ووصف الملك الحسين بن طلال متحدثا عن عام ١٩٩٢ م (في الواقع الصورة تكون أفضل نسبيا مما كانت عليه في العام الماضي ، ولكن عمليا نعاني من ضغوط كبيرة ، ويعاني الأردن بحكم موقعة ومسؤولياته ، وهذه ضريبة نحن نؤديها).

ويتبين من ذلك أن الأردن كان يعاني كثيرا من الضغوط الدولية بسبب موقفه الثابت تجاه العراق ، وكذلك سعى الأردن بعد الحرب إلى إزالة آثارها حيث علق الملك الحسين قائلا : (تغيير الصورة لصالح هذا البلد) (٢).

ونتيجة للضغوط الدولية على الحكومة الأردنية و للتخلص من الانتقادات التي كان يتعرض لها الأردن قامت الحكومة بإنشاء ستار ترابي بارتفاع نحو مترين على الحدود الأردنية مع العراق من أجل منع عمليات التهريب ، مما أثار الحكومة العراقية حيث اتهمت الأردن بالمشاركة في عزلة العراق (٣) .

ومن خلال مطالبة الملك حسين بتاريخ ٣٠ / نيسان / ١٩٩٣ م ، ان يتنحى الرئيس صدام

---

(١) هيثم ، حسان (٢٠٠٠ م) ، مرجع سابق ، ص ١٣١
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٩
(٣) المرجع نفسه ، ص ١٥١

وذلك من خلال قولة : (انني أهتم بشدة بشعب العراق ، وقد أوضحت بجلاء تام أنني لو كنت عقبة امام الأردن وتقدمه فأنني لن افكر مرتين بشأن " التنحي " فشعب الأردن يجب أن يكون اكثر أهمية) ، وقال ايضا : (ان هذا المنهج لا يؤمن به كثيرون بالشرق الاوسط المهم (فيما يتعلق بالعراق) هو الشعب العراقي) (١) .

وعلى اثر هذا وبتاريخ ٥ / أيار / ١٩٩٣ م ، تم أصدار قرار من مجلس قيادة الثورة في العراق يقضي باغلاق الحدود العراقية الأردنية ، والدول المجاورة لمدة (٦) أيام من اجل سحب ورقة النقد العراقية من فئة (٢٥) دينار والتي تحمل الرمز (خ ، ع ، ٢١٣) .

و للحد من تسرب الدينار العراقي الملغي إلى السوق العراقية ، تم نشر قوات عسكرية على الحدود مع الأردن تقدر بحوالي (٢٠٠) جندي و (٣٠) ضابط ، مما أدى إلى توقف تصدير النفط العراقي إلى الأردن نتيجة منع حركة الصهاريج من الذهاب والاياب.

وفي ١٩٩٤ م دخل الأردن بمفاوضات مع اسرائيل لعقد معاهدة السلام ، وعلى اثرها اعلن العراق بتاريخ ١١ / اب / ١٩٩٤ م عن طريق وزير الاعلام السابق (حامد حمادي) انه يرفض السماح للأردن التحدث باسم العراق ، وكان ذلك على اثر تصريح ادلى به وزير الاعلام الأردني (جواد العناني) الذي أعطى لنفسه الحق في زج اسم العراق فيما يسمى مفاوضات السلام مع اسرائيل ،واكد الوزير العراقي ان بلاده ترفض مسيرة المفاوضات مع اسرائيل (٢).

وكان موقف الملك الحسين بن طلال من ذلك قوله (لا أستطيع أن أتحدث باسم الاخرين ولكني آمل أن العراق وهو عنصر هام جدا في هذه المنطقة سوف يعود إلى الحياة ، كما آمل

---

(١) المرجع نفسه ، ١٥٥

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ١٥٦ ، ١٦٦

أن الام الشعب العراقي ستنتهي اما بالنسبة إلى السلام في الشرق الاوسط فسيكون العراق عاملا هاما له) (١) .

ويمكن تلخيص الموقف الأردني تجاه ازمة الخليج الثانية في الفترة ١٩٩٠ م – ١٩٩٨ م بمجموعة نقاط :

١ – أكد الأردن على ضرورة حل الازمة بمبادرة عربية .

٢ – أكد الأردن اهمية الحوار بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق .

٣ – أكد الأردن تعاطفه وقلقة تجاه الشعب العراقي وبذل كل ما يمكن لمساعدته .

٤ – أكد ضرورة السعي إلى السلام وهو المنهج الذي يؤمن به .

٥ – أكد ضرورة تطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة (٢) .

ونتيجة موقف الأردن تجاه العراق في ازمة الخليج الثانية تعرض لمقاطعة دول الخليج بشكل تام ، حيث عزل الأردن عن دول الخليج حوالي خمس سنوات منذ عام ١٩٩٠ م ، وقاطعت الكويت الأردن لمدة عشر سنوات ، حيث تم إعادة فتح السفارة الكويتية في الأردن عام ١٩٩٩م (٣) . ومنذ ان تولى الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن أكد على ضرورة رفع الحصار عن الشعب العراقي ، حيث اكد ذلك في خطاب التكليف لحكومة علي ابو الراغب بتاريخ ١٩ / حزيران / ٢٠٠٠ م : (أما المسألة العراقية فإننا نؤكد حرصنا الدائم على وحدة العراق الشقيق وسيادته على كامل أراضيه ، وندعو المجتمع الدولي للقيام بواجبه تجاه الحصار

---

(١) خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الاردني ، الاردن والعلاقات العربية ، ص ٤٢١

(٢) اللوزي ، فاتن (٢٠٠٨ م) ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣ م – ٢٠٠٨ م ، (عمان الجامعة الاردنية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٦٤

(٣) هياجنه ، محمد (٢٠٠٦ م) ، العلاقات الاردنية الخليجية الواقع والمستقبل ١٩٨٠م – ٢٠٠٤ م ، (دبي : مركز الخليج العربي) ، ص ٢٦

الجائر عن هذا القطر العربي الشقيق والجار العزيز علينا وضع حد لمعاناة هذا البلد العريق وهذا الشعب الأبي) (١) .

وظل الأردن ممثلا بالملك عبد الله الثاني يبذل الجهود لعدم وقوع الحرب ضد العراق ، حيث صرح الملك عبد الله في كلمته التي كانت الاخيرة قبل وقوع الحرب بنحو (١٨) يوما في حفلة الافتتاح لمؤتمر القمة العربية بتاريخ ٣ / اذار / ٢٠٠٣ م ، حيث قال (ان التحدي المطروح كيف نمنع وقوع هذه الحرب ؟ ، وكذلك بين حذره من (إمكانية تقسيم العراق اذا وقع الحرب) ، ودعا إلى ضرورة حل الأزمة سلميا وإعطاء المفتشين الدوليين الوقت الكافي وتنفيذ قرار (١٤٤١) (٢) .

المبحث الخامس : (٢٠٠٣ م– ٢٠٠٩ م) فترة الاحتلال الأمريكي للعراق وما صاحبها من توتر على الحدود ومن تغير في السياسية الخارجية العراقية :

بدأت الحرب الأمركية على العراق بتاريخ ١٩ / اذار / ٢٠٠٣ م ، وعلى أثر ذلك عقد الملك عبد الله الثاني أجتماع أمن دولة بعد يوم واحد من الحرب وأكد فيه قائلا : (ان الأردن بذل كل ما بوسعه وقام بكل الوسائل الممكنة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة العراقية) ، ومن خلال هذا الاجتماع أكد رئيس الوزراء السابق علي أبو الراغب على مجموعة من الاجراءات الحكومية وهي :

١ – توفير المواد التموينية .   ٢ – التحذير من الاحتكار والتلاعب بالاسعار .

٣ – اعتبار المنطقة الشرقية من الأردن منطقة مغلقة كونها قريبة من الحدود العراقية .

وكذلك بعد ذلك بتاريخ ٢١ / اذار / ٢٠٠٣ م وجه الملك عبد الله الثاني كلمة إلى الشعب الأردني .

---

(١) اللوزي ، فاتن (٢٠٠٨ م) ، مرجع سابق ، ص ٤٩

(٢) كلمة الملك عبد الله الثاني في الجلسة الافتتاحية في مؤتمر القمة العربية في دورتها الخامسة عشر المنعقدة في شرم الشيخ بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠٣ م .

بين فيها قائلا : (اكد أن الأردن لن يكون منطلقا لضرب العراق الشقيق) (١).

ووقف الأردن إلى جانب العراق حيث رفض أيضا عبور الطائرات العسكرية عبر أجوائه حيث قال الملك عبد الله الثاني : (طلب منا ان نفتح أجواءنا لعبور الطائرات العسكرية ولكننا رفضنا بإصرار) (٢).

وسعى الأردن إلى مساعدة الشعب العراقي في محنته حيث أمر الملك عبد الله الثاني في رسالة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٩/نيسان/٢٠٠٣م تجهيز مستشفى ميداني من قبل القوات المسلحة الأردنية وإرسالها إلى العراق ، وأمر ايضا باستقبال الجرحى والمصابين من ابناء الشعب العراقي ، وأكد استعداد الأردن لتدريب الكوادر العراقيه في المجالات المختلفة (٣) .

وبتاريخ ١٩ / تموز / ٢٠٠٤ م زار الأردن رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي ، حيث كانت زيارته هي أول زيارة خارج العراق ، و قام بإجراء محادثات مع الملك عبد الله ، حيث اكد الملك عبد الله دعم الأردن الكامل للحكومة العراقية في مساعيها في إحلال الأمن في العراق ، وكذلك تم عقد مباحثات بين الجانبين في العمل الأردني والعراقي في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والنفطية ، وبحثا موضوع تشكيل لجنة عليا أردنية عراقية مشتركة لبحث برامج التعاون المشترك .

وزار رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي الأردن مرة أخرى بتاريخ ٢ /تشرين ثاني/ ٢٠٠٤م وكان على رأس وفد اجتماعات اللجنة الأردنية العراقية العليا ، وتم بحث العلاقات الثنائية بين الجانبين .

وتكررت زيارة رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٢/كانون أول/٢٠٠٤م وتم خلالها استعراض

---

(١) اللوزي ، فاتن (٢٠٠٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ – ٩١

(٢) حديث الملك عبد الله لوكالة الانباء الاردنية ، ٢ / ٤ / ٢٠٠٣ م

(٣) رسالة الملك عبد الله الى رئيس الوزراء علي ابو الرغب ، ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م

جهود وانجازات اللجنة الأردنية العراقية التي بحثت قضايا الحدود والتبادل التجاري (١) .

وظل الملك عبد الله يؤكد أهمية أمن العراق وأنه يمثل دعامة أساسية للأردن ، واكد على ان الأردن يبذل حهوده لحماية حدوده مع العراق ومنع دخول الارهابين إلى العراق (٢) .

وكذلك أشار الملك عبد الله الثاني إلى أنه يبذل كل جهوده حيث انه قام ببناء مركز حدودي عصري متكامل على الحدود الأردنية العراقية بكلفة (١٠) ملايين دينار أردني (٣) .

وقام الرئيس العراقي جلال طالباني بزيارة الأردن بتاريخ ١٤ / اذار / ٢٠٠٧ م ، حيث أكد الملك عبد الله الثاني خلال اللقاء تجديد موقفه الداعم إلى مساندة العراق لتحقيق الوفاق الوطني واشار الرئيس العراقي بدوره إلى متانة العلاقات التي تربط العراق والأردن ، حيث جسد هذا اللقاء عمق العلاقات الأردنية – العراقية (٤) .

وخلال مؤتمر دول الجوار الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ ١٥ / تشرين أول / ٢٠٠٩ م ، أكد وزير الداخلية نايف القاضي ان الاجتماع كان للوقوف إلى جانب العراق الشقيق ودعمه ومساعدته في تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على سيادته و وحدة أراضيه ليعود قويا مساهماً في المحيط العربي والاقليمي(٥) .

وبعد ذلك بتاريخ ١٧ / تشرين الثاني / ٢٠٠٩ م زار الأردن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (عمار الحكيم) ، التقى الملك عبد الله الثاني ، حيث أكد الملك على وقوف الأردن إلى جانب العراق ودعمه للجهود التي تسعى إلى إعادة امنه واستقراره لكي يتمكن من تجاوز الظروف الصعبة ، وبدوره ثمن عمارالحكيم مواقف الأردن المؤيدة للعراق ، والخطوات التي

---

(١) اللوزي ، فاتن (٢٠٠٨ م) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ – ١١٥

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٣

(٣) حديث الملك عبد الله لصحيفة (الصباح الجديد) العراقية ، ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٦ م .

(٤) اللوزي ، فاتن (٢٠٠٨ م) ، مرجع سابق ، ص ١٣٨

(٥) صحيفة الرأي الاردنية ، عمان ، ع ١٤٢٤٩ ، ١٥ / تشرين الأول / ٢٠٠٩ م ، ص ١

اتخذها من اجل تسهيل اجراءات دخول المواطنين العراقين ، وقال ايضا (انه يسجل انفتاح الأردن على العراق حيث كان الأردن أول دولة ترسل سفيرا إلى بغداد بعد عام ٢٠٠٣ م) .

وكذلك أكد رئيس الوزراء السابق نادر الذهبي خلال لقائه عمار الحكيم ،استمرار الأردن في دعم العراقيين لتجاوز محنتهم،وأكد ايضا على العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين (١)

الخلاصة : يمكن من خلال هذا الفصل استخلاص مجموعة من النقاط الرئيسية :

أولاً : أن الملك عبد الله الأول بذل جهدا كبيراً لأقامة اتحاد مع العراق ولكن كان العراقيون يرفضون .

ثانياً : كان السبب الرئيسي في قيام الأتحاد العربي عام ١٩٥٨ م هو قيام الجمهورية العربية المتحدة فجاء لخلق نوع من التوازن .

ثالثاً:ساهم الانقلاب ضد النظام الملكي في العراق في أنهاء الاتحاد وتوتر العلاقات بين البلدين .

رابعاً : كان هناك دورٌ للمنظمات الفدائية في الأردن في توتر العلاقات بين الأردن والعراق .

خامساً : كان وقوف الأردن إلى جانب العراق في حربه مع ايران ١٩٨٠ م إلى ١٩٨٨ م سبباً رئيسياً في تطور العلاقات حتى أدت إلى توقيع معاهدة الحدود الأردنية العراقية عام ١٩٨٤ م .

سادساً : كانت نتيجة العلاقات السياسية الجيدة بين الأردن والعراق رفض الأردن التصويت على قرار أدانة العراق في أزمة الخليج الثانية والدعوة إلى حل المسألة عربياً .

سابعاً : وقف الأردن إلى جانب العراق طوال فترة فرض العقوبات الاقتصادية .

(١) الرأي ، عمان ، ع ١٤٢٨٢ ، ١٧ / تشرين الثاني / ٢٠٠٩ م ، ص ٣

ثامناً : بذل الأردن كل جهوده للحيلولة دون وقوع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ م .

تاسعاً : ساهم الأردن في فترة الحرب ٢٠٠٣ م عن طريق إرسال المستشفيات وفتح الحدود لدخول العراقيين إلى الاراضي الأردنية ، وتدريب الشرطة العراقية .

الخاتمة :

يلاحظ بشكل عام أن هناك علاقة وطيدة بين السياسة وترسيم الحدود وأن العلاقات الجيدة تساهم في حل قضايا الحدود وهذا هو افتراض الدراسة .

وبالنسبة للحدود الأردنية السورية كانت علاقات دول الانتداب فرنسا وبريطانيا هي الأساس في حل كل القضايا المرتبطة بالحدود ، وقد بدأ ترسيم الحدود في ٢٣/كانون الأول/ ١٩٢٠ م ، كما كانت الاتفاقيات القانونية الخاصة بحركة السكان (العشائر) قد ظهرت للوجود ، ويلاحظ ان العلاقات السياسية الجيدة ساهمت في نشر الهدوء على الحدود ، وبعد الحرب العالمية الثانية ارتبطت قضايا الحدود بنفس العوامل ، ولكن يلاحظ ان ترسيم الحدود الأردنية السورية تأخر عن باقي الدول مثل العراق ، و يعود ذلك إلى أن العلاقات السياسية كانت هي الفيصل النهائي في سرعة ترسيم قضايا الحدود .

وتطورت العلاقات الأردنية السورية ايجابيا لفترات قصيرة ، ولم تستثمر العلاقات الجيدة بين الأردن وسوريا أيام الرئيس السوري حافظ الأسد كما يجب قضايا الحدود (١٩٧٥م وما بعدها) .

وبالنسبة للعراق فأن علاقات العاهلين الأردني والعراقي وهما هاشميان فكان من المفروض أن يكون ذلك عاملاً مساعداً في ترسيم الحدود اكثر مما وصلت اليه اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٣١ م ، ولكن الأردن حصل على وضع أفضل في عهد الرئيس صدام حسين بسبب قوة العلاقات الثنائية التي ربطت بين الحاكمين .

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد ساهم الأنجليز في ترسيم الحدود بعد ان تم نشر الأمن في الصحراء عام ١٩٣٢ م .

بيد ان الأردن حصل على وضع أفضل في عهود لاحقه بسبب العلاقات السياسية المميزة بين العاهلين الأردني والسعودي .

وهكذا بشكل عام فأن العلاقات السياسية هي الفيصل النهائي بالنسبة للأردن للحصول على وضع حدودي مميز ، وهذا ما حصل في عهود تميزت بها العلاقات الثنائية بين قادة البلدين بحيث حصل الأردن على أفضل مما يمكن في تلك الظروف .

المراجع :

أ – الوثائق الأردنية والخطب والتصريحات الرسمية :

– الوثائق الأردنية لعام ١٩٩٠ م ، وزارة الثقافة والاعلام الأردنية ، عمان ، دائرة المطبوعات والنشر .

– البخيت ، محمد ، و محمد وأبو الشعر ، هند والسورية ، نوفان والمجالي ، بكر ،تحرير (١٩٩٧م) ، **أوراق الملك عبد الله الأول العلاقات الأردنية العراقية** ، (١٩٢١ – ١٩٥١) ، المجلد التاسع ، عمان ، الأردن .

– كلمة الملك عبد الله الثاني في الجلسة الأفتاتحية في مؤتمر تاقمة العربية في دورتها الخامسة عشر المنعقدة في شرم الشيخ بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠٣ م .

– حديث الملك عبد الله الثاني لوكالة الأنباء الأردنية بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٠٤ م .

– رسالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزراء علي ابو الراغب بتاريخ ٩ / ٤ / ٢٠٠٤ م

الوثائق الأجنبية :

– Records Of Jordan (1996) , (1919 – 1965)

ب – الكتب :

– الأردني ، الكتاب الابيض (١٩٩١ م) ،**الأردن وأزمة الخليج – اب ١٩٩٠ م– اذار ١٩٩١ م** (عمان : الاردن)

– الأرمنازي ، نجيب (١٩٧٣ م) ، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء** ، (بيروت : دار الكتاب الجديد) .

– اندريا ، الجنرال (١٩٨٥ م) ، **ثورة الدروز وتمرد دمشق** ، (بيروت : المكتبة الحديثة) ، ترجمة : حافظ ابو مصلح .

- البخيت ، محمد ، تحرير (د ، ت) ، **مجموعة القوانين والأنظمة** ، (عمان : مطبعة الاستقلال) .

- ابو جابر ، غالب (١٩٧٥ م) ، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية** ، (عمان : وزارة الثقافة) .

- الجعفري ، بشار (١٩٨٧ م) ، **السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦ م – ١٩٨٢ م)** ، (دمشق : دار طلاس للنشر) .

- الجهيني ، ناصر (١٩٩٩ م) ، **الملك عبد العزيز في الصحافة العربية** ، (الرياض : دار الملك عبد العزيز) .

- الحسيني ، عبد الرازق (١٩٨٨ م) ، **تأريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الاول ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية) .

- الحسيني ، عبد الرازق (١٩٥٥ م) ، **تأريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الثامن ،(صيدا : مطبعة العرفان) .

- الحضرمي ، عمر ، (٢٠٠٣ م) ، **العلاقات الأردنية السعودية** ، (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع) .

- الدجاني ، محمد والدجاني ، منذر (١٩٩٣ م) ، **المدخل الى النظام السياسي الأردني** ، (عمان : د ، ن) .

- دروزة ، محمد (١٩٦٠م) ، **حول الحركة العربية** ، ج ٢ ،(بيروت : المكتبة العصرية)

- درويش ، سائد (١٩٩٢ م) ، **الكتاب الابيض الأردني** ،(عمان دانه للنشر والتوزيع) .

- ابو دية ،سعد (١٩٩٨ م) ، **صفحات مطوية من تاريخ الأردن** ، (عمان : البنك الأهلي)

- ابو دية ، سعد (١٩٩٠ م)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) .

– ابو دية ، سعد (٢٠٠٩ م) ، **لورد الصحراء " دراسة في أوراق الضابط جون باجوت كلوب** ،(عمان :دار البشير)

– ابو دية ، سعد وصالح ، قاسم (١٩٩٧ م) ، **الجيش العربي** ، (عمان : القوات المسلحة الأردنية)

– ابو دية ، سعد ومهدي ، عبد المجيد (١٩٨٧ م) ،**الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء** ، (عمان : مطابع القوات المسلحة الأردنية) .

– أبو دية ، سعد و صالح ، قاسم (١٩٩٦ م) ،**الملك طلال بن عبد الله – أضواء على سيرة جلالته وفكره** ، (عمان : مطابع القوات المسلحة) .

– الريحاني ، أمين (١٩٨١ م) ، **تاريخ نجد وملحقاتة** ، ط ٥ ،(الرياض الفاخرية للنشر) .

الزركلي ، خير الدين (٢٠٠٩ م) ، **عامان في عاصمة شرق الأردن من ١٩٢١ م – ١٩٢٣ م** ، (عمان : الاهلية للنشر والتوزيع) .

– الزركلي ، خير الدين (١٩٨٥ م)، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز** ، ج ٣ ، ج ٤ ، (بيروت : دار العلم للملايين) .

– الزعبي ، أحمد (٢٠٠٢ م) ،**هربرت صموئيل وتأسيس أمارة شرق الأردن** ، (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي) .

– الزيدي ، مفيد (٢٠٠٢ م) ، **عبد العزيز آل سعود وبريطانيا** ، (بيروت : دار الطليعة)

– ساعاتي ، أمين (١٩٩١ م) ، **الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية** ، (القاهرة : المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية)

– السماري ، فهد (١٩٩٩ م) ، **الملك عبد العزيز آل سعود والمانيا – دراسة تاريخية للعلاقات السعودية الالمانية (١٩٢٦ م – ١٩٣٩ م)** ، (بيروت : دار أمواج للنشر) .

- السماري ، فهد و الجهيمي ، ناصر و نوفل ، عادل و حران ، تاج السر (١٩٩٩ م) ، **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي** ،(الرياض مكتبة الملك عبد العزيز العامة)

- آل سعود ، موضى بنت منصور عبد العزيز (١٩٩٢ م) ،**الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت** ، (بيروت : دار الساقي) .

- سعيد ، أمين (د ، ت) ، **تاريخ الدولة السعودية** ، المجلد الثاني ، (بيروت : دار الكتاب العربي) .

- سعيد ، أمين (١٩٥٩ م) ، **الجمهورية العربية المتحدة** ،الجزء الأول ، (القاهرة : دار أحياء الكتب العربية)

- سعيد ، أمين (د ، ن) ، **الثورة العربية الكبرى** ، المجلد الثالث،(القاهرة،مطبعة الحلبي).

- سلامه ، غسان (١٩٨٠ م) ،**السياسة الخارجية السعودية** ، (بيروت : دار الريحاني) .

- سنو ، محمد توفيق ، جمع (١٩٦٤ م) ، **مجموعة الأنظمة والقوانين (١٩١٨ م – ١٩٣١ م)** ،(عمان : المطبعة الوطنية) .

- الشرعة ، ابراهيم (٢٠٠٤ م) ، **الاتحاد العربي ١٩٥٨ م** ، (عمان : اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن) .

- الشرعة ، ابراهيم (٢٠٠١ م) ، **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية – العراقية بين عامين (١٩٦١ م – ١٩٦٣ م)** ، (عمان : وزارة الثقافة) .

- الشناق ، عبد المجيد ، (١٩٩٦ م) ،**التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ –** الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ م ، ط ١، (عمان : منشورات لجنة تاريخ الأردن) .

الشهبندر ، عبد الرحمن (د ، ن) ،**ثورة سوريا أسرارها وعواملها** ،(عمان : دار الجزيرة)

- الشهبندر ، عبد الرحمن (١٩٧٧ م) ، **ثورة سوريا الكبرى مذكرات** ، (بيروت : دار الارشاد) .

- الصباغ ، عبد الطيف (١٩٩٩ م) ، **بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن** ، (القاهرة :مكتبة مدبولي) .

- بن طلال ، الملك حسين (١٩٦٨ م) ، **حربنا مع اسرائيل** ، (بيروت : د ، ن) .

- بن طلال ، الملك الحسين (١٩٨٧ م) ،**مهنتي كملك** ،(عمان: مؤسسة المصري للتوزيع)

- عبيدات ، ميسون (١٩٩٤ م) ، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الامارة – ١٩٢١ – ١٩٤٦ م** ، (عمان : لجنة تاريخ بلاد الشام ، الجامعة الاردنية) .

- عبيدات ، محمود (١٩٩٧ م) ، **أحمد مريود (١٨٨٦ م – ١٩٢٦ م)** ،(بيروت : رياض الريس للكتب والنشر) .

- عبد الفتاح ، فكرت نامق (١٩٨١ م) ، **سياسية العراق الخارجية في المنطق العربية (١٩٥٣ م – ١٩٥٨ م)** ، منشورات وزارة الاعلام والثقافة العراقية ، (بغداد : دار الرشيد للنشر) .

- عزام ، عبد المجيد (١٩٩٨ م) ، **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية** ، (عمان : وزراة الثقافة) .

- العظم ، خالد (١٩٧٣ م) ، **مذكرات** ، ط ٢ ، ٣ مجلدات ، (بيروت : الدار المتحدة) .

- العفيف ، احمد خليف (٢٠٠٦ م) ،**الملك عبد الله الاول وقضية الوحدة السورية الكبرى** ، (عمان : دارجرير للنشر والتوزيع) .

- عكور ، أيمان ، (٢٠٠٢ م) ، **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية (١٩٤٨ – ١٩٦٠)** ، ط١ ، (عمان : وزارة الثقافة) .

- غرايبة ، أبراهيم (١٩٩٧م)،**جماعة الأخوان المسلمين في الأردن(١٩٤٦م– ١٩٩٦ م)** ، (عمان : دار السندباد للنشر) .

- قرقوط ، ذوقان (١٩٨٩ م) ، **تطور الحركة الوطنية السورية** ، (دمشق : دار طلاس)

– قطيشات ، ياسر نايف (٢٠٠٩ م) ، **العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي ١٩٥٢ م – ٢٠٠٤ م** ،(عمان : دار يافا العلمية للنشر) .

– كركبرايد ، السير أليك سيث (١٩٨٧ م) ، **خشخشة الاشواك (مذكرات المعتمد البريطاني بشرق الأردن من ١٩١٧ م – ١٩٥١ م)** ، ترجمة : أحمد عويدي العبادي ،(المفرق : دار الفدين)

– كنت ، جيمس (١٩٩٠ م) ، **الحسين سيرة حياة** ،(عمان : مطابع القوات المسلحة الأردنية) .

– كوستنر ، جوزيف (١٩٩٦) ، **العربية السعودية من القبيلة الى الملكية من ١٩١٦ م – ١٩٣٦ م** ، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد ، (القاهرة : مكتبة مدبولي) .

– لورانس ، هنري (١٩٩٦ م) ، **اللعبة الكبرى : المشرق العربي والأطماع الدولية** ، (بنغازي : الدار الجماهيرية) ، ترجمة : عبد الحكيم الأربد .

– لونغزيك ، ستيفن (١٩٧٨ م)، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي** ،ترجمة : بيار عقل ، (بيروت : دار الحقيقة) .

– الماضي ، منيب و موسى ، سليمان (١٩٨٨ م) ،**تاريخ الأردن في القرن العشرين** ، ط٢ ، (عمان : مكتبت المحتسب) .

– محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ، **العلاقات الأردنية البريطانية " ١٩٢١ م – ١٩٥٧ م "** ، (بيروت : دار النهار).

– محافظة ، علي (١٩٧٣ م) ،**تاريخ الأردن المعاصر** ،(**امارة شرق الأردن نشأتها وتتطورها**) ، (عمان : الجامعة الأردنية) .

– محافظة ، علي (١٩٨٨ م) ،**عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، مجموعة خطب الملك حسين المعظم ١٩٧٧ م – ١٩٨٧ م** ، (عمان : مركز الكتب الأردني) .

– محافظة ، محمد (١٩٩٠ م) ،**امارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن – ١٩٢١ م – ١٩٤٦ م** ، (عمان : دار الفرقان)

– محافظة ، محمد (٢٠٠٩ م) ، **العلاقات الأردنية السورية (١٩٢١ – ١٩٤٦)** ، ط١ ، (عمان : (د ، ن)

– موسى ، سليمان (١٩٩٠ م)، **إمارة شرق الأردن (نشأتها وتطورها في ربع قرن)** ، (١٩٢١ – ١٩٤٦) ،(عمان : جمعية العمال التعاونية ، لجنة تاريخ الأردن) .

– موسى ، سليمان (١٩٩٦ م) ، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ، ج ٢ ، (عمان : المحتسب) .

– موسى ، سليمان (١٩٨٧ م) ، **تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١ – ١٩٢٥)** ، ط ٣ ، (عمان : مكتبة المحتسب) .

– موسى ، سليمان (١٩٩٩ م) ، **دراسات تاريخ الأردن الحديث** ، (عمان : وزارة الثقافة)

– موسى ، سليمان (١٩٧٨ م) ، **المرسلات التاريخية** ، المجلد الثالث ، عمان : (د ، ن) .

– موسى ، سليمان (١٩٩٢ م) ، **صفحات من تاريخ الأردن** ، (عمان : مكتبة الرأي) .

– موسى ، سليمان (١٩٩١ م) ، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث** ، اضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦ م – ١٩٥٢ م) ، (عمان : المؤسسة الصحفية الرأي)

– النعيم ، مشاري عبد الرحمن ، (١٩٩٩ م) ، **الحدود السياسية السعودية** ، ط ١ ، ،(بيروت : دار الساقي) .

– النشاشيبي ، ناصر الدين (١٩٦٢ م) ، **ماذا جرى في الشرق الأوسط** ، (بيروت : المكتب التجاري) .

– نهار ، غازي (١٩٩٣ م) ، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه ازمة الخليج** (١٩٩٠ م – ١٩٩١ م) ، (عمان : دار مجدلاوي) .

– الهياجنة ، عدنان محمد ، (٢٠٠٦ م) ، **العلاقات الخليجية – الأردنية الواقع والمستقبل (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)** ، ط ١،(دبي : مركز الخليج للأبحاث) .

– المملكة العربية السعودية ، (٢٠٠٨ م) ، **السعودية ومراحل التأسيس في القرن العشرين** ، (الرياض : الوراق للنشر) .

– الاعلام ، وزارة (١٩٧٧ م) ،**البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمة ١٩٥٢ م –** ١٩٧٧ م ،(عمان : دائرة المطبوعات والنشر) .

– الروسان ، ممدوح (١٩٧٩ م) ،**العراق وقضايا الشرق العربي القومية** ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات) .

ج – الدوريات وأوراق العمل :

– أفندي ، عطية حسين ، (نيسان ١٩٩١م) ، **الجامعة العربية وازمة الخليج** ، السياسة الدولية ، ع ١٠٤، (القاهرة: مؤسسة الاهرام) ، ص ص ٥١ – ٥٢

– ابو طالب ، حسن ، **قمة عمان وبناء الوفاق القومي** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية ، ع (٩١) ، يناير / ١٩٨٨ م .

– الطويل ، فالح (٣٠ – ٣١ / ايار / ١٩٩٩ م) ، **العلاقات الأردنية السورية** ، ورقة عمل قدمت للمؤتمر الثاني(السياسة الخارجية الأردنية) واقع وتطلعات الأردن ودول الجوار ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، الأردن .

– مصطفى ، محمد خير ، **العلاقات الأردنية العربية منذ أزمة الخليج – السعودية** ، ورقة عمل قدمة الى ندوة السياسة الخارجية الأردنية ، (عمان : جامعة العلوم التطبيقية) ، ٢٨ – ٢٩ / نيسان / ١٩٩٨ م .

– مرعي ، نسرين ،**مجلس التعاون العربي وافاق المستقبل** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية ، نيسان / ١٩٨٩ م

د – الرسائل الجامعية :

– الرعود ، عبد الطيف (١٩٩٩ م) ، **الاثار السلبية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية** ، رسالة دكتوراة ، جامعة ام درمان ، السودان ، السودان .

– خطاطبه ، ابراهيم (١٩٩٥ م) ، **القوات المسلحة الأردنية وحركة تعريب العناصر القيادية** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

– الشلبي ، سهيلا (١٩٩٨ م) ، **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

– الطراونة ، أحمد محمد (٢٠٠٣ م) ، **العلاقات الأردنية السعودية ١٩٢١ – ١٩٦٤** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

– المقبل ، صلاح بن عبد الله (٢٠٠٦ م)،**العلاقات الأردنية السعودية (١٩٩٩ – ٢٠٠٥)** رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الأردن .

– العبداللات ، منى خليفة(٢٠٠١ م) ، **العلاقات الأردنية السورية(١٩٧٠ – ١٩٨٥)** ، ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

– العبد اللات ، أرشيد فالح (١٩٩٣م)، **العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٦)** ، رسالة ماجستير ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

– درادكة ، فتحي (٢٠٠١ م) ، **دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية (١٩٥٣ م – ١٩٦٧ م)** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

- حسان ، هيثم (٢٠٠٠ م) ،**السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠م – ١٩٩٨م** رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- اللوزي ، فاتن (٢٠٠٨م) ، **السياسية الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة – ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ م** ،رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- البوريني ، منار أحمد (٢٠٠٦ م) ، **جيوبوليتيكية الحدود الشمالية الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- الزبون ، محمد سليم (١٩٩٩ م) ، **التمثيل الدبلوماسي الأردني – ١٩٥٣ م – ١٩٩٨ م دراسة في أداة من أدوات السياسة الخارجية** ،رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- الصرايرة ،أروى (٢٠٠٤م)،**موقف الأردن من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠م– ١٩٨٨** م ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الأردن .

ه – الصحف والمجلات :

أولاً : الجريدة الرسمية :

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(٣٢٣٦)، ٢ / حزيران / ١٩٨٤ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(١٥١٤)، ١٠ / تشرين الأول / ١٩٦٠ م .

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(١٨٦٨)، ٢٦ / اب / ١٩٦٥ م .

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(١٦٣٣)، ٢٩ / اب / ١٩٦٢ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(١٦٣٢)، ٢٧ / اب / ١٩٦٢ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(٨٩٨)، ١٦ / نيسان / ١٩٤٧ م .

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(٥٧١)، ١٦ / آب / ١٩٣٧ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (٤١٥)، ٢٢ / كانون أول / ١٩٣٣ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ،خطاب العرش،ج١،ع(١)،ملحق،١/تشرين ثاني/ ١٩٦١ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ،ملحق ، ع(٨٦٥)، ١٧ / حزيران / ١٩٤٦ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (٨)، ١٦ / تموز / ١٩٢٣ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(٧٣)، ٦ / تشرين أول /١٩٢٤ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (٣٢٩)، ١٦ / كانون أول / ١٩٣١ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع(١٩١)، ١ / ايار/ ١٩٢٨ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (٣٢٣٦) ، ٢ / حزيرا ن / ١٩٨٤ م .

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (١٨٦٨) ، ٢٦ / آب / ١٩٦٥ م .

الجريدة الرسمية الأردنية ، عملن ، ع (٢٥٢) ، ٤ / اذار / ١٩٣٠ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (٣٨٥) ، ١٦ / نيسان / ١٩٣٣ م

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ،(ع ممتاز)، ١٦ / ايار / ١٩٣٣ م .

الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، ع (٤١٥) ، ٢٢ / كانون أول / ١٩٣٣ م .

ثانياً : الصحف :

الدفاع ،عمان ، ٢٣ / كانون الثاني / ١٩٥٢ م

الدفاع ، عمان ، عدد (٦١٦٩) ، ١ / حزيران/ ١٩٥٦ م

الدفاع ،عمان ، ع (٦٨١٧) ، ٣ / تموز / ١٩٥٨ م

الدفاع ، عمان ، ع (٦٨٣٤) ، ٢٣ / تموز / ١٩٥٨ م

الدفاع ،عمان ، ع (٨٢٩٤) ، ٢٤ / نيسان / ١٩٦٣ م

الدفاع ،عمان ،ع(٥٣٨٨)، ١ / تشرين ثاني / ١٩٥٣ م .

الدفاع ،ع(٦٠٩٤)، ٤ / اذار / ١٩٥٦ م .

الدفاع ،ع(٨٩٩٠)، ٢٢ / اب / ١٩٦٥ م

الدفاع ،ع(٨٩٩٠)، ١٨ / اب / ١٩٦٥ م

الدفاع ،ع(٦٤٤٨)، ٣٠ / نيسان / ١٩٥٧ م .

الرأي ، عمان ، ع (٤٧)، ٢٦ / تموز / ١٩٧١ م .

الرأي ، عمان ، ع(١٤٥٨)، ١٣ / آب / ١٩٧١ م

الرأي ، عمان ، ع(١٨٤)، ٤ / كانون أول / ١٩٧٢ م .

الرأي ، عمان ، ع(٥٥٢٧)، ١٠ / أب / ١٩٨٥ م

الرأي ، عمان ، ع (٥٥٣١)، ١٤ / أب / ١٩٨٥ م

الرأي ، عمان ،ع (٥٥٦٠)، ١٢ / أيلول / ١٩٨٥ م

الرأي ، عمان ، ع (١٤٢٣٠)، ٢٦ / أيلول / ٢٠٠٩ م .

الرأي ، عمان ، ع (١٤٢٣١)، ٢٧ / أيلول / ٢٠٠٩ م .

الرأي ، ٦ / نيسان / ١٩٩٩ م نقلاً عن موقعها على الانترنت

الرأي ، عمان ، ع(١٤٢٧٦)، ١١ / تشرين ثاني / ٢٠٠٩ م

الرأي ، عمان ، ع(١٤٢٨٢)، ١٧ / تشرين الثاني / ٢٠٠٩ م ،

الدستور ، عمان ، ع (١٤٣٤)، ٢٠ / تموز / ١٩٧١ م .

الدستور ، عمان ، ع (١٤٤٥)، ٣١ / تموز / ١٩٧١ م .

الدستور ، عمان ، ع(٦٧)، ١٨ / آب / ١٩٧١ م

الدستور ، عمان ،ع(١٦٨٥)، ٣ / نيسان / ١٩٧٢ م .

الدستور ، عمان ، ع(١٩٢٣)، ١ / كانون أول / ١٩٧٢ م .

الدستور ، عمان ، ع (٢٢٣٦)، ١٥ / تشرين ثاني / ١٩٧٣ م .

الدستور ، عمان ، ع (٢٢٥٨) ، ٧ / تشرين ثاني / ١٩٧٣ م .

الدستور ، عمان ، ع (٢٩٠١)، ٢٣ / أب / ١٩٧٥ م ،

الدستور ، عمان ، ع (٤٧٨٩) ، ١١ ، كانون ثاني / ١٩٨٠ م .

الدستور ، عمان ، ع(٤٨٤٥) ، ١٥ / شباط / ١٩٨١ م .

الدستور ، عمان ، ع (٤٨٥١)، ١٢ ، شباط ، ١٩٨١ م

الدستور ، عمان ، ع (٦٥٤٧)، ١١ / تشرين ثاني ، ١٩٨٥ م

الدستور ، عمان ، ع (٦٤٩٢)، ١٧ / أيلول / ١٩٨٥ م

السبيل الاسلامية الاسبوعية ، عمان ، ع ٥٧٨ ، ٢٣ / تشرين الثاني / ٢٠٠٤ م .

عرب اليوم ، عمان ، ١٩ / تموز / ٢٠٠٩ م نقلاً عن موقعها على الانترنت

الجزيرة ، عمان ، ع ١١٨٩ ، ١٤ / حزيران / ١٩٤٧ م .

الغد ، عمان ، ٣ / شباط / ٢٠٠٥ م نقلاً عن موقعها على الانترنت

ثالثاً : المجلات :

– عزمي ، محمود ، (الثورة الفلسطنية المسلحة ١٩٦٥ م – ١٩٧١ م ، رؤية نقدية للفكر والممارسة ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي : معهد الانماء العربي** ، ع (٣٣) ، كانون الثاني / ١٩٩٩ م ،

مواقع الانترنت :

– صحيفة العرب اليوم الأردنية ، عمان ، ٨ / شباط / ٢٠٠٤ م ، نقلا عن موقعها :

www.alarabalyawm.net

– الثورة السياسية ، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر ، ١ / اذار / ٢٠٠٥ م ، سوريا ، دمشق ، نقلا عن موقعها على الانترنت : **www. Admin@thawra.com**

– عمان نت ، جهاد أبو فلاح ، ١٨ / تشرين ثاني / ٢٠٠٧ م ، **www. Amman . net**

– مؤتمر صحفي مشترك للذهبي و عطري ، ٣١ / كانون أول / ٢٠٠٧ م ، رئاسة الوزراء ، المملكة الأردنية الهاشمية ، **www.pm.gov.jo**

– موقع سوريا الحرة ، ٢٠ / تموز / ٢٠٠٩ م ، **www. Free-syria.com**

– صحيفة العرب اليوم ، رداد القلاب ، ٤ / أب/ ٢٠٠٩ م ، **www.alarabalyawm.net**

– شام برس ، ٢٤ / أيلول / ٢٠٠٩ م ، **www. Champress.net**

– عامر الحنتولي ، خطوة أردنية نحو التعاون الخليجي ، جريدة ايلاف الالكترونية ، قضايا اقتصادية ، ١٨ / كانون ثاني / ٢٠٠٥ م ، نقلا عن موقعها : **WWW.EIAPH.COM**

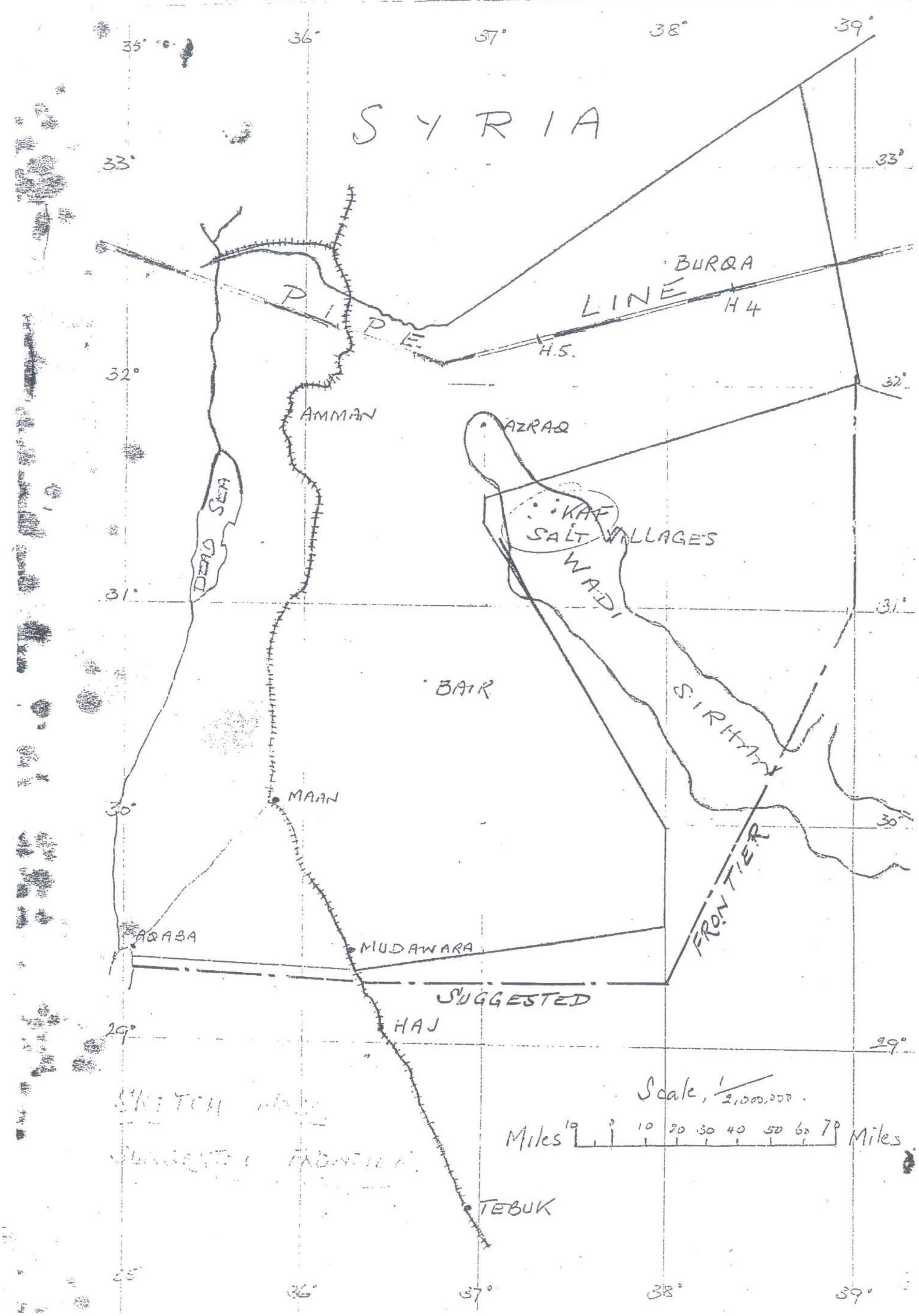
– عكاظ للصحافة والنشر ، ع ٢٣٧٤ ، ١٧ / كانون أول / ٢٠٠٧ م ، نقلا عن موقعها :

www.okaz.com

الملاحق :

الملحق الأول : خريطة للأردن مبين عليها بخط (كلوب باشا) اصراره على ان تكون منطقة وادي السرحان ضمن المناطق الاراضي الأردنية :

الملحق الثاني : جزء من الجريدة الرسمية الأردنية وارد فيها برتكولان موقعين بين المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية العراقية :


35°
36°
37°
38°
39°
33°
32°
31°
30°
29°
SYRIA
PIPE
LINE
BURQA
H 4
H.5.
AMMAN
AZRAQ
DEAD SEA
KAF
SALT VILLAGES
WADI
SIRHAN
BAIR
MAAN
FRONTIER
AQABA
MUDAWARA
SUGGESTED
HAJ
Scale, 1/2,000,000.
Miles 10 0 10 20 30 40 50 60 70 Miles
TEBUK

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ . الموافق ٢ حزيران سنة ١٩٨٤ م. العدد ٣٢٣٦

الفهرس

مديرية المطابع العسكرية

بروتـــو كول

بين المملكـــة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقيـــة لتنظيم سلطات الحدود

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الحدود الدولية بين المملكـــة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر آذار ١٩٨٤ ورغبة منها في تنظيم اختصاصات سلطات الحدود ، فقد اتفقتا على ما يلي : —

المادة الاولى : —

١ — لغرض تنفيذ هذا البروتوكول تمتد منطقـــة الحـــدود الى عمق سبعـــة كيلو مترات داخل اقليم كل من الطرفين المتعاقدين اعتبارا من خط الحدود المشترك .

٢ — لا يجوز لكلا الطرفين المتعاقدين اقامة منشآت او مخيمات او ما يشابهها باستثناء المنشآت الرسمية كمنشآت قوات الحدود والمنشآت الحكومية الاخرى في المنطقة الممتدة لعمق كيلو متر واحد من خط الحدود المشترك.

المادة الثانية : —

١ — يعين كل من الطرفين المتعاقدين سلطات الحدود المدرجة ادناه لممارسة تنفيذ احكام هذا البروتوكول :

أ — سلطات الحدود من الدرجة الاولى : —

عن المملكة الاردنية الهاشميـــة — مدير قضاء الرويشد .

عن الجمهورية العراقية — قائم مقام قضاء الرطبة .

ب — سلطات الحدود من الدرجة الاعلى : —

عن المملكة الاردنية الهاشميـــة — محافظ اربد .

عن الجمهورية العراقيـــة — محافظ الانبار .

٢ — يجوز تغيير سلطات الحدود المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة او استحداث سلطات اخرى باتفاق الطرفين المتعاقدين بالطريق الدبلوماسي .

المادة الثالثة : —

يبلغ الطرفان المتعاقدان أحدهما الاخر بالطريق الدبلوماسي خلال شهر من دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ بالاسماء الكاملـــة لاعضاء سلطات الحدود وعناوين وظائفهم وصورة من وثائق تفويضهم وتتضمن وثيقة التفويض صورة صاحبها وتوقيعه ويتم بعد ذلك ابلاغ كل تغيير يجري في هذا الصدد بنفس الاسلوب .

المادة الرابعة : —

يكون لكل عضو مخول من سلطات الحدود للطرف المتعاقد الحق في ان يعين المساعدين الذين يحتاج اليهم وان يبلغ اسماءهم وعناوين وظائفهم الى سلطات حدود الطرف المتعاقد الآخر ووثيقة تفويضه :

المادة الخامسة : —

اتفق الطرفان المتعاقدان على تسويـــة الخلافات والمخالفات والحوادث التي تقع في منطقة الحدود المشمولة بهذا البروتوكول وفقاً للاحكام المدرجة فيه :

المادة السادسة : —

يقصد بالمخالفات والحوادث الخاصة بالحدود والتي تدخل في نطاق احكام هذا البروتوكول ما يلي : —

١ — اجتياز غير مسموح به للحدود من قبل مواطني الطرفين المتعاقدين .

٢ — التعرض لدعامات الحدود او هدمها او هدم المباني او المنشآت الاخرى المتعلقة مباشرة بالحدود .

٣ — اطلاق النار على المخافر وحرس الحدود او على الاشخاص او على دعامات الحدود او منشآت الحدود الواقعة في اراضي الطرف الآخر .

٤ — هروب متهمين بارتكاب احدى الجرائم طبقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي ينتمون اليه في منطقة الحدود ولجوئهم الى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر .

٥ — حوادث السلب والنهب والحريق التي تقع من قبل مواطني احد الطرفين المتعاقدين في منطقة الحدود لدى الطرف الآخر .

٦ — قيام شخص او اشخاص باعمال التهريب من اقليم احد الطرفين المتعاقدين الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٧ — صيد الحيوانات البرية ضمن منطقة الحدود .

٨ — اساءة استعمال مياه الآبار او تلويثها وكل ما يؤدي الى اعاقة الانتفاع بها .

٩ — الخلافات الناجمة عن اجتياز حدود احد الطرفين المتعاقدين من قبل موظفي حدود الطرف الآخر .

المادة السابعة : —

يكون لاعضاء سلطات الحدود لكل من الطرفين المتعاقدين الاختصاصات المدرجة ادناه في منطقة الحدود : —

١ — اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع الحوادث .

٢ — اتخاذ الاجراءات اللازمة واشعار سلطات حدود الطرف المتعاقد الآخر لتجنب ارتكاب الجرائم في منطقة الحدود للطرف المتعاقد الآخر من قبل الاشخاص ومنعهم من اجتياز الحدود ، وفي الحالة التي يجتاز فيها هؤلاء الاشخاص خط الحدود من منطقة حدود احد الطرفين المتعاقدين الى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر تشعر سلطة حدود الطرف الاول سلطة حدود الطرف الثاني وتتخذ هذه الاخيرة الاجراءات اللازمة للقبض عليهم وتسليمهم الى سلطة حدود ذلك الطرف .

٣ — اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة التهريب وابعاد المهربين عن منطقة الحدود .

٤ — تبادل المعلومات في حالة الكوارث في منطقة الحدود والتعاون في سبيل حصرها .

٥ — اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد انتشار الاوبئة الحيوانية او الطفيليات الزراعية الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر ولهذا الغرض تقوم سلطة حدود الطرف المتعاقد الذي ظهر في اقليمه وباء باشعار سلطة حدود الطرف المتعاقد الآخر .

وفي حالة الشك في وجود وباء بين الحيوانات التي ينبغي ان تجتاز الحدود من اقليم طرف الى اقليم الطرف الآخر تتخذ سلطات الحدود للطرفين المتعاقدين الاجراءات اللازمة لمنع انتشار هذا الوباء وفقاً لانظمة التفتيش الصحي والبيطري لكل من الطرفين .

٦ — التحقيق في جميع حوادث الحدود .

٧ – تسوية المنازعات التي قد تطرأ بشأن المخالفات والحوادث المشار اليها في المادة السادسة من هذا البروتوكول ، والنظر ضمن حدود سلطاتهم في طلبات التعويض المقدمة على اثر حادث حدود من قبل احد الطرفين المتعاقدين او من قبل اشخاص موجودين في منطقة الحدود التابعة لاختصاصهم .

المادة الثامنة : –

١ – اذا التجأ أحد مواطني الطرفين المتعاقدين الى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر بعد ارتكابه جريمة منصوص عليها في قانون الطرف الذي ينتمي اليه في منطقة حدود ذلك الطرف ، جاز لسلطة حدود الطرف الذي ارتكبت الجريمة في اقليمه ان يطلب توقيف المتهم ، وعلى سلطة حدود الطرف المتعاقد الآخر ان تبذل طاقتها للقبض على الشخص المطلوب وتخبر عند القبض عليه سلطة حدود الطرف المتعاقد صاحب الطلب .

٢ – يجوز لسلطة حدود الطرف المتعاقد المطلوب اليها التوقيف اعادة المتهم خلال مدة اقصاها عشرة ايام اعتبارامن تاريخ توقيفه .

٣ – اذا امتنعت سلطة الحدود المطلوب اليها التوقيف لاي سبب كان عن اعادة المتهم خلال مدة عشرة ايام وجب عليها ان تحتفظ به موقوفاً الى حين تسليم الوثائق المتعلقة باعادته بالطريق الدبلوماسي وفي جميع الاحوال لايجوز ان تتجاوز مدةتوقيف المتهم شهرين .

المادة التاسعة –:

لاعضاء سلطات الحدود ومساعديهم بعد اتفاق سابق القيام بالتحقيق الموقعي المشترك في حادث حدود بغية تثبيت الوقائع ، وفي هذه الحاله واذا اقتضت الحاجة ذلك يمكن أن يصطحبوا معهم خبراء وشهودا وكذلك ضحايا الحادث ويشرف على التحقيق الطرف المتعاقد الذي يجرى التحقيق في اقليمه ويحرر بالتحقيق محضر تدرج فيه باختصار الوقائع والمداولات والنتائج التي يتوصل اليها التحقيق الذي تتم احالته الى السلطاتالقضائية المختصه في الاقليم

المادة العاشرة :–

تعين سلطات حدود الطرفين المتعاقدين باتفاق مشترك ، نقاط اللقاء وتبادل الرسائل ونقاط تسليم الاشخاص والاموال ، ونقاط العبور .

المادة الحادية عشرة : –

يمكن لاعضاء سلطات الحدود ومساعديهم والخبراء ان يجتازوا الحدود لممارسة الوظائف الناجمة عن احكام هذا البروتوكول بعد ابراز وثائق التفويض المذكورة في المادتين الثانية والثالثة من هذا البروتوكول واخطار السلطات ، المختصه للطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثانية عشرة :–

يجرى اشعار مركز حدود الطرف المتعاقد الآخر الاكثرقربا بيوم وساعة عبور الاشخاص الذين يقتضي عبورهم الحدود طبقا لاحكام هذا البروتوكول في الوقت المطلوب قبل (٢٤) ساعة في الاقل .

المادة الثالثة عشرة :ـ

يتمتع اعضاء سلطات الحدود ومساعدوهم اثناء قيامهم بمهمتهم بالحرمة الشخصيه لاداء واجباتهم ولاتخضع المواد التي يحتاجونها لذلك الغرض الى الضرائب والرسوم الجمركية .

المادة الرابعة عشرة :ـ

ينتفع الاشخاص المذكورين في المادة الحادية عشرة من هذا البروتوكول خلال وجودهم في المنطقة الحدودية لاحد الطرفين المتعاقدين بكل مساعدة ، ضرورية ممكنة بما في ذلك وسائل النقل والمسكن ووسائل الاتصال بسلطاتهم

المادة الخامسة عشرة :ـ

لايحق لسلطات الحدود مناقشة مايتعلق بخط الحدود ولايجوز لها بأي حال مـن الاحوال التدخل في الشؤون الداخلية للطرف المتعاقد الاخر .

المادة السادسة عشرة :ـ

١ ـ تجتمع سلطات الحدود المبينة بالفقرة (١ ـ أ) من المادة الثانية من هذا البروتوكول بالتناوب في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين مرة واحدة كل ستة أشهر او كلما تستدعي الحاجة للاجتماع وبموافقة الطرفين المتعاقدين لحسم القضايا المتعلقة مما يدخل في اختصاصها واذا لم توفق السلطات المذكورة في حسم هذه القضايا ترفع عندئذ الى سلطات الحدود المبينة بالفقرة (١ ـ ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول لتقرر ماتراه بشأنها .

٢ ـ تجتمع سلطات الحدود المبينة بالفقرة (١ ـ ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول بالتناوب في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين مرة واحدة كل سنة او اذا اقترحت سلطات الحدود المبينة بالفقرة (١ ـ أ) مـن المادة الثانية من هذا البروتوكول عقد اجتماع استثنائي خلاف ذلك للتشاور وحسم القضايا المعلقة .

المادة السابعة عشرة :ـ

١ ـ تقوم سلطات حدود الطرفين المتعاقدين المبينة بالفقرة (١ ـ أ) من المادة الثانية من هـذا البروتوكول بتبادل المعلومات بشأن المحافظة على مواقع دعامات الحدود وصيانتها وتتولى الكشف الموقعي عليها قبل عقد اجتماعها نصف السنوي المنوه عنه بالفقرة (١) من المـادة السادسة عشرة من هذا البروتوكول لبحث الموضوع خلاله ورفع التقارير اللازمة بشأنها الى سلطات الحدود المبينة بالفقرة (١ ـ ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول .

٢ ـ اذا تبين لسلطات الحدود المبينه بالفقرة (١ ـ ب) مـن المادة الثانية من هذا البروتوكول بان مواقـع الدعامات قد تغيرت اوان وضعها بحاجة الى صيانة اوترميم نتيجة التلـف لاسباب طبيعية او اصطناعية تشعر هذه السلطات الجهات المختصه للطرفين المتعاقدين من اجل اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة لاعادة الدعامات الى مواقعها او صيانتها او ترميمها وفق المواصفات الفنية التي اتفق عليها الطرفان المتعاقدان والمثبته في محاضر لجنة الحدود الفنية الاردنية العراقيه المشتركة والمعتمدة بموجب معاهدة الحدود الدوليه بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر اذار ١٩٨٤

المادة الثامنة عشرة : —

يسري مفعول هذا البرتوكول لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويتجدد تلقائيا لنفس المدة مالم يقم احد الطرفين باشعار الطرف الاخر بالطريق الدبلوماسي برغبته بتعديله أو الغائه وذلك قبل ستة اشهر من تاريخ أنتهاء المدة المذكورة اعلاه .

المادة التاسعة عشرة :—

يخضع هذا البروتوكول للتصديق طبقاً للاجراءات الدستورية النافذه في دولتي الطرفين المتعاقدين .

المادة العشرون :—

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد مرور شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في عمـــان .
كتب ببغداد بنسختين اصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية .

وقع ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاخرة للعام الهجري ١٤٠٤ .
الموافق لليوم التاسع عشر من شهر اذار للعام الميلادي ١٩٨٤ .

عن الجمهورية العراقيـــة	عن المملكة الاردنية الهاشمية
سعدون شاكر محمـــود	سـليمان عـــرار

بروتـــو كول

بـــين المملكة الاردنيـــة الهاشمية والجمهوريـــة العراقيـــة
لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية تنفيذا للمادة السابعة من معاهدة الحدود الدوليـــة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر آذار ١٩٨٤، ورغبة منهما في وضع أســس معينة لتأمين استفادة مواطنيهما من المراعي والمياه الموجودة في منطقة حدود بلديهما وبغية تنظيم شؤون الرعي وورد المياه ، فقد اتفقتا على ما يلي :ـ

المـــادة الاولى :ـ

منطقه الحدود :ـ هي المنطقة الممتدة من خط الحدود الى عمق سبعة كيلو مترات داخل اقليم كل من الطرفين المتعاقدين ولايجوز الرعي والتنقل في هذه المنطقة .

المادة الثانية :ـ

منطقة الرعي :ـ تحدد منطقة الرعي لاغراض هذا البروتوكول بعمق ثلاثين كيلو متراً من نهاية منطقة الحدود المشار اليها بالمادة الاولى من هذا البروتوكول داخل اقليم كل من الطرفين .

المادة الثالثة :ـ

للرعاة من مواطني الطرفين المتعاقدين المقيمين بجوار المناطق الحدودية الانتفاع من المراعي وموارد الميـــاه في منطقة الرعي المحددة في المادة الثانية من هذا البروتوكول .

المادة الرابعة :ـ

اذا رغب مواطنو احد الطرفين المتعاقدين في الانتفاع من المراعي وموارد المياه في اقليم الطرف الأخر فعليهم تقديم طلب الى السلطات الحدودية في البلد التابعين له خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما من موسم الرعي .ويجب ان يتضمن هذا الطلب عدد الرجال والنساء والاشخاص الذين تقل اعمارهم عن ثمان عشرة سنة وعدد الاسر واسماء ارباب الاسر وعددالحيواناتمن كل نوع مع بيان العشار منها (الحوامل) ومكانالرعيونقاط العبورالمنوي الدخول منها وتاريخ الدخول ومدة الاقامة في اقليم الطرف الاخر وتاريخ الخروج بصورة تقريبية .

المادة الخامسة :ـ

ترسل السلطات الحدودية الطلب المذكور في المادة الرابعة من هذا البروتوكول الى السلطات الحدودية للطرف المتعاقد الآخر وعلى هذه السلطات ان تعلم ذلك الطرف بجوابها خلال مدة اقصاها خمسة عشر يومـــاً من تاريخ تسلم طلب الرعي .

المادة السادسة :ـ

بعد اشعار السلطات الحدودية الطرف الطالب بالموافقة واعطائه رخصة الرعييقوم كل من الطرفين بأرسالممثل او اكثر عنه الى نقاط العبور لغرض الاشراف وتسهيل عملية العبور ،وينظم ممثلو الطرفين محضراً بالمعلومـــات المذكورة في المادة الرابعة من هذاالبروتوكول وتتبع نفس الاجراءات عندعودة الاشخاص والقطعان الى بلدهم الاصلي .

المادة السابعة :-

تكون مدة الرعي ابتداء من منتصف شهر شباط (فبراير) لغاية منتصف شهر مايس (أيار) من كل عام في حالة وجود موسم للرعي وبعد انتهاء موسم الرعي يعاد الاشخاص مع قطعانهم الى السلطات الحدودية للطرف الذين هم من مواطنيه .

المادة الثامنة :-

تحدد سلطات حدود الطرفين المتعاقدين نقاط العبور التي يمكن استخدامها لاغراض هذا البروتوكول بالتشاور سنويا في ضوء متطلبات الرعي .

المادة التاسعة :-

لا يخضع مواطنو الطرفين المتعاقدين المشار اليهم في هذا البروتوكول عند الترخيص لهم بالرعي والانتفـاع من موارد المياه في مناطق الرعي الى : -

١ - القوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرفين المتعاقدين بخصوص الاقامة وجوازات السفر ، وتصدر لهم وثيقة مرور من قبل السلطات الحدودية لبلدهم الاصلي تسمح باجتياز الحدود .

٢ - الضرائب والرسوم على حيواناتهم وخيامهم وادواتهم المضربية وما هو ضروري عادة من اثاثهم المنزلي وما يحملونه من المواد الغذائية والاستهلاكية وذلك دون مساس بحقوق الطرفين فيما يخص استيفاء الرسوم الجمركية على الحيوانات او المواد المخصصة للمتاجرة بها في اقليم الطرف الآخر .

المادة العاشرة :-

يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في تحديد عدد السيارات التي يرغب ان يدخلها الرعـاة الى اراضيه ، وكذلك تحديد عدد ونوعية الاسلحة النارية التي يسمح لهم بحملها وتصدر لهم سلطات الحدود وثائق بحمل هذه الاسلحة ، واذا زاد عدد الاسلحة النارية على ما هو مرخص به فعليهم تسليمها مقابل ايصال الى الجهة المسؤولة عند نقطة العبور التي تعيدها اليهم عند عودتهم .

المادة الحادية عشرة :-

اذا تفشى مرض حيواني معد او وباء سار أو مايماثلهما فلكل من الطرفين المتعاقدين فرض التدابير البيطرية او الصحية الضرورية وتطبق الاوامر الصادرة بمنع دخول وخروج الاشخاص والحيوانات. وعلى السلطات المختصه في كلا البلدين التعاون في هذا المجال وتخضع منطقة الرعي في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين للاشراف البيطري وتتخذ الاجراءات الصحية كالمعالجات والتلقيحات الوقائية مجانا وبصورة مشتركة .

المادة الثانية عشرة :-

يحق للاشخاص المشار اليهم في هذا البروتوكول الاستفادة في اقليم الطرف المستقبل من الخدمـات الصحيـة والبيطرية كما يسمح لهم بالتزود بالمواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية .

المادة الثالثة عشرة :-

لايجوز للاشخاص المشار اليهم في هذا البروتوكول التجوال في غير المناطق المحددة للرعي الا في حالـة القوة القاهرة او بترخيص من السلطات المختصة .

المادة الرابعة عشرة :ـ

يسري مفعول هذا البروتوكول لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويتجدد تلقائياً لنفس المدة ما لم يقم احد الطرفين باشعار الطرف الاخر بالطريق الدبلوماسي برغبته بتعديله او الغائه وذلك قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة في هذه المادة .

المادة الخامسة عشرة :ـ

يخضع هذا البروتوكول للتصديق طبقاً للاجراءات الدستورية النافذة في دولتي الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة عشرة :ـ

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد مرور شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في عمان .

كتب ببغداد بنسختين اصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية .

وقع ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاخرة للعام الهجري ١٤٠٤ .

الموافق اليوم التاسع عشر من شهر آذار للعام الميلادي ١٩٨٤ .

عن الجمهورية العراقيـــة	عن المملكة الاردنية الهاشمية
سعدون شاكر محمود	سليمان عرار

FACTORS AFFECTING THE DELINEATION OF THE JORDANIAN BORDERS WITH SYRIA SAUDI ARABIA AND IRAQ

1921 – 2009

By

Hamzeh Sulleiman Al Slamat

SUPERVISOR

Dr. Saad Abu Diyeh, Prof

ABSTRACT

This study examined the factors affecting the delineation of the Jordanian borders with syria saudi arabia and Iraq within the assumption that, borders are a constantly delineated under good political relation. This is due the fact relationships are considered to be an influential factor in marketing and lineation is organized in four chapters as fllows:

Chapter one: discusses briefly the history of borders lineation the Jordanian borders with Syria, Saudi arabia and Iraq , while showing the role of the British and French mandate in borders lineation .

Chapter two: Discusses the Jordan – Syian borders with devlopments during the period of 1921 – 2009. it consists of sixs parts.

Chapter three: discusses the discusses Saudi Arabia 1930 – 2009, it comes in five parts.

Chapter four: 1947 – 2009 discusses the Jordanian Iragi borders it consists of introduction ,five parts and conclusion It has been noticed in general , that there is a close reationship between politics and border lineation , while good relations contributes to solving the border's problem ; this statement is the study's assumption .

In regard to the Jordaninan – Syrian borders , the reltionship among the mandate states France and Britain,the foundation to solve all problems relevant to borders while borders lineation started on 23 / 12 / 1930 the special legal treaties of populace movements(tribes) had risen to existence , while it had been noticed that good political realations had contributed to the quietness along the borders .

After WW2 the borders issues were tied to the same factors , howevr it had been noticed that the marking of the Jordanian – Syrian borders was late than other Arab countriws such as Iraq . The reason is that the political rlations was at the last determant in the speed of borders lineation .

The Jordanian / Syrian relations positively developed for short perionds , this relation was not invested in border issues , such as the golden ear of the Jordanian / Syrian relations in a period of Syrian relations in a priod of Syrian president reign in 1975 and beyond .

In regard to Iraq the relationship between the Hashmite kings is supposed to be a helpful factor in borders lineation in a way more than what the treaty of friendship and good neighboring in 1931 could do . However, Jordan attained a better position during the reing of Saddam Hussein due to the strong relations between the two countries .

In regard to Saudi Aarbia , the British contributed to the borders lineation after they spread security in the desert in 1932 ; however , Jordan obtained a better position in later eras due to the good relationship between their majesties Jordan's and Saudi Arabia's kings .

According to this overview, the political relationship is the final determinant when it comes to Jordan, in order to obetter border position. This is exactly what happenwd.